
حاشية ملا عبد الله
على التهذيب
تعليق:
السيد مصطفى الحسيني الدشتي
مؤسسة التاريخ العربي
بيروت - لبنان



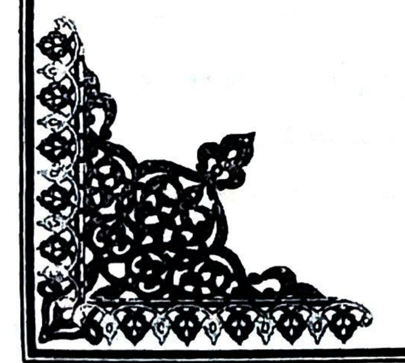


حاشية ملا عبدالله

على التهذيب

تعليق:

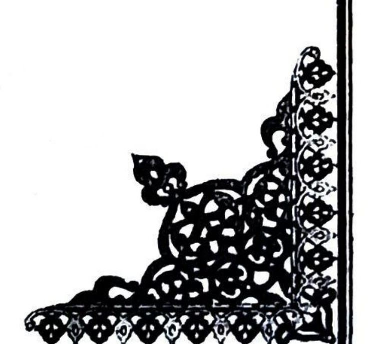
السيّد مصطفى الحسيني الدشتي

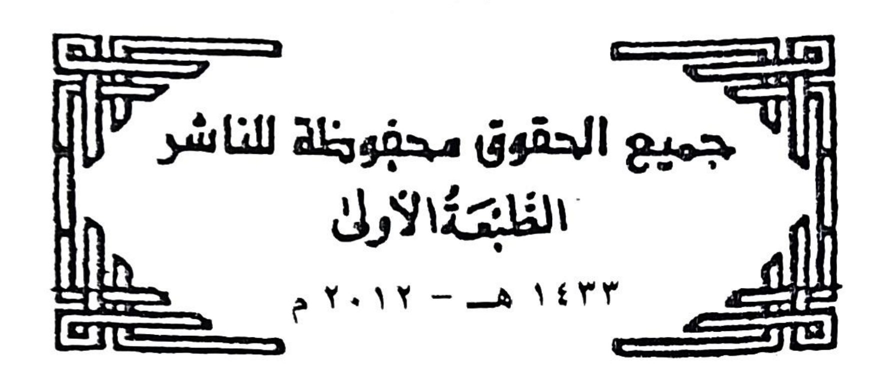


الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان





THE ARABIC HISTORY	مؤسسة التاريخ العربي
Publishing & Distributing	للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان الجديد

بيروت – طريق المطار – خلف غولدن بلازا – هاتف ٠١/٥٤٠٠٠٠ – ٠١/٤٥٥٥٥٩ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك اللهم كلامي منذ الابد بحياطة علمك بي وثنائك يارب منطقي بلا حد وأمد لتمام حجتك عليّ والصلواة على من انتجبته دليلا للفطرة في الفترة وعلى آله خير عترة .

وبعد فعذراً الى اخواني ارباب الادب والعلم والقلم اني مذ عنيت لتحرير هذه الوجيزة خدمة للناشىء في طلب علم مالايسعه جهله الا وهو التفقه في اصول الدين وأحكامه حسب مايسعني ظروفي القاسية حاولت أن تكون موضحة لغوامض المتن شارحة لعوايصه تقريباً لذهن المبتدى ابان دراسته اليها ـ فكان غاية جهدي تعبيد الطريق دون تعويره فانتقيت من بين التعابير اوضحها وأقربها للفهم وان كانت فاقدة لجمال الادب ثم لم اكن بصدد التحقيق للمباني المنطقية ونقدها كي اطالب بذلك .

ولله درّ سلفنا الصالح حيث انتخبوا من المتون المنطقية للناشىء بدء دراسته للمنطق متناً جامعاً في وجازته كاملا في اختصاره طائلا في قصره مهذباً من الزوائد مغنياً لاصول المنطق وقواعده فالرجاء من المدرس الكريم الغالي ان براعي

حين تدريسه حال الطالب الذي هو بباب علم من اصعب العلوم و اغمضها ومن الطالب العزيز أن لاينسى ان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وانه مما لاينال الا بشق الانفس وليجعل حياته كلها لله وحده ولايشركه فيها احداً وأخيراً ارجوا السماح للغفلات والشطحات والحمدلله اولا وآخراً.

مصطفى الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله : (الحمد لله) افتتح بحمدالله بعد البسملة ، [1] ابتداءاً [2] بخيـر

---

(١) البسملة بفتح الباء مصدر جعلى لقول بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحوقلة مصدر لقول لاحول ولا قوة الا بالله يقال بسمل فلان أى قال بسم الله الرحمن الرحيم .

(٢) مفعول لـه لقوله افتتح يعني انمـا بدء المصنف بالحمد بعد البسملة لامـرين أحدهما ان الحمد أحسن كلام فينبغى الابتداء به والثانى العمل بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله كل أمر لم يبدء فيه بحمد الله فهو أبتر.

الكلام واقتداءاً [١] بحديث خير الانام، عليه وآله الصلوة والسلام .

فان قلت : [٢] حديث الابتداء مروي في كل من التسمية و التحميد فكيف التوفيق .

قلت : [٣] الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي ، وفي حديث التحميد على الاضافي، أوعلى العرفي، أوفي كليهما على العرفي .

---

(١) الصحيح أن يقال عملا لان الاقتداء يكون بالعمل لا بالحديث نعم يساعد ذلك رعاية السجع لابتداء .

(٢) روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان كل أمر ذى بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو أبتر وروى مثله أيضاً فى الحمد ومعلوم ان الابتداء بكل واحد منهما يمنع الابتداء بالاخر لانك ان ابتدأت بالبسملة فقد أخرت الحمد وكذا العكس فكيف يمكن العمل بالحديثين .

(٣) حاصله ان التنافى بين الابتدائين انما يكون اذا كان الابتداء منحصراً فى الابتداء الحقيقى ولكنه ليس كذلك لوجود الابتداء الاضافى والعرفى أيضاً .

والابتداء الحقيقى معناه أن يكون الشىء متقدماً حقيقة بحيث لايكون شىء مقدماً عليه والاضافى أن يكون مقدماً بالنسبة الى شىء ومتأخراً عن شىء آخر والعرفى ما كان متقدماً عرفاً أى بالنظر المسامحى العرفى سواء كان ابتداء حقيقة أوكان فى أوائل مجموع كأوائل الكتاب مثلا فقد يعد العرف المطلب المندرج فى الصفحات الاولى من كتاب ان ذلك المطلب فى ابتداء الكتاب .

فالنسبة بين الابتداء الحقيقى والعرفى هى العموم والخصوص المطلق لان كل حقيقى فهو ابتداء عرفى أى بنظر العرف دون العكس اذ المطلب المندرج فى الصفحة الثانية من الكتاب ابتداء فى نظر العرف لكونه فى أوائل الكتاب ولكنه ليس ابتداءاً حقيقياً .

وبين الابتداء الحقيقى والاضافى هو التباين لاشتراط تقدم شىء فى الاضافى واشتراط عدمه فى الحقيقى فلاشىء من الاضافى بحقيقى ولاشىء من الحقيقى باضافى .

وأما بين الاضافى والعرفى فهى العموم والخصوص من وجه لافتراق العرفى عن —

. . . .

ــه الاضافي في الابتداء الحقيقي وافتراق الاضافي فيما اذا وقع في أواخر المجموع وكان مقدماً على جزء منه ولا يصدق عليه العرفي حينئذ لوقوعه في الاواخر واجتماعهما في الاضافي الواقع أوائل المجموع .

هذا على القول باشتراط سبق شيء في الاضافي وأما على القول بعدم اشتراط ذلك فالاضافي أعم من كليهما فان كل حقيقي وعرفي فهو اضافي بهذا المعنى دون العكس فان الاضافي اذا وقع أواخر المجموع لا يصدق عليه شيء منهما كما لا يخفى .

اذا عرفت ذلك فيمكن الجمع بين الحديثين بوجوه ثلاثة (الاول) أن يحمل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي لان الحمد مبتدء به بالنسبة الى ما بعده (الثاني) أن يكون الابتداء في حديث التسمية محمولا على الحقيقي وحديث التحميد على العرفي لان العرف بنظره المسامحي يرى الحمد في الابتداء لكونه في الاوائل وان كان بعد البسملة (الثالث) أن يحمل الحديثان على العرفي لان العرف يراهما في الابتداء وان كان أحدهما متأخراً عن الاخر.

وهذه الصور الثلاث صحيحة كما عرفت ومعتبرة أيضاً أي مقبولة عندهم .

وهناك في الجدول المندرج صور ثلاث صحيحة غير معتبرة وهي (١) اضافية البسملة والحمد كليهما (٢) اضافية البسملة مع عرفية الحمد (٣) عرفية البسملة مع اضافية الحمــد .

وصحة هذه الثلاثــة مبنية على عدم اشتراط تقدم شيء في الابتداء الاضافي وأمــا على القول بالاشتراط فالصورة الاولى والثانية غير صحيحة كما لا يخفى .

وأما وجه عدم اعتبار هذه الثلاثة فلان المفروض فيها عرفية الابتداء بالبسملة أو اضافيتها مع انه يصدق عليها الابتداء الحقيقي حقيقة وما أمكن تسميته بالحقيقي يقبح أن يسمى بغيره .

وفي الجدول صور ثلاث غير صحيحة ووجــه عدم صحتها فرض الابتداء بـالحمد ابتداءاً حقيقياً فيها مع ان الواقع خلافه فيكون كذباً محضاً ودونك الجدول .ــــ

والحمد : هو الثناء [١] باللسان [٢] على الجميل الاختياري [٣] نعمة كان ، أوغيرها [٤] .

←

الحمد لله ... نعمة ... عرفي	الحمد لله ... نعمة ... عرفي	الحمد لله ... نعمة ... اضافي	صحيحة و ... معتبرة
الحمد لله ... نعمة ... اضافي	الحمد لله ... نعمة ... اضافي	الحمد لله ... نعمة ... عرفي	صحيحة و ... غير معتبرة
الحمد لله ... نعمة ... حقيقي	الحمد لله ... نعمة ... حقيقي	الحمد لله ... نعمة ... حقيقي	غير صحيحة ... وغير معتبرة

(١) الثناء هو الذكر بالخير يقال أثنيت على فلان أى ذكرته بخبر .

(٢) وبهذا يفترق الحمد عن الشكر لان الشكر قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح كطاعة العباد ربهم فانها شكر له عملا .

(٣) أى ثناء أحد على خصاله الحسنة التى تصدر عنه باختيارة كالسخاء وبذل المعروف وعون الضعيف لا ماكان بغير اختياره كجماله واعتدال قامته ونحو ذلك مما هو منسوب الى خلقته .

وبهذا يفترق عن المدح فانه يقع على الصفات الاختيارية وغيرها كمدح أحد على جماله ومدح ماء على صفائه .

(٤) أى سواء كان ذلك الجميل نعمة بأن يكون خيراً متعدياً الى الغير كحمد الله على رازقيته أوغير نعمة أى غير متعد الى الغير كحمد الله على علمه .←

الذى هدانا

والله : علم على الاصح [١] للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال « الصفات الكمالية » ولدلالته [٢] على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

←وهذا اشارة الى خلاف الرازى حيث خص الحمد بالجميل الذى هو نعمة ومتعد الى الغير.

(١) لاخلاف فى ان لفظ الله خاص بخالق العالم عز شأنه ولاخلاف أيضاً فى ان معناه الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال .

وانما الخلاف فى ان اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنى ان الواضع تصور شخص خالق العالم ووضع له هذا الاسم كما هوشأن وضع الاعلام وعليه فيكون الله جزئياً وضعاً ومصداقاً أو ان وضعه عام بمعنى ان الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده وكان مستجمعاً لجميع صفات الكمال ولكن لعدم وجود ذات كذلك غيرخالق العالم انحصر هذا الكلى فى فرد واحد فهو (الله) كلى وضعاً وجزئى مصداقاً .

رجح المحشى القول الاول (العلمية) ونقل فى وجهه أمران الاول انه لاشك فى ان لااله الا الله كلمة التوحيد ولولم يكن الله علماً لماأفاد التوحيد فان مقتضى الجنسية الكثرة وهى تنافى التوحيد .

الثانى ان كلمة الكلى فان كان المرادبه فى لا اله الا الله كل معبود سواء كان بحق أو بغيرحق لزم الكذب فان المعبود بغيرحق موجود قطعاً فلامعنى لنفيه وان كان المراد به المعبود بالحق لكان مساوياً مع الله على القول بالجنسية فيلزم استثناء الشىءمن نفسه .

(٢) لتوضيح ذلك ينبغى بيان امور ـ ١ ـ الالف واللام فى الحمد للجنس فمعناه جنس الحمد أى مطلق الحمد لاالحمد من أجل صفة خاصة فى المحمود ـ ٢ ـ لام لله للاختصاص أى الحمد المطلق مختص بالله فقط ـ ٣ ـ علمت ان معنى الله هو←

صفات الكمالات من حيث هو كذلك ، (١) فكان (٢) كدعوى الشيء ببيّنة ، وبرهان ، ولايخفى لطفه (٣) .

قوله: (الذي هدانا) الهداية ، قيل : هي الدلالة الموصلة ، أي الايصال الى المطلوب (٤) ، وقيل : هي ارائة الطريق ، الموصل (٥) الى المطلوب .

والفرق بين (هذين) المعنيين : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب

المستجمع لصفات الكمال وعلمت ان الحمد هو الثناء بالجميل أي على صفة كمال فى المحمود فاذا كان فى المحمود صفة واحدة فالحمد مقيد بتلك الصفة وأما اذا كان فيه جميع الصفات كما فى الله فيكون الحمد له مطلقاً فالنتيجة ان قول المصنف (الحمد لله) تقديره الحمد المطلق (الاطلاق بدلالة ال الجنسية وسبب الاطلاق وجود جميع صفات الكمال فى الله) منحصر (بدلالة لام الاختصاص) فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال وهو الله سبحانه .

(١) يعنى انحصار الحمد المطلق فى الله لكونه مستجمعاً لجميع صفات الكمال وذلك لان تعليق الحكم (والحكم هنا الحمد) بالوصف (وهو هنا الاستجماع للصفات الذي هو معنى الله) مشعر بالعلية أى بعلية الوصف لذلك الحكم وهذا كقولك انما أخضع للاستاذ معناه ان خضوعى منحصر فيه لكونه استاذاً لى .

(٢) يعنى فبناء على ما ذكر فى معنى الحمد ومستحق الحمد ومعنى الله انه المستجمع لصفات الكمال كان كلام المصنف (الحمد لله) كادعاء شيء مع الدليل الادعاء هو اختصاص الحمد بالله والدليل هو كون الحمد على الجميل وكون الله مستجمعاً للجميل كله فالحمد المطلق منحصر فى الله سبحانه .

(٣) أى لطف كلام المصنف لان ظاهره صرف الادعاء وحقيقته الادعاء مع الدليل .

(٤) يقال هديت الاعمى أى أوصلته الى مقصده .

(٥) أى الطريق المنتهى الى المطلوب كأن يصف له الطريق .

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

بخلاف الثاني ، فان الدلالة على ما [١] يوصل الى المطلوب ، لايلزم ان تكون موصلة الى مايوصل [٢] ، فكيف توصل الى المطلوب .

والاول : منقوض [٣] بقوله تعالى :

وَأَمَّا ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى (٤) .

اذ لايتصور الضلال (له) بعد الوصول الى الحق .

والثاني : منقوض [٥] بقوله تعالى :

انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء (٦) .

فان النبي ﷺ كان شأنه ارائة الطريق .

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف ، هو ان الهداية لفظ

---

(١) أى على طريق .

(٢) أى الطريق اذ كثيراً ما يتفق انك تصف الطريق لشخص ومع ذلك يخطىء ويتيه .

(٣) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى الايصال انتقض بهذه الاية لان معنى هديناهم على هذا القول أوصلناهم ولو كانوا واصلين لما استحبوا العمى والضلال على الهدى اذ لايتصور الضلال بعد الوصول .

(٤) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٥) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى ارائة الطريق ينتقض بهذه الاية وذلك لانها تنفى الهداية عن النبى مع ان الهداية لو كانت بمعنى ارائة الطريق لما صح نفيها عن النبى لان النبى شأنه ووظيفته ارائة الطريق .

(٦) سورة القصص آية ٥٦ .

مشترك بين هذين المعنيين [١] ، وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين ، فيرتفع الخلاف من البين .

ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو :

اهدنا الصراط المستقيم (٢) .

وتارة بالى نحو :

والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم (٣) .

وتارة باللام نحو :

ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم (٤) .

فمعناها على الاستعمال الاول [٥] هو الايصال، وعلى الثاني [٦] «الثانيين» ارائة الطريق .

قوله: (سواء الطريق) أي وسطه [٧] الذي يفضى سالكه الى المطلوب البتة،

---

(١) أى الايصال والارائة فقد تستعمل فى الايصال وقد تستعمل فى الارائة .

(٢) سورة الحمد آية ٦ .

(٣) سورة النور آية ٤٥ .

(٤) سورة بنى اسرائيل آية ٩ .

(٥) أى عندما تتعدى بنفسه .

(٦) أى اذا تعدى بالحرف سواء تعدى بالى أو باللام .

(٧) أى وسط الطريق الذى يوصل السالك الى ألمطلوب قطعاً . وذلك فان الطريق الاصلى واحد وهو طريق الفطرة الى الله ثم يتشعب الطرق الباطلة منه والانبياء يهدون الناس الى وسط الطريق ليأمنوا من الوقوع فى الشعب لان الشعب تنشعب من طرفى الطريق الاصلى وحافتيه عادة فمن سلك وسط الطريق فقد سلك الصراط المستقيم والطريق المستوى ومن كان فى الطريق المستقيم فهوفى وسط الطريق وهذا هو المراد ←

وهذا كناية عن الطريق المستوي، والصراط المستقيم اذ هما متلازمان، وهذا[١] مراد من فسره بالطريق المستوي، والصراط المستقيم .

ثم المراد به [٢] اما نفس الامر عموماً ، أوخصوص ملة الاسلام ، والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة ، بالقياس الى قسمي الكتاب .

← بقوله (اذ هما متلازمان) .

(١) فسر الفاضل الدواني قول المصنف (سواء الطريق) بالطريق المستوى والصراط المستقيم فتوهم بعض ان مراد الفاضل بقوله المستوى توضيح لتعبير المصنف لفظاً بأن قول المصنف سواء الطريق أصله الطريق المستوى فغير المستوى الى الاستواء ثم بدل الاستواء الى سواء ثم أضاف الصفة الى الموصوف ثم اعترض المتوهم الى الفاضل بأنه ارتكب التكلف بهذه التقادير في كلام المصنف .

فأجاب عنه المحشي بقوله (وهذا مراد ...) يعني ان الدواني لايريد بذلك ان الطريق المستوى وسواء الطريق متحدان معنى ولفظاً وانما الاختلاف في تركيب اللفظ كما توهم بل المراد ان سواء الطريق الذي هو بمعنى وسط الطريق كناية عن الطريق المستوى والصراط المستقيم فسواء الطريق له معنى غير معنى الطريق المستوى نعم بين المعنيين تلازم كما تقدم بحيث يمكن أن يكون أحدهما كناية عن الاخر كما هو شأن المتلازمين في المعنى .

كما ان الناطق يجوز أن يكون كناية عن الضاحك لتلازمهما في المعنى وان استقل كل منهما بمفهومه الخاص .

(٢) أي مراد المصنف بقوله سواء الطريق أما نفس معناه وما يفهم من لفظه وهو وسط الطريق بمعناه العام من دون اختصاصه بدين الاسلام فان طريق الحق له معنى عام في جميع الموارد حتى في المحاورات العادية فقد يسلك الانسان في دعوى مع صاحبه طريقاً حقاً مستدلاً بدلائل صحيحة وقد يتوسل بالمجازفات والمغالطات الباطلة لاهواء نفسانية فيكون المعنى هدانا الله طريق الحق لنتخذه طريقاً في جميع امورنا كما قال تعالى انا هديناه النجدين .

وأما ان مراده به خصوص دين الاسلام يعني الحمد لله الذي هدانا دين الاسلام. ←

خير رفيق والصلوة على من أرسله هدى هو بالاهتداء حقيق

قوله ، (وجعل لنا) الظرف [١] اما متعلق بجعل، واللام للانتفاع، كماقيل في قوله تعالى :

الذي جعل لكم الارض فراشا (٢) .

واما برفيق، ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف [٣] ، لكونه ظرفاً ، والظرف مما يتوسع فيه [٤] ، والاول اقرب لفظاً ، والثاني معناً [٥] .

←والاول أولى وأنسب بمراد المصنف لان المتعارف عند المصنفين العمل ببراعة الاستهلال وهي الاشارة في خطب كتبهم الى المطالب المندرجة في ذلك الكتاب والكتاب الحاضر في الاصل مشتمل على قسمين المنطق والكلام وان كان الموجود منه المنطق فقط.

فان كان المراد به مطلق طريق الحق يكون براعة واضحة لكلا القسمين فان المنطق والكلام كلاهما طريقان للحق .

بخلاف ما اذا كان المراد ملة الاسلام فقط فانه يصدق على القسم الاخير وهو الكلام فقط لانه العلم المدون للاستدلال على اصول الدين ولايشمل المنطق الا من حيث انه مقدمة للكلام فتكون البراعة بالنسبة الى المنطق خفية .

(١) يعني (لنا) ويعبر عن الجار والمجرور بالظرف لان حكمه حكم الظرف من حيث احتياجه الى المتعلق فهو ظرف حكماً .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٠ .

(٣) لان رفيق مضاف اليه لخير .

(٤) فيجوز فيه مالايجوز في غيره فلو كان معمول رفيق غير الظرف لما عمل فيه لكونه مضافاً اليه والمضاف اليه لايتقدم معموله على المضاف .

(٥) أما أقربية الاول لفظاً فظاهر لاتصال العامل بمعموله وعدم ارتكاب خلاف الاصل وهو تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وان كان جائزاً في الظرف الا انه خلاف الاصل .←

قوله : (التوفيق هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير) (١).

قوله: (والصلوة) هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة (٢) ، واذا اسندالى الله (٣) تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة مجازاً .

قوله: (على من ارسله) لم يصرح باسمه (٤) تعظيماً، واجلالاً وتنبيهاً على

ــ وأما أقربية الثاني (التعلق برفيق) من حيث المعنى فقيل فيه وجوه أوجهها ان التعلق بجعل يستلزم كون اللام للانتفاع فيكون المعنى الحمد لله الذى جعل التوفيق خير رفيق لنفعنا وهذا سوء أدب منا الى ساحة الربوبية بأن نهتم بنفعنا عند من هو أعطف بنا وأعرف بنفعنا منا وان حسن ذلك ان كان من جانبه جلت عظمته كقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشاً .

بخلاف ما اذا كان متعلقاً برفيق فان اللام حينئذ للاختصاص وهو معنى صحيح لان توفيق الله سبحانه خاص بنا أى بالمؤمنين دون الكافرين .

(١) كمن يأمر ابنه بتعلم الكتابة ثم يهيىء له المعلم والقلم واللوح فهذه هى الاسباب الموجهة الى المطلوب الخير أى الكتابة فأمرنا الله سبحانه بعبادته ويسر لنا بلطفه العميم أسبابها من ارسال الرسل وانزال الكتب وتقديم هداة معصومين وغير ذلك .

(٢) وفيه أولا ان الصلاة ذات الركعة صلاة مع ان الدعاء الموجود فيها ليس ركناً فيها فتصح بدونه وتصدق عليها الصلاة من غير تجوز وثانياً ان عرف اللغة لايرى فرقاً بين الصلاة من الله ومن غيره لتكون مجازاً فى الله وحقيقة فى غيره بل يراها على نسق واحد وثالثاً لايقال لمن يصلى على النبى صلى الله عليه وآله انه يطلب الرحمة له نعم قد يتفق اتحادهما مصداقاً كالصلاة على الميت .

فالصحيح أن يقال ان الصلواة نوع تعظيم من المصلى الى المصلى عليه ويتخلص من التجوز المخالف للاصل أيضاً .

(٣) أسند الى الله : كقولنا صلى الله عليه .

(٤) أى لم يقل على محمد صلى الله عليه وآله لامرين أحدهما التعظيم والاجلال ←

انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لايتبادر الذهن منه الا اليه ، واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية (١) مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلا (٢) فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين ، وكتاب (٣) .

قوله : (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله و حينئذ يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به (٤) ، أوحال عن الفاعل بل عن المفعول به (٥) وحينئذ (٦) فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أويقال اطلق (٧) على ذى الحال،

← لحضرته بعدم التصريح باسمه كما ان دلالة الكنية على التعظيم لذلك أى لعدم التصريح والثانى التنبيه على انه صلى الله لكماله فى الصفة المذكورة أى الرسالة لايتبادر الذهن عند ذكر هذه الصفة الا اليه فلاحاجة الى ذكر اسمه .

(١) لان الرسول لايكون الا معصوماً منتخباً من أكمل الناس فيلزم أن يكون متصفاً بجميع الاوصاف الكمالية .

(٢) والرسل على ماروى هم ثلاثمائة وثلاثة عشر .

(٣) فالنبى أعم منه لشموله لمن يبلغ شريعة الرسول قبله أيضاً .

(٤) وهو أرسله وذلك لاشتراط اتحاد فاعل المفعول له مع فاعل عامله كما هو مقرر فى النحو .

(٥) فالمعنى على الاول أرسله الله حالكون الله هادياً وعلى الثانى أرسل الله الرسول حالكون الرسول هادياً والثانى أنسب بقرينة قوله بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يليق لان المراد بهما الرسول كما لايخفى ولذا عطفه بيل الدالة على الترقى.

(٦) يعنى على الحالية فهدى مؤول بهاوذلك للزوم أن يكون الحال متحداً مع ذى الحال ولايمكن اتحاد اسم الذات مع اسم المعنى ولذلك اشترط فى محله أن يكون الحال مشتقاً أومؤولا بالمشتق وعلى هذا فالمجاز يكون فى الكلمة أى فى كلمة هدى لانه استعمل بدل هاد مجازاً .

(٧) يعنى اريد بهدى ذات الله سبحانه أو الرسول مبالغة فى هدايتهما يعنى ان الله ←

ونوراً به الاقتداء يليق

مبالغة نحو زيد عدل .

قوله : (هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي بـه ، والجملة صفة لقوله : (هدى) أو يكونان [١] حالين مترادفين ، أومتداخلين ، ويحتمل الاستيناف [٢] ايضاً ، وقس على هذا قوله : (نوراً) مع الجملة التالية له [٣] .

قوله: (به) متعلق بالاقتداء [٤] ، لابيليق ، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لا به، فانه كمال لنا لا له ، وحينئذ تقديم الظرف[٥] لقصد الحصر، والاشارة الى ان

←أو رسوله لفرط هادويتهما فكانهما نفس الهداية فيكون مجازاً فی الاسناد يعنی ان الهدی استعمل فی معناه الحقيقی لكنه أسند الی الذات مجازاً .

(١) أی يكون هدی وهو بالاهتداء حقيق حالين من فاعل أرسلـه أو مفعوله فهما مترادفـان أی حال بعد حال لذی حال واحد أو متداخلين بأن يكون هدی حالا لاحـد الضميرين المذكورين وجملة هو بالاهتداء حقيق حالا من الضمير المستتر فی هدی.

(٢) فلاتكون حالا بل جملة مستقلة .

(٣) فتطرق فيه الوجوه المحتملة فی هدی وهو بالاهتداء حقيق فيحتمل أن يكون نوراً مفعولا له لارسله وان يكون حالا لاحد الضميرين فی أرسله فيكون مؤولا بمنوراً أو من باب المبالغة وان يكون الاقتداء مصدراً مبنيا للمفعول أی بأن يقتدی به وتكون الجملة صفة لنوراً ويحتمل أن يكون نوراً وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين أو متداخلين أوتكون الجملة مستأنفة .

(٤) فيكون المعنی ان الرسول نور يليق بنا ان نقتدی بـه أی نستحق أن نتشرف بالاقتداء به وأما علی فرض تعلقه بيليق فيكون المعنی انه نور يليق به ويستحق أن يتشرف باقتدائنا به ومن الواضح ان الاقتداء به شرف وكمال لنا لا له .

(٥) قد ثبت فی محله ان تقـديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما فی اياك نعبد←

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ملته ناسخة لملل سائر الانبياء .

واما الاقتداء بالائمة [١] عليهم السلام ، فيقال انه اقتداء به حقيقة ، أويقال الحصر اضافي بالنسبة الى ساير الانبياء .

قوله: (وعلى آله) اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ، خص استعماله في الاشراف [٢]، والاهل اعم منه [٣] ، وآل النبي صلى الله عليه وآله عترته المعصومون عليهم السلام

قوله : (و أصحابه) هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وآله مع الايمان [٤] .

قوله : (مناهج) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

←وعلى هذا فتقديم به على متعلقه وهو الاقتداء يفيد حصر الاقتــداء برسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصح الاقتداء بغيره أى بشريعة غيره من الانبياء كشريعة موسى وعيسى فينتج هذا الحصر ان شريعته ناسخة للشرايع .

(١) هــذا دفع توهم وهو انه اذا كان الاقتــداء منحصراً فى رسول الله فلا يجوز الاقتداء بالائمة عليهم السلام أيضاً فدفع ذلك بأمرين أحدهما ان الاقتداء بالائمة اقتداء بالرسول حقيقة لانهم أوصيائه وهم يبلغون شريعته فالاقتداء بهم لاينافى حصر الاقتداء فى الرسول ثانيهما ان الحصر أضافى أى ان الاقتداء منحصر به بالنسبة الى سائر الانبياء لا مطلقاً فلا يشمل الاقتداء بالائمة لعدم كونه حقيقياً .

(٢) وهو ذوو الشأن والعظمة فى العلم والدين والعقل أو المال والجاه .

(٣) لصدق الاهل على المال والعيال عموماً .

(٤) فالقيد الاول يخرج المؤمنين الذين لم يدركوا صحبته والثانى الكفار والمنافقين الذين أدركوها بغير ايمان به وبدينه .

قوله : (الصدق) الخبر والاعتقاد [١] اذاطابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له ، فان المفاعلة [٢] من الطرفين ، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً، ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً [٣] ، وقد يطلق الصدق، والحق على نفس المطابقة والمطابقية ايضاً [٤] .

---

(١) اعلم ان لحصول شيء لشيء وجودات ثلاثة الوجودالخارجي والذهني والدلالي مثلا اذا قام زيد فقد حصل القيام لزيد خارجاً سواء علمت به أو لم تعلم فهذا وجوده الخارجي ولماعلمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهني ولما أخبرت به لاحد بلفظ أو باشارة فهو وجوده الدلالي .

وكما يحصل التطابق بين الدال والمدلول أى بين الخبر والواقع الخارجي فكذا بين الوجود الذهني أى الاعتقاد والخارج فقد يحصل التطابق وقد لايحصل فلهذا ذكر الاعتقاد بعد الخبر.

(٢) يعنى اذا قلنا طابق هذا ذاك لزم أن يطابق ذلك مع هذا أيضاً كما ان قولنا ضارب زيد عمرواً يدل على صدور الضرب من كليهما وان كان أحدهما فى اللفظ فاعلا والاخر مفعولا .

وهذا المعنى (كون الفعل من الطرفين) كما يستفاد من هيئة طابق (أى كونه من باب الفاعلة) فكذا يستفاد من مادته أى (طبق) فانه مثل شرك يدل على وقوع الفعل من اثنين وان لم يقع فى باب المفاعلة .

(٣) فالفرق بين الصدق والحق اعتبارى فقط وهذا كاف لعدم وقوع التكرار فى كلام المصنف .

(٤) يعنى مضافاً الى معناهما السابق وهو الخبر المطابق بالكسر (للصدق) والخبر المطابق بالفتح (للحق) لهما معنى آخر أيضاً وهو نفس المطابقية بالكسر (للصدق) ونفس المطابقية بالفتح (للحق) وفرق بين مطابقية الشيء والشيء المطابق فان الاول وصف الذات والثاني هو الذات المتصف والاولى (المطابقية) تعم تطابق كل شيء مع مطابقه لاخصوص الخبر بخلاف الثاني (الخبر المطابق) لاختصاصه بالخبر فقط فاذا طابق حجر مجهول الوزن مع حجر معلوم الوزن فقد حصل المطابقية فمطابقية (بالكسر)←

وبعد فهذا

قوله : (بالتصديق) متعلق بقوله : (سعدوا) أي بسبب التصديق ، والايمان بما جاء به النبي ﷺ .

قوله: (وصعدوا معارج الحق) يعني بلغوا اقصى مراتب الحق، فان الصعود على جميع مراتبه [١] يستلزم ذلك [٢] .

قوله : (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر ، [٣] أو مستقر خبر لمبتداء محذوف ، أي هذا الحكم متلبس [٤] بالتحقيق أي متحقق .

فى تعريف هذا الكتاب ، وعلل تاليفه

قوله: (وبعد) هو من الغايات[٥]. ولها[٦] حالات ثلث ، فانها اما ان يذكر

←الحجر المجهول صدق ومطابقيته (بالفتح) حق.

وهذا المعنى للصدق والحق لم يؤخذ الخبر فيه فلايلزم الدور وهذا الدور يأتى ذكره فى تعريف القضية فلاحاجة الى ذكره هنا مفصلا .

(١) كما هومقتضى الجمع المضاف (معارج الحق) فانه يفيدالعموم والاستغراق .

(٢) وذلك واضح فان من جملتها المعرج الاخير أى الدرجة الاخيرة ومن صعد الدرجة الاخيرة فقد بلغ الاقصى .

(٣) أى مثل مامر فى قوله بالتصديق وقلنا انه متعلق بسعدوا .

(٤) وهوعام مثل الوجود والثبوت ينطبق على كل فعل .

(٥) الغايات هى الظروف التى تدل على حد الشيء كقبل وبعد فوق وتحت وعل .

(٦) أى لبعد .

معها المضاف اليه ، اولا ، وعلى الثاني، فاما ان يكون نسياً منسياً[١] اومنوياً، فهي على الاولين [٢] معربة ، وعلى الثالث مبنية على الضم [٣].

قوله: (فهذا) هذا الفاء[٤] اما على توهم اما، اوعلى تقديرها في نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتب الحاضر[٥] في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصوصة ، اوتلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان [٦] وضع الديباجة قبل التصنيف ، او بعده اذ لاوجود للالفاظ المرتبة ولا

---

(١) أى غير منوى للمتكلم .

(٢) أى على تقدير ذكر المضاف اليه وتقد يرعدم الذكر مع عدم النية والثالث هو عدم الذكر مع النية وما نحن فيه من القسم الثالث أى نية المضاف اليه لان التقدير (وبعد ما ذكر من الحمد وغيره) .

(٣) وبنائها للشبه الافتقارى كما ذكر فى النحو .

(٤) الفاء لا تكون عاطفة لعدم وجود معطوف عليه فى الكلام فلابد من أن يكون جواباً للشرط فيقتضى فرض أداة من أدواة الشرط والمناسب فى المقام هو أما لاستعماله غالباً مع بعد فيقال أما بعد والتقدير أما بعد فهذا ليصح جوابية الفاء للشرط .

(٥) أى المطالب المندرجة فى هذا الكتاب ولابد للمشار اليه من وجود أما خارجاً أو ذهناً والاول غير ممكن هنا لعدم وجود للالفاظ ولا للمعانى خارجاً أما الالفاظ فلعدم ثبات وبقاء لها ليمكن الاشارة اليها حساً بل توجد وتنعدم وأما المعانى فلكون المنطق قواعد كلية عقلية لاموطن لها الا العقل وليست معاني شخصية لتكون لها وجود فى الخارج .

ولا يصح أن تكون النقوش أى الخطوط الموجودة مشاراً اليها بقوله (هذا غاية تهذيب الكلام ومعلوم ان الخط ليس بكلام اذ الكلام أما اللفظ الدال على المعنى أو المعنى المدلول باللفظ ولاثالث لهما .

فلامناص من أن يكون المشار اليه هى المعانى أو الالفاظ بوجودهما الذهنى .

(٦) اشارة الى دفع ما توهم فى المقام وهو ان الديباجة الموجودة التى ←

غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام

للمعاني في الخارج .

فان كانت الاشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي[١] ، وانكانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي[٢] ، اى المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي .

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حمله [٣] على هذا اما على المبالغة نحو: زيد

←من جملتها قوله (هذا غاية ...) ان كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ماذكرتم من ان (هذا) اشارة الى مافى الذهن لعدم وجود للمعانى ولا للالفاظ عند الاشارة وأما ان كانت الديباجة دونها المصنف بعد اتمام الكتاب فالمشار اليه موجود حساً وهو الكتاب الحاضر

وحاصل الجواب ان الموجود فى الخارج انما هو النقوش والخطوط لا الالفاظ ولا المعانى كما ذكر.

(١) يعنى ألفاظ الكلام حين تكلم المتكلم .

(٢) يعنى المعانى التى فى نفس المتكلم ويعبرعنها بألفاظ .

(٣) أى حمل (تهذيب) مع انه مصدر واسم معنى على (هذا) وهو اسم ذات لا يصح الا بار تكاب التجوز أما فى الاسناد نحو زيد عدل بأن يكون تهذيب مستعملا فى معناه الحقيقى المصدرى وانما التجوز فى اسناده الى هذا بادعاء ان هـذا الكتاب من شدة تهذبه وخلوصه من الحشو فكانـه نفس التهذيب كالادعاء فى قولنا زيد عدل انـه من فرط عدالته فكانه نفس العدل وأما فى الحذف أى حذف الخبر وهومهذب فالاسناد حقيقية لاسناد اسم الذات وهو اسم المفعول الى الذات وهوهذا وانما التجوز فى الحذف لان الحذف خلاف الحقيقة والحقيقة هو الذكر .

بقى شىء وهو ان الخبر بحسب الظاهر هوغاية لاتهذيب فلماذا يبحث عن تهذيب مع انه المضاف اليه للخبر فأقـول انكلمة غاية من الكلمات التى تقوم مقام المضاف اليه فى الاعراب مثل غير فاعرابه فى الاصل اعراب للمضاف اليه ففى قولنا أدبته غاية الادب يكون المفعول المطلق هو الادب حقيقة وانما استناب عنه غاية فى النصب .

عدل ، اوبناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية التهذيب ، فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق [١] مقامه ، واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف .

قوله:(فى تحرير المنطق والكلام) ولم يقل في بيانهما لما في لفظ التحرير [٢] من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوايد ،والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر، والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نهج قانون الاسلام [٣].

قوله: (وتقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب، اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع ، والافهام، والحمل[٤] اما على طريقة المبالغة اوالتقدير هذا الكلام مقرب غاية التقريب [٥].

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام بيان[٦] للمرام، والاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات[٧] وان كان عبارة عن مجموع

---

(١) هو تهذيب حقيقة وغاية نيابة .

(٢) فان التحرير هو البيان الخالى من الحشو والزوائد .

(٣) وأما الحكمة فانها وان كانت باحثة عن اثبات المبدء والمعاد لكنها تعم الاديان السماوية كلهـا لكونها ممحضة بالادلة العقلية المحضة ولا يستدل فيها بآية أو روايـة اسلامية .

(٤) أى حمل تقريب على هذا .

(٥) فالاول هـو التجوز فى الاسناد والثـانى التجوز فى الحذف كمـا مر فى تهذيب .

(٦) يعنى ان كلمة من بيانية أى المرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .

(٧) فيكون الاسلام متحدا مع العقائد كاتحاد الفضة مع الخاتم فى خاتم فضة .

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام

الاقرار باللسان ، والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان ، فالاضافة لامية [١].

قوله : (جعلته تبصرة) اي مبصراً ، ويحتمل التجوز في الاسناد[٢] وكذا قوله : (تذكرة)[٣].

قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، اوتفهيمه للغير [٤] والاول للمتعلم ، والثاني للمعلم .

قوله : (من ذوي الافهام) بفتح الهمزة ، جمع الفهم والظرف [٥] اما في

(١) للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف اليه فى اللامية والمغايرة على القول الاخير وهوكون الاسلام عبارة عن الاقرار باللسان واضحة لان الاعتقاد أمر قلبى والاسلام على هذا القول لسانى ظاهرى وأما على القول الاول أى مجموع الاقرار .

فلكون المضاف أى العقايد جزءاً من المضاف اليه لان من أجزائه التصديق بالجنان وهو الاعتقاد والجزء بما هوجزء مغاير مع الكل بما هو كل .

(٢) أى اسناد تبصرة الى الضمير الغائب فى جعلته لكونها فى الاصل مبتدء وخبراً قبل دخول الناسخ (جعل) عليهما والمراد من التجوز فى الاسناد أن تكون تبصرة بمعناها المصدرى واسنادها الى الذات بادعاء ان هذا الكتاب من شدة مبصريته فكانه نفس التبصرة وأما على تقديرها بمبصر فهومجاز فى الكلمة .

(٣) فأما انها مؤولة بمذكر على المجاز فى الكلمة أو انها باقية على مصدريتها والتجوز فى الاسناد .

(٤) ففاعل المصدر ومفعوله كلاهما محذوف أحدهما الغير والاخر الضمير الغائب العائد الى الموصول (من حاول) .

(٥) أى الجار والمجرور (من ذوى الافهام) وعلى فرض كونه حالا فهو مستقر ومتعلق بالمحذوف أى يتذكر من أراد حال كونه كائناً من ذوى الافهام .

وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحفى الحرى بالاكرام سمى حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من التوفيق قوام

موضع الحال من فاعل يتذكر اومتعلق بيتذكر بتضمين[١] معنى الاخذ او التعلم (اى) يتذكر آخذاً[٢] او متعلماً من ذوي الافهام وهذا ايضاً يحتمل الوجهين[٣].

قوله : (سيما) السى بمعنى المثل يقال هماسيان اى مثلان ، واصل سيما لاسيما حذفت لافي اللفظ لكنه مراد ومازايدة اوموصولة او موصوفة [٤] هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعده ثلثة اوجه[٥].

قوله : (الحفى) الشفيق .

قوله : (الحرى) اللائق .

قوله : (قوام) اي مايقوم به امره[٦].

---

(١) لان يتذكر بدون التضمين لايناسب تعديته بمن اذ لامعنى للتذكر من الاشخاص بل المناسب هو الاخذ منهم أو التعلم منهم .

(٢) اسم فاعل من أخذ .

(٣) فعلى تقدير كون الظرف حالا يكون فاعل يتذكر معلماً أى يتذكر من هذا الكتاب حال كونه من ذوى الافهام فهو ذو فهم وعلم يفيد غيره وعلى تقدير تعلقه بيتذكر فهو للمتعلم لان المعنى انه يأخذ ويتعلم من ذوى الافهام .

(٤) وعلى الاخيرين فمابعده صلة أو صفة لما .

(٥) الرفع ليكون خبر المبتدء محذوف تقديره هو الولد والنصب على الاستثناء والجر على اضافة شيء اليه ولايضر فصل (ما) بين المضاف والمضاف اليه لكونهازائدة.

(٦) فالمعنى أرجوا أن يقوم التوفيق بأمره دائماً .

ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

القسم الاول فى المنطق

قوله : (التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة .

قوله : (عصام) اي مايحفظ به امره من الزلل .

قوله : (وعلى الله) قدم الظرف[١] هيهنا لقصد الحصر ، وفي قوله : (بـه) لرعاية السجع ايضاً [٢].

قوله : (التوكل) هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق .

قوله : (الاعتصام) هو التشبث والتمسك .

فى رسم المنطق ، وبيان الحاجة اليه

قوله : (القسم الاول) لما علم [٣] ضمناً من قوله : (في تحرير المنطـق

---

(١) أى قدم على الله على متعلقه (التوكل) لقصد الحصر يعنى التوكل منحصر فى الله سبحانه لاينبغى أن يتوكل على غيره .

(٢) يعنى فى تقديم به على الاعتصام فائدتان الحصر ورعاية السجع وهو توافق اعتصام مع عصام ولو قال الاعتصام به لفات السجع والحصر.

(٣) هذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الالف واللام الداخل على القسم لايناسب هنا الا أن يكون للعهد الذكرى مع ان المصنف لم يذكر سابقاً قسماً أى لم يقل هـذا الكتاب على قسمين ليكون معهوداً .

فدفع بأن الذكر لايجب أن يكون صريحاً بـل الذكر الضمنى بقوله (فى تحرير المنطق والكلام) كاف فى تعريف القسم بالعهد وان لم يذكر كلمة القسم صريحاً .

والكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يُعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة .

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية[1] قلت : يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر .

والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ اوالمعاني او النقوش او المركب من الاثنين[2] اوالثلثة والمنطق عبارة عن احد معان خمسة اما الملكة[3] اوالعلم بجميع المسائل اوبالقدر المعتدبه الذي يحصل به العصمة[4] اونفس المسائل[5] جميعاً اونفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلثون احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ماوجده العقل السليم مناسباً[6].

---

(١) يعنى انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف وهو باطل فانه لايصح أن يقال هذا الشيء فى هذا الشيء نفسه فلا بد من توجيه لبيان التغاير بين القسم الاول والمنطق لتصح الظرفيـة .

(٢) وهى ثـلاث صور الاول الالفاظ والمعانـى الثانى الالفاظ والنقوش الثالث المعانى والنقوش .

(٣) الملكة هى صفة التسلط على القواعد صفة ثابتة لاتزول .

(٤) أى العصمة عن الخطاء فى النظر كما يأتى فى بيان فائدة المنطق .

(٥) من دون النظر الى العلم بها .

(٦) فان كان المراد من المنطق الملكة فالمناسب هو الحصول سواء كان المراد من القسم الاول الالفاظ أو المعانى أو النقوش أو المركب من اثنين أو ثلاثة وذلك لان ←

(مقدمة) العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

قوله : (مقدمة) اي هذه مقدمة يتبين فيها امور ثلثة : رسم المنطق[١] وبيان

←الملكة أمر يحصل بنفسه بعد تحصيل العلم ومزاولته فيقال القسم الاول فى حصول ملكة المنطق .

وان كان المراد من المنطق العلم سواء كان العلم بجميع المسائل أو البعض فالمناسب هو التحصيل لان العلم أمر اكتسابي وتحصيلي فيقال القسم الاول في تحصيل علم المنطق .

وان كان المراد من المنطق المسائل سواء كان جميعها أو القدر المعتد به فالمناسب هو البيان كما هو واضح فيقال القسم الاول فى بيان المسائل المنطقية .

وجود ذهني حروف	نقوش معاني	وجود ذهني	الفاظ معاني	وجود حقيقي	معاني	وجود	القسم الاول
حصول	ذكر	حصول	ذكر	حصول	ذكر	حصول	ملكة
ذكر	تحصيل	ذكر	تحصيل	ذكر	تحصيل	تحصيل	علم بجمع مسائل
تحصيل	ذكر	تحصيل	ذكر	تحصيل	ذكر	تحصيل	علم بقدر معتد به
ذكر	بيان	ذكر	بيان	ذكر	بيان	ذكر	نفس المسائل جميعًا
بيان	ذكر	بيان	ذكر	بيان	ذكر	بيان	نفس قدر معتد به

(١) أى تعريفه بالرسم لا بالحد وسيأتى بيان الرسم والحد فى مطاوى الكتاب فلا حاجة الى ذكره هنا وتعريفه كما سيجىء (انه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر) .

الحاجة اليه وموضوعه[١].

وهي مأخوذة من مقدمة الجيش، والمراد منها[٢] هيهنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام[٣] قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه[٤] وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب[٥] يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب شيئاً.

قوله : (العلم) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يتعرض بتعريفه[٦] اما لكفاية التصور بوجه ما في[٧] مقام التقسيم واما لان تعريف العلم[٨] مشهور مستفيض واما لان العلم بديهى التصور[٩] على ماقيل[١٠].

---

(١) وهو المعلوم التصورى والتصديقى.

(٢) مراده ان المقدمة جزء من الكتاب أى القسم الاول فكلما ذكر فى المراد من القسم الاول يأتى فى المقدمة لانها جزئه.

(٣) أى طائفة من الالفاظ من جملة ألفاظ الكتاب وعباراته.

(٤) أى نفع هذه الطائفة من الكلام فى المقصود.

(٥) كالنقوش أو المركب من اثنين أو الثلاثة.

(٦) مع انه فى مقام تقسيم العلم فكان ينبغى أن يعرفه ثم يقسمه.

(٧) أى بالاجمال وهو مايقابل الجهل وهوحاصل لكل أحد فلاحاجة الىذكره.

(٨) وهو (الصورة الحاصلة من الشىء عند العقل) فاذا كان مشهوراً فبيانه توضيح للواضح.

(٩) وبداهته أما لانه من الكيفيات الوجدانية كالجوع والعطش بحيث اذا سئل كل فرد حتى الاطفال انك تعلم الشىء الفلانى فيقول لا أو نعم بلاتأمل.

وأما لاستلزامه الدور وذلك لان معرفة كل شىء متوقف على العلم فاذا احتاج العلم الى التعريف يلزم توقفه على نفسه.

(١٠) عن الفخر الرازى.

قوله : (ان كان اذعاناً) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية [١] الثبوتية كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم .

فقد اختار المصنف[٢] مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين[٣] كما ـ زعمه الامام الرازي .

واختار مذهب القدماء[٤] ايضاً حيث جعل متعلق[٥] الاذعان والحكم الذي

(١) انك قد تطلع على خبر كاطلاعك بأن فلاناً قدم من السفر أو ان فلاناً مات فهذا العلم تصديق وقد يتعلق علمك بمفرد من المفردات كما اذا لم تكن تعرف الفيل فعرفته فذلك التصور ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه التسليم والقبول والادراك على هذا الوجه يسمى حكماً .

(٢) اختلفوا فى ان التصديق هل هو بسيط أم مركب فذهب الرازى الى انه مركب من أربعة أجزاء تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما والرابع الاذعان والحكم وذهب الحكماء الى انه بسيط وهو الاذعان بالنسبة فقط وأما التصورات الثلاث فهى شرائط للتصديق لااجزاء له .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

(٣) أصل مذهب الرازى كما ذكر، هو تربيع الاجزاء ولم يذكر المصنف هنا الا ثلاثة والظاهر رعاية الاختصار .

(٤) اختلفوا فى أجزاء القضية انها ثلاثة أو أربعة فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ثبوتاً أو سلباً والمتأخرون الى انها أربعة هى الثلاثة المذكورة والرابع وقوع النسبة الاضافية (التقييدية) أو لا وقوعها والمراد منها اضافة المحمول بعد تأويله بالمصدر الى الموضوع فقضية زيد قائم أجزائها الاربعة هى زيد وقائم والنسبة الخبرية بينهما والرابع وقوع قيام زيد وفى زيد ليس بقائم رابعها عدم قيام زيد والمصنف اختار مذهب القدماء وهو تثليث القضية .

(٥) بفتح اللام يعنى ان الدليل على ان المصنف اختار مذهب القدماء هو قوله اذعاناً ←

والا فتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب

هو الجزء الاخير للقضية هـو النسبة الخبريـة الثبوتية اوالسلبية لاوقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لاوقوعها .

وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا .

قوله : (والا فتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد اولامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكر اومع نسبة غيرتامة اى التي لايصح السكوت عليها كتصور غلام زيد اوتامة انشائية كتصور اضرب اوخبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صور التخييل(١) والشك والوهم (٢) .

قوله :(ويقتسمان) الاقتسام بمعنى القسمة (٣) على مـافي الاساس (٤) اى يقسم (٥) التصور والتصديـق كلا من وصفى الضرورة اى الحصول بلا نظـر

← للنسبة تعلق الاذعان بالنسبة وربطه بهاوالاذعان يتعلق دائماً بالجزءالاخيرفيكشف ذلك عن ان مذهبه هو التثليث ولوكان مذهبه التربيع لقال اذعاناً بوقوع النسبة التقييدية .

وذكر الحكم بعد الاذعان للتأكيدلانهما مترادفان.

(١) التخييل حصول صورة شيء لاأساس له فى النفس يوجب انبساط الـروح أو انقباضها .

(٢) فبقى القطع والظن والادراك بهما اذعانى .

(٣) دفع توهم وهو ان الاقتسام من باب الافتعال وهو لازم والمصنف استعملـه متعدياً الى الضرورة (بلاواسطة) فأجاب بأن الاقتسام هنا بمعنىالقسمة من الثلاثىالمجرد فجاز أن يتعدى بنفسه .

(٤) أى أساس اللغة (كتاب فى اللغة) .

(٥) أصل مراد المصنف انالتصور والتصديق ينقسمانالى قسمينالتصوروالتصديق الضرورى والتصور والتصديق النظرىولكن ظاهرعبارتهان التصوروالتصديق يقسمان ←

بالنظر وهو ملاحظة المعقول

والاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق .

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب (١) ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورى والاكتسابى ضمناً وكناية (٢) وهي ابلغ واحسن من التصريح .

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لايحتاج الى تجشم (٣) الاستدلال كما ارتكبه القوم .

وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ماهو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ماهو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك (٤) والجن .

←الضرورة والنظر والنتيجة واحدة فانهما اذا قسما الضرورة والنظر بينهما أخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من النظر فيصير نظرياً وكذا التصديق فيصير تصديقاً ضرورياً وتصديقاً نظرياً فانقسما الى الضرورى والنظرى.

وهذا كتقسيم الاسم والفعل الى المعرب والمبنى فكما يصح أن نقول ينقسمان الى المعرب والمبنى كذا يصح أن يقال هما يقسمان المعرب والمبنى .

(١) لانهما فى عبارة المصنف مفعولان ليقتسمان الذى هو بمعنى يقسمان فهما مقسومان ومنقسمان .

(٢) وذلك للملازمة بين الامرين كما شرح فى كلام المحشى آنفاً .

(٣) التجشم هو التكلف .

(٤) قالوا ان الملك جسم نورى علوى يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير والجن جسم نارى سفلى يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كتعلق ماء الورد بالورد .

لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ

وكذا من التصديقات مايحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ، ومنها مايحصل لنا بانظر كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود .

قوله : (وهــو ملاحظة المعقول) اى النظر توجـه النفس [١] نحو الامر المعقول اي المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول [٢] عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد :

منها : التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف .

ومنها : التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اى الأمور الكلية الحاصلة فيالعقل دون الامورالجزئية فان الجزئى لايكون كاسباً ولامكتسباً [٣].

---

(١) أى قصد الانسان نحو الامر الموجود فى عقله الحاصل عنده ليصل بسببه الى المجهــول .

(٢) يعنى لم يقل المصنف ملاحظة المعلوم بل قال ملاحظة المعقول لفوائد منها ان المعلوم لفظ مشترك لان العلم كما يطلق على اليقين فقد يطلق على الظن والجهل المركب أيضاً أوكما يطلق على الصورة الحاصلة من الشىء فى العقل كذا يطلق على حصول صورة الشىء فى العقل فتحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى مقام التعريف .

ومنها ان المعلوم قد يكون جزئياً والجزئى لايصلح أن يقع فى طريق الاستدلال فملاحظة المعلوم اذا كان جزئياً لايحصل جزئياً .

بخلاف المعقول فان المعقول لايكون الاكلياً .

(٣) المراد من هــذه العبارة ان الجزئى لايصلح أن يكون كاشفاً ودليــلا ولا أن يكون مكشوفاً ومدلولا لدليل قيل لان الجزئى أما أن يكون محسوساً بالحواس الظاهرى التى هى الباصرة والشامة والذائقة واللامسة والسامعة أو الحواس الباطنى التىهىالحس المشترك والخيال والوهم والمتصرفة والحافظة فلايحصل من ترتيب المحسوسات المتعددة

ومنها : رعاية السجع [١].

قوله: (قانون) هولفظ يوناني او لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر الكتابة [٢] وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة : كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل.

قوله: (وقد يقع فيه الخطاء) بدليل ان الفكر قدينتهى الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهى الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطاء حينئذ لامحالة والالزم اجتماع النقيضين فلابد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق .

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق فى العصمة عن الخطاء في الفكر بثلث مقدمات :

احساس جزئى ولاادراك كلى وأما الثانى فلانه لوكان مكتسباً لايخلو أما أن يكون مكتسباً بالجزئى أو بالكلى .

الاول باطل لمامر ان الجزئى لايكون كاسباً وكذلك الثانى لان ضم كلى الى كلى آخر لايفيد الجزئية واذا لم تكن الجزئيات كاسبة ولامكتسبة فلايجرى فيها الفكر.

لايقال ان المحسوسات الجزئية تكتسب وتنكشف بالحواس الجزئية فربما تعرف طعاماً بذائقتك أو تعرف شخصاً بباصرتك وكذا سائر الحواس فالحس الجزئى كشف عن المحسوس الجزئى .

فانه يقال انهذاالنوع من الكشف يعد من الكشف الضرورى ومرادهم من الكاشفية والمكشوفية ماكان بأعمال الفكر والنظر على الاصول العقلية والقواعد المدونة كما هو واضح للمتدبر .

(١) ليطابق كلمة (المجهول) الواقع بعده .

(٢) المسطرهو اللوح المنصوب عليه خيوط يوضع عليه القرطاس ويمسح عليه لتثبت فى القرطاس نقش الخيوط فيصون الخط عن الاعوجاج فى سطوره .

فاحتيج الى قانون تعصم مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم

المقدمة الاولى : ان العلم اما تصور واما تصديق .

المقدمة الثانية : ان كلامنهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر .

المقدمة الثالثة : ان النظر قد يقع فيه الخطاء .

فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه : قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر .

فهيهنا علم امر ان [1] من الامور الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها وبقى الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله (وموضوعه) الى آخره .

موضوع المنطق

قوله : (وموضوعه) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه [2] الذاتية

---

(١) تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه .

(٢) مثلا موضوع علم النحوهو الكلمة والكلام فيبحث فى النحو دائماً عن عوارضهما من بناء واعراب أو تقديم أو تأخير وغير ذلك وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين فيبحث فيه عن وجوب فعل من أفعاله أو حرمته أو غير ذلك .

وموضوع المنطق هو المعلوم التصورى والمعلوم التصديقى فيبحث فى المنطق عن عوارض الاول من كونه نوعاً أو جنساً كلياً أو جزئياً وغير ذلك وعن عوارض الثانى (المعلوم التصديقى) من كبرويته وصغرويته أوكون القضية حملية أو شرطية وغير ذلك .

التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً أو مطلوب تصديقي فيسمى حجة

والعرض الذاتي ما يعرض الشيء[١] اما اولا وبالذات[٢] كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم[٣].

قوله: (المعلوم التصوري) اعلم[٤] ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة.

---

(١) العرض على قسمين ذاتي وغريبة لان العرض قد يكون سبب عروضه نفس المعروض يعني ان الشيء قد يقتضي ذاتاً أن يعرضه عارض كالتعجب للانسان فان انسانية الانسان تقتضي أن يكون متعجباً وكذا اذا كان سبب العروض أمراً مساوياً المعروض كالضحك للانسان فان عروضه للانسان بسبب التعجب و التعجب مساو للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان فهذا القسم من العرض (العارض بذات المعروض أو العارض بأمر مساو للمعروض) عرض ذاتي .

وقد يكون سبب العروض أمراً أعم من المعروض أو أخص منه أو مبايناً له فهو عرض غريبة فالاعم كالتحيز (حلول الشى فى المكان) العارض للابيض (كالحجر الابيض) لكونه جسماً فالواسطة هى الجسمية والجسم أعم من الابيض المعروض .

والاخص كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً فالواسطة وهو الانسان أخص من الحيوان المعروض .

والمباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار والنار مباين الماء .

(٢) أي باقتضاء ذات المعروض لا بسبب آخر.

(٣) يحتمل أن يكون اشارة الى ان المجازية هنا انما هو بالدقة العقلية لا بنظر العرف فان العرف يرى ان الضاحك هو الانسان حقيقة من دون حاجة الى قرينة ولا يتبادر ذهنه الى ان الضاحك هو المتعجب كما لا يخفى .

(٤) مراده ان تقييد المصنف المعلوم التصوري وكذا المعلوم التصديقي بقوله من حيث انه ... كان أمراً لازماً وذلك لانه ليس كل معلوم تصوري ولا كل معلوم تصديقي موضوعاً ←

اما المعرف : فهو عبارة عن المعلوم التصورى ولكن لامطلقاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان واما المعلوم التصورى الذي لايوصل الى المجهول التصورى فلا يسمى معرفاً والمنطقى لايبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو .

واما الحجة : فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لامطلقاً ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لايوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقى لاينظر فيه بل المنطقى يبحث عن المعرف والحجة من حيث انهما كيف ينبغي ان يترتبا [١] حتى يوصل (يوصلا) الى المجهول.

قوله : (معرفا) لانه يعرف ويبين حال المجهول التصورى .

قوله : (حجة) لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب [٢] .

← للمنطق بل ما كان موصلا الى مجهول فان موضوع المنطق هو المعرف والحجة ولا يكون الشيء معرفاً الا اذا كان موصلا الى مجهول وكذا الحجة لا تتحقق الا اذا كانت كاشفة عن مجهول .

(١) كتقديم الجنس على الفصل فى المعرف وتقديم الصغرى على الكبرى فى الحجة وهكذا .

(٢) يعنى ان الحجة فى الحقيقة اسم للغلبة كما فى اللغة فتسمية المعلوم التصديقى بالحجة من باب تسمية السبب (المعلوم التصديقى) باسم مسببه (الغلبة) لان المعلوم التصديقى سبب للغلبة .

(المقصد الاول) فى التصورات دلالة اللفظ على تمام ماوضع له

الدلالات

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقي بالذات انما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني [1] لا الا لفاظ الا انه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة [2] .

---

(١) وذلك لان مايعرف ماهية الانسان مثلا انما هومعنى الحيوان والناطق لا لفظهما ولولا ذلك لكان التعريف مفيداً بالنسبة الى من لايعرف معنى الحيوان والناطق .

وكذا الحجة فان المثبت للنتيجة انما هومعنى الصغرى والكبرى لا ألفاظهما ولذا لو أمكن تفهيمهما بالاشارة لانتج النتيجة قطعاً بلاحاجة الى اللفظ .

(٢) أى لامن حيث كيفية مادة الكلمة أو من حيث الاعراب والبناء كما فى الصرف والنحو بل من حيث انه كيف يفيد المتكلم معانيها وكيف يستفيد السامع منها والافادة والاستفادة انما تحصلان بدلالة اللفظ فلذا بدء المصنف بذكر الدلالة .

وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها .

فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المولول .

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان [١] بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الاربع [٢] على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المداول فطبعية كدلالة : (اح ، اح) على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى [٣] وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ[٤] وكدلالة الدخان على النار [٥] .

---

(١) أي كل من الدالين اللفظية وغير اللفظية ان كان دلالتهما بسبب وضع الواضع لانه عين الدال المخصوص ليدل على المعنى المخصوص فوضعية .

(٢) هي الخطوط والعقود والاشارات والنصب كما مر وهذا مثال للوضعية غير اللفظية .

(٣) فحدوث اح اح وسرعة النبض انما هو بعد عروض وجع الصدر والحمى والاول مثال للطبعية اللفظية والثاني للطبعية غير اللفظية .

(٤) اذ العقل يحكم بأنه لولا وجود اللافظ لماكان لفظ وليس ذلك بالوضع لان ديز غير موصوع بل هو من المهملات وهذا مثال للعقلية اللفظية .

(٥) لان العقل يرى الملازمة بين النار والدخان وهذا مثال للعقلية غير اللفظية .

مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولابد فيه من اللزوم عقلا اوعرفا ويلزمهما المطابقة

فاقسام الدلالة ستة [١] والمقصود بالبحث هيهنا منها هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة [٢] وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له [٣] .

قوله : (ولابد فيه) اى في دلالة الالتزام .

قوله: (من اللزوم) اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه [٤] سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى [٥]

(١) الوضعية والطبعية والعقلية وكل منها لفظية وغير لفظية فتكون ستة .

(٢) يعني ان المتعارف في المحاورات في مقام التفهيم والتفهم انما هو الاستفادة من الدلالة اللفظية الوضعية .

(٣) مثلا الانسان يدل على الحيوان الناطق مطابقة وعلى الحيوان وحده أو الناطق وحده تضمناً وعلى التعجب اللازم له الخارج عن ماهيته التزاماً .

(٤) أي بدون تصور الامر الخارج .

(٥) لان العقل يحكم بأن العمى لايتحقق الا ممن هو قابل للبصر فيستحيل عقلا أن يتصور العمى بدون تصور البصر ولايخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل هو مصدر أي القدرة على الرؤية .

ومايتوهم من ان دلالة العمى على البصر تضمنية لاالتزامية لان معنى العمى عدم البصر فالبصر أحد جزئي معنى العمى .

مدفوع بأن معنى العمى هو العدم المضاف الى البصر لاالعدم والبصر فان المضاف اليه خارج عن حكم المضاف دائماً فان قلنا كتب غلام زيد كان الكاتب هو الغلام وحده لاالغلام مع زيد كما هو ظاهر.

ولو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب اماتام

او عرفاً كالجود بالنسبه الى الحاتم [١] .

قوله: (ويلزمهما[٢] المطابقة)ولو تقديراً [٣] اذ لاشك ان الدلالةالوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى [٤] سواء كانت الدلالة على المسمى محققه بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل [٥] الا انها واقعة تقديراً بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله : (ولو تقديراً) .

قوله : (ولاعكس) [٦] اذ يجوز ان يكون للفظ معنى بسيط لاجزء له ولا

---

(١) فان العرف الذى يعرف حاتماً بالجود يتصور الجود فور تصور الحاتم فالملازمة عرفية لاعقلية .

(٢) يعني ان دلالة المطابقة لازمة لدلالة التضمن والالتزام فهى معهما دائماً بمعنى انهما لاتتحققان الا بالمطابقة وذلك لان معنى التضمن انه ضمن المعنى المطابقى والالتزام أى اللازم للمطابقى فلابد من وجود معنى مطابقى ليتحقق مطابقته والتزامه .

(٣) أى ولولم تكن الدلالة المطابقية حاضرة عند التكلم لاشتهار اللفظ فى الجزء أو اللازم .

(٤) أى تمام الموضوع له .

(٥) لصرف اللفظ عن معناه المطابقى بسبب شهرة استعماله فى الجزء أو اللازم .

(٦) أى لايلزمان المطابقة بمعنى انه لايجب وجودهما مع المطابقى فيمكن وجود المطابقى بدونهما .

لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لالازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط وله لازم ذهنى تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين [١] .

المفرد والمركب

قوله : (والموضوع) اى اللفظ الموضوع [٢] ان اريد الدلالة بجزء منه على جزء معناه فهو المركب والافهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول : ان يكون للفظه جزء .

الثاني : ان يكون لمعناه جزء .

الثالث : ان يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : ان يكون هذه الدلالة مرادة .

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد[٣] والمفرد اقسام اربعة :

الاول ما لاجزء للفظه نحو : همزة الاستفهام .

الثاني : مالاجزء لمعناه نحو : لفظ : الله [٤] .

---

(١) أى لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام بالنسبة الى المطابقة بل يجوز وجود المطابقة بدونهما .

(٢) لاالموضوع غير اللفظ كالدوال الاربع .

(٣) وهو الواجد للشرائط الاربعة .

(٤) فان لفظه مركب من حروفه المتعددة لكن معناه بسيط لان المركب يحتاج الى وجود أجزائه قبل وجوده ثم الى انضمام الاجزاء بعضها مع بعض وكلا الاحتياجين مستحيل فى الوجود الغنى بالذات .

خبرا وانشاء واما ناقـص تقييدي اوغيره والافمفردوهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

الثالث: ما لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو : زيد وعبدالله [1] علماً.

الرابع : ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً ، للشخص الانساني [2] .

قوله : (اما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم .

قوله : (خبر) ان احتمل الصدق والكذب ، اى من شأنه ان يتصف بهما بان يقال له صادق او كاذب [3] .

قوله : (او انشاء) ان لم يحتملهما [4].

---

(١) فان لفظ زيد أجزائه هي الزاء والياء والدال وكذا معناه متجزء بأجزاء هي رأسه ويده ورجله وسائر أجزائه ولكن لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه وكذا عبدالله والفرق بينه وبين زيد ان أجزاء لفظ زيد لادلالة لها على معنى أصلا وأما عبدالله علماً فلكل من جزئيه معنى لو استعمل فيه لدل عليه الا ان ارادة العلمية منه منعت من تلك الدلالـة ففي عبدالله مقتضى الدلالة موجود ولكن المانع يمنعها .

(٢) أي اذا كان علماً لفـرد من الانسان كما اذا سمى زيـد ابنه بالحيوان الناطق فالمدلول وهو ابن زيد حيوان ناطق حقيقة لانه انسان فالدلالة واقعة لكنها ليست مرادة للمتكلم لان مراده هوهذا الشخص من دون نظر الى حيوانيته أو ناطقيته .

(٣) فيشمل الخبر المقطوع صدقـه والمقطوع كذبه لصحة القول في الاول بأنـه صادق وفي الثاني بأنه كاذب .

(٤) فلايقال هذا الامر صادق أو هذا المعنى كاذب لان الصدق والكذب هو المطابقة وعدم المطابقة مع الواقع وذلـك انما يتحقق فيما اذا فرض واقع وكان الكلام حكايـة عنه لافي الانشاء والايجاد كما هو واضح .

قوله : (وأما ناقص) ان لم يصح السكوت عليه .

قوله (تقييدى) ان كان الجزء الثاني قيداً للاول نحو : غلام زيد ، ورجل فاضل ، وقائم في الدار [١] .

قوله : (او غيره) ان لم يكن الثاني قيداً للاول نحو : في الدار، وخمسة عشر [٢] .

قوله : (والافمفرد) اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى .

قوله : (وهو ان استقل) اى في الدلالة على معناه بان لايحتاج فيها الى ضم ضميمة .

قوله: (بهيئته)[٣] بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلا هيئة نصر وهي مركبة من ثلثة حروف مفترحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها ، فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر[٤].

قوله : (كلمة) في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحات فعل.

قوله : (والا) اى وان لم يستقل في الدلالة [٥] فاداة في عرف المنطقيين وحرف عند النحاة .

---

(١) ففى الاول المضاف اليه قيد للمضاف وفى الثانى الصفة قيد للموصوف وفى الثالث المتعلق (بالكسر) قيد للمتعاق (بالفتح) .

(٢) فليس الدار قيداً لفى ولاعشر قيداً لخمسة كما لايخفى .

(٣) فخرج نحو أمس وغد فان دلالتهما على الزمان ليس بهيئتهما بل بمادتهما . أما جسق فلانتفاء الوضع لانه من المهملات وأما حجر فلكونه غيرمتصرف لانـه من الجوامد .

(٤) فان الحرف مثل من والى اذا استعملت وحدها لاتدل على معنى الااذا انضم ←

كلمة وبدونها اسـم والافاداة وايضا ان اتحـد معناه فمـع تشخصـه وضعا علم

فى المفرد أيضاً

قوله : (وأيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، اى آض ايضاً اى رجع رجوعاً، وفيه اشارة الى ان هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده ، وفيه [1] بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل والحرف اذاكانا متحدى المعنى [2] داخلين في العلم أوالمتواطيء أوالمشكك مع انهم لايسمونها بهذه الاسامي [3] بل قد تحقـق في موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئيـة [4] فتأمل فيه [5] .

←الى كلمة اخرى كقولنا سرت من البصرة الى الكوفة فتدلان على الابتداء والانتهاء .

(١) أى فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد بحث فانها حينئذ تشمل الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى مع انهما لايكونان علماً ولامتواطياً ولامشككاً .

(٢) فان هذا التقسيم للمتحد المعنى كما فى المتن والمراد من اتحاد المعنى مقابل الاشتراك والحقيقة والمجاز فان الفعل والحرف أيضاً قد يكونان مشتركين وقد يستعملان مجازاً كالاسم .

(٣) فلايقال هذا الفعل أو هذا الحرف علم الا أن يخرجا عن معنى الفعلية والحرفية كيزيد مثلا وكذا لايقال فعل متواط أو حرف مشكك فى مقام الدلالة .

(٤) مع ان التشكيك والتواطى فرعان عن الكلية فاذا لم يتصفا بالكلية لم يتصفا بالتواطى والتشكيك كما ان العلمية فرع عن الجزئية .

وأما عدم اتصافهما بالكلية والجزئيـة فلانهما من صفات الامور المستقلـة الثابتة الوجود بحيث يصلح لان يكون محكوماً عليه والفعل والحرف لااستقلال لهما بهذا المعنى.

(٥) أى فى أنهما كيف لايتصفان بالكلية والجزئية ، وقد بين اجمالا .

قوله: (ان اتحد) أى وحد معناه[١] .

قوله: (فمع تشخصه) اى جزئيته .

قوله: (وضعاً) أى بحسب الوضع[٢] دون الاستعمال فان مايكون مدلوله

---

(١) أنما فسر اتحد بوحد لان ظاهرمعنى الاتحاد هو انضمام شيئين أو أشياءمتعددة بعضها مع بعض ، مع ان المراد هنا أن يكون المعنى واحدا وغير متعدد .

(٢) بأن يتصور الواضع شخصاً معيناً ويضع اللفظ لذلك الشخص فقط كما هوشأن الاعـلام .

ولابد هنا من اشارة الى أقسام الوضع فنقول ان الوضع على قسمين خاص وعام لان الواضع قد يضع لفظاً لمعنى خـاص كالعلم فانك عندما تسمى ابنك بأحمد مثلا تخصص هذا اللفظ بهذا المولود الخاص ، وقد يضعه لمعنى عام كالحيوان الموضوع لكل متحرك بـالارادة .

واختلفوا فى بعض الالفاظ كأسماء الاشارة والموصولات وكل معرفة غير العلم انها من القسم الاول أو الثانى والسر فى الاختلاف ان التشخص فى معانى هذه الالفاظ مسلم لكونها معارف ولاتكون المعرفة معرفة الا بأن تكون مشخصة المعنى ولكن اسناد هـذا التشخص الى الواضع غير واضح لعدم امكان تصور الـواضع قبل مئات السنين التشخص الحاصل الان عند استعمال هذه الالفاظ بالاشارة أو غيرها .

فذهب بعضهم الى ان الوضع فى هذه الالفاظ خاص ، ببيان ان الواضع وان لم يمكنه تصور اشخاص موارد استعمال هذه الالفاظ تفصيلا « بأن يتصور الواضع المشار اليه فى زماننا » لكن يمكنه ذلك بالاجمال بأن يتصور كلى المشار اليه ويقول انى وضعت لفظ الاشارة لاشخاص هذا الكلى فيكون الوضع « أى تصور الكلى » عاماً والموضوع له « أشخاص الكلى » خاصاً .

وعلى هذا القول لافـرق بين العلم وغيره من المعارف فى أصل الـوضع لكون الموضوع له فى كلا الموردين خاصاً وانما الفرق بالاجمال والتفصيل لكون معنى العلم متصوراً تفصيلا لحضوره عند الواضع وأما معانى سائر المعارف فلكونها غائبة عن الواضع يكون تصورها عنده بالاجمال .

←

كلياً في أصل الوضع ومشخصاً في الاستعمال كأسماء الاشارة على رأي المصنف لايسمى علماً، وهيهنا كلام (١) وهو ان المراد

←وذهب آخرون ومنهم المصنف الى ان الموضوع له في هذه الالفاظ « أسماء الاشارة و...» عام ولم يلاحظ فيها خصوصية وتشخص من ناحية الواضع وانما يحصل التشخص من ناحية المستعمل عند الاستعمال وعلى هذا القول فالتشخص في العلم بالوضع وفي هذه الالفاظ بالاستعمال فصح للمصنف أن يخرج هذه المعارف عن العلم بقوله وضعاً لاشتراكهما في التشخص وامتياز العلم عنها بكون تشخصه بالوضع .

ولايخفى عليك ان المعنى الموضوع له لاسماء الاشارة على هذا القول واحد عام وانما تتعدد المعاني عند الاستعمال بتخصيص كل مورد بخصوصية خاصة يمتاز عن مورد آخر وأما على القول الاول فالمعنى الموضوع له متعدد بتعدد موارد استعمالها لان الواضع « على هذا القول » وضع اللفظ لكل مورد مورد بخصوصه ولو بالتصور الاجمالي كما مر .

(١) ينبغي لتوضيح اشكال المحشي من تقديم مقدمة وهي ان المعنى على قسمين أ ــ المعنى عند الواضع « أي المعنى الموضوع له » ب ــ المعنى عند المستعمل بتصرف منه عند الاستعمال سواء كان التصرف بالتجوز كجعل الرجل الشجاع معنى للاسد أو بلحاظ خصوصية المورد كجعل المشار اليه الخاص معنى لاسم الاشارة .

مع ان معنى الاسد عند الواضع هو الحيوان المفترس ومعنى اسم الاشارة عنده هو كلي المشار اليه على رأي المصنف فكون الرجل الشجاع معنى للاسد وكون المشار اليه المعين معنى اسم الاشارة انما هو بتأويل وتصرف من المستعمل .

اذا عرفت هذا فان كان مراد المصنف من المعنى في قوله اتحد معناه وضمير المعنى في قوله كثر هو القسم الاول « المعنى الموضوع له » يرد عليه ان المعنى الموضوع له في الحقيقة والمجاز واحد هو الحقيقي فقط اذ المجازي ليس بموضوع له فجعل الحقيقة والمجاز من متكثر المعنى كما يأتي في كلام المصنف غير صحيح .

وان كان مراده من المعنى هو كل ما كان معنى عند المستعمل أعم من أن يكون المعنى الموضوع له أو كان معنى بتصرف المستعمل وتأويله فيرد عليه ان اسماء الاشارة على رأي←

وبدونه متواط ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية اواولوية
وان كثر فان وضع لكل فمشترك والافان اشتهر فى الثانى

بالمعنى (١) في هذا التقسيم أما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلا (٢) ، فعلى الاول لايصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكثر المعنى(٣)، وعلى الثاني(٤) يدخل نحو أسماء الاشارة على مذهب المصنف في متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى ، فلاحاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله : (وضعاً) .

قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الأفراد على السوية (٥) .

← المصنف «من ان معناها الموضوع له واحد عام وأما عند المستعمل فمتعدد بتعدد موارد استعماله » من أقسام متكثر المعنى لتكثرها فى الاستعمال فخرجت بقوله اتحد ولايحتاج لاخراجها بقوله وضعاً كما لايخفى .

(١) فى قوله اتحد معناه وضمير المعنى فى قوله وان كثر.

(٢) التأويل من الاول والمآل فان المعنى المجازى وكذا المعنى المستعمل فيه فى اسم الاشارة وان لم يكونا معنى اللفظ حقيقة ولكنها يؤلان ويعودان اليه لوجود المناسبة بينهما وبينه فى الشبه أو العموم والخصوص .

(٣) لان المعنى الحقيقى فى الحقيقة والمجاز واحد وهو المعنى الحقيقى فقط فليس من المتكثر .

(٤) أى على أن يكون مراد المصنف من المعنى المعنى المستعمل فيه وعليه فأسماء الاشارة على مذهبه داخل فى المتكثر ولم يكن داخلا فى المتحد ليحتاج الى اخراجه بقيد وضعاً .

(٥) بأن لايسبق بعض أفراده الى الذهن قبل بعض آخر كصدق الانسان على أفراده فاذا قلت رأيت انساناً لايسبق ذهن السامع الى الابيض قبل الاسود مثلا .

قوله : (ان تفاوتت) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية [١] أويكون صدقه على بعض أولى [٢] وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله: (ان تفاوتت بأولية أوأولوية) مثلا[٣] فان التشكيك لاينحصر فيهما، بل قديكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف [٤] .

قوله : (وان كثر) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه [٥]

---

(١) تفسير لقول المصنف بأولية فان العلة أول ومقدم والمعلوم ثان ومؤخرو يمثل لذلك بالوجود فان صدقه على وجود الله سبحانه مقدم على صدقه على وجود غيره لاولية وجود الله أى عليته بالنسبة الى وجود المخلوقين .

(٢) تفسير لقوله أو أولوية وذلك كالعلم فان صدقه على الطب أسرع فى الذهن من صدقه على الخياطة لشرف الاول بعظم منافعه على الثانى .

(٣) أى من باب المثال لاالحصر.

(٤) مثال الاول كلفظ الفقيه فان صدقه على من هو محيط بالفقه مقدم على صدقه على العالم بمسئلة وان كان الثانى أيضاً فقيهاً لكونه عالماً بتلك المسئلة عنأدلتها ازيادة الاول « المحيط بالفقه » ونقص الثانى « العالم بمسئلة » .

والثانى كالنور فان صدقه على نور الشمس مقدم على صدقه على نور السراج لشدة الاول وضعف الثانى.

(٥) جعل المحشى المراد بالمعنى « المضمر فى كثر » المعنى المستعمل فيه فان اريد بالمعنى فى قوله اتحد معناه المعنى الموضوع له على طريقة الاستخدام (وهوكون المراد من الضمير غير المراد من مرجعه) يرتفع الاشكال المتقدم اذ بجعل المعنى فى المرجع « اتحد معناه » المعنى الموضوع له يدخل نحو أسماء الاشارة .

على رأى المصنف فى متحد المعنى لان معناها على رأيه متحد عام لعموم الوضوع له فيها فيحتاج لاخراجها عن العلم بقيد وضعاً ، وبجعل المراد بالمعنى المضمر فى كثر المعنى المستعمل فيه يدخل الحقيقة والمجاز فى متكثر المعنى فيرتفع الاشكال بشقيه .

فلا يخلو [١] أما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءاً [٢] بوضع على حدة أو لايكون كذلك ، والاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة وللذهب وللذات، وعلى الثاني [٣] فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني اذ المفرد [٤] قسم من اللفظ الموضوع ، ثم انه ان استعمل في معنى آخر [٥] فان اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القراين فهذا يسمى منقولا [٦] وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني ، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة، وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً .

---

(١) حاصل هذا التقسيم ان المفرد المتكثر المعنى على ثلاثة أقسام أ ـ مشترك ب ـ منقول ج ـ حقيقة ومجاز .

لان المعانى الكثيرة أما أن يكون كلها موضوعاً له اللفظ مستقلا فهو المشترك أو بعضها كذلك وهو ان اشتهر فى المعنى الغير الموضوع له بحيث ترك الموضوع له فهو المنقول وان لم يكن بتلك الشهرة فى غير الموضوع له فهوحقيقة ومجاز .

(٢) أى من غيرملاحظة مناسبة بينه وبين معنى آخركما فى المجاز والمنقول .

(٣) أى بألا يكون موضوعاً لجميع المعانى .

(٤) يعنى لما كان هذا التقسيم للمفرد لقوله سابقاً (والا فمفرد وهو ..) والمفرد قسم من أقسام الموضوع لقوله فيما تقدم (والموضوع ان قصد ...) فالمقسم الاصلى هو اللفظ الموضوع فيجب تحقق الوضع فى جميع أقسامه ومن جملة أقسامه أقسام متكثر المعنى فلوكان واحد من المعانى الكثيرة غيرموضوع كان خارجاً من المقسم .

(٥) غير الموضوع له .

(٦) لانتقال اللفظ من المعنى الاصلى « الموضوع له » الى المعنى الاخر بالشهرة.

فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز (فصل) المفهوم ان

ثم اعلم : ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل أما أهل الشرع [١]، أوأهل العرف العام [٢]، أوأهل العرف الخاص واصطلاح خاص [٣] كالنحوي مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعياً، وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً، والى هذا أشار بقوله ينسب الى الناقل[٤] .

فى الكلى والجزئى

قوله: (المفهوم) أي ماحصل عند العقل[٥]، اعلم ان مااستفيد من اللفظ[٦]

---

(١) كلفظ الصلاة الموضوع فى الاصل للدعاء ثم نقله أهل الشرع الى الركعات المخصوصة والحج الموضوع للقصد ثم نقله اهل الشرع الى المناسك المخصوصة فيكون منقولا شرعيـاً .

(٢) أى أهل اللسان عموماً كالعرب مثلا نحو دابة فانها موضوعة فى الاصل لكل مايدب « يتحرك » فى الارض ثم نقله أهل اللسان « العرب عموماً » الى الجاموس خاصة فيكون منقولا عرفياً .

(٣) الاصطلاح من الصلح لتصالح جماعة وتسالمهم واتفاقهم على أمر كتوافق النحاة مثلا على أن يكون المبتدأ اسماً لما وضع أولا ليحكم عليه : عطف بيان للعرف الخاص ومنه لفظ الفعل الموضوع فى اللغـة للمصدر ثم اصطلح الصرفيون على أن يكون اسماً للحدث المقترن بالزمان فهو منقول صرفى ومنه المبتدء الموضوع لغة لكل مايبتدء به ثم نقله النحاة الى المبتدء الخاص فهو منقول نحوى وهكذا .

(٤) فيقال منقول شرعى أو صرفى أو نحوى .

(٥) عند اطلاق اللفظ .

(٦) كلفظ زيد بالنسبة الى شخصه الخارجى فمن حيث ان شخصه يفهم ويأتى فى ←

امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا كلي امتنعت افراده أو أمكنت ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه.

باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوماً، وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا .

قوله : (فرض صدقه على كثيرين) الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لايستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين[١] .

قوله: (امتنعت أفراده) كشريك الباري عزّ اسمه[٢] .

← الذهن عند اطلاق لفظه فهو مفهوم له ومن حيث ان لفظ زيد يدل على الشخص فهو مدلول له ومن حيث ان الشخص معنى ومقصود للمتكلم عند اطلاق لفظ زيد فهو « شخص زيد » معنى اللفظ زيد فالمدلول والمعنى والمفهوم شيء واحد والفرق بالاعتبار كالفرق بين الصدق والحق .

(١) فان الفرض بمعنى التقدير يتمشى في المحالات أيضاً فيمكن أن نفرض ان الضدين يجتمعان مثلا .

واعلم ان مراد المصنف من هذا الفصل ان الجزئي والكلي الذين هما مدار البحث في المسائل المنطقية ما كان جزئياً أو كلياً بحسب ما يستفاد و يفهم من اللفظ لا بحسب الوجود الخارجي فاذا أطلق لفظ و لم يجوز العقل بحسب الفهم من اللفظ صدقه على كثيرين كلفظ زيد مثلا فهو جزئي لكونه علماً وان لم يكن له وجود خارجاً وطير العنقاء مفهوم كلي لكونه نوعاً من الطير وان لم يوجد له فرد في الخارج أو كان له فرد واحد فقط كما لو انعدم جميع أفراد الانسان ولم يبق منها الا واحد لم يخرج الانسان عن كونه كلياً لتجويز العقل صدقه على كثيرين حتى لو كان وجوده محالا عقلا كشريك الباري فنفهم الكلية والجزئية من اللفظ لاعلاقة له بوجود معناه في الخارج وعدم وجوده .

(٢) وكالضدين المجتمعين فانها كليات مفهوماً وان كانت ممتنعة وجوداً .

قوله: (أوأمكنت[1]) أي لم يمتنـع أفراده في الخارج ، فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما .

قوله: (ولم يوجد) كالعنقاء[2] .

---

(١) الممكن الخاص ما لايمتنع وجوده ولا عدمه كالعالم ما سوى الله والممكن العام ما لم يمتنع وجوده سواء لم يمتنع عدمه أيضاً كالممكن الخاص أو امتنع عدمه كالواجب فالممكن العام يشمل الممكن الخاص والواجب كليهما بمعنى ان الممكن الخاص ممكن عام وكذا واجب الوجود أيضاً ممكن عام .

وان شئت فقل ان الممكن الخاص ما سلب عنه الضرورة فى الطرف الموافق والمخالف والممكن العام ماكانت الضرورة مسلوبة عنه فى الطرف المخالف فقط سواء كان الطرف الموافق مسلوب الضرورة أم لا « والمراد من سلب الضرورة عدم الوجوب».

والمراد بالطرف الموافق هو الوضع الموجود فى القضية فعلا والمخالف خلافه فان كانت القضية موجبة فالموافق لها هو الايجاب و المخالف السلب و ان كانت سالبة فالموافق هو السلب والمخالف هو الايجاب .

فالممكن الخاص نحو قولنا الانسان موجود بالامكان الخاص فان الطرف الموافق لها وهـو وجود الانسان غير ضرورى كما ان الطرف المخالف « عدم وجود الانسان » أيضاً غير ضرورى .

ونفس هـذا المثال « الانسان موجود » ممكن عـام أيضاً لعدم ضرورة الطرف المخالف كما ذكر ويكفى ذلك لصدق الامكان العام وان كان الطرف الموافق أيضاً غير ضـرورى .

كما انه « الممكن العام » صادق على الواجب أيضاً كقولنا الله موجود فان طرفها المخالف وهو عدم وجود الله غير ضرورى لعدم امتناع وجوده وهذا المقدار كاف لصدق الممكن العام وتفصيل ذلك فى باب القضايا .

(٢) طائر خيالى لم يوجد منه فى الخارج فرد ولكن مفهوم لفظه كلى ويمكن عقلا وجوده فى الخارج أيضاً .

أو الكثير مع التناهى أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والا فان تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك

قوله: (مع امكان الغير) كالشمس[١] .

قوله: (أوامتناعه[٢]) كمفهوم واجب الوجود .

قوله: (مع التناهي) كالكواكب السبع السيارة[٣] .

قوله: (أوعدمه) كمعلومات الباري[٤] عزّ اسمه ، وكالنفس الناطقة[٥] على مذهب الحكماء .

---

(١) فان لفظ الشمس ليس علماً للشمس الموجودة فى عالمنا بل اسم جنس لكل نير غنى بنوره فهى مفهوم كلى يجوز العقل صدقها على كثيرين ولا يمتنع وجود أفراد كثيرة منها من الخارج ، لكن لم يوجد منها الا فرد واحد فقط .

(٢) أى امتناع الغير فان مفهوم الواجب كلى أى كل ما وجب وجوده و لكن لم يوجد منه الا فرد واحد هو الله سبحانه ويمتنع وجود فرد آخر منه عقلا لانه يلزم منه تعدد الالهة وهو محال (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) .

(٣) فان الكوكب السيار مفهوم كلى يجوز العقل أن يكون له أفراد كثيرة ووجد منه الكثير وهو السبعة لان الكثير فى مقابل الواحد لكنه متناه أى محدود بسبعة لا أكثر.

(٤) لانها غير محدودة بحد فلا يقال انه سبحانه يعلم ألف شىء أو ألفين مثلا وذلك لان علمه سبحانه متعلق بالمستقبل كتعلقه بالماضى والحال فمعلوماته أبدى كعلمه بخلاف مخلوقات البارى فان المخلوق يصدق على ما خلق فى الماضى والحال فقط ولا يصدق على مالم يخلق بعد .

(٥) لاشك فى ان النفس الناطقة أى الانسان مجرداً عن الجسم شىء مغاير للجسم وانما هى حالة فى الجسم حلولا دقيقاً يوهم الجاهل اتحادهما أو تركبهما والحال انه لا هذا ولا ذلك بل هما مصاحبان كمصاحبة الجسم للثوب ولهذا نضيف الينا أجسامنا فنقول رأسي ورجلي ويدى ولا يضاف شىء الى نفسه بل الى غيره ←

في النسب الاربع

قوله: (والكليان‌ان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أي كل كليين لابد من أن يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه .

وذلك لانهما اما أن لايصدق شيء منهما على شيء من أفراد الاخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالانسان والحجر [١]، وعلى الثاني فاما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا[٢] أويكون [٣]، فعلى الاول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والابيض [٤] ، وعلى الثاني [٥] فاما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد ، فعلى الاول فهما متساويان ،

← وانما اختلفت الفلاسفة في انها أى النفوس الناطقة هل لها وجود قبل أن تحل الابدان أو انها توجد عند وجود المحل أى البدن .

فذهب الحكماء منهم على الاول وأضافوا ان وجودها نحو وجود لايحد بحد ولا يعد بعد فهى موجودة غير محدودة وهذا الذى أشار اليه المحشى .

وأما المتألهون منهم فذهبوا الى الثانى وانها محدودة بخلق أول انسان وموت آخر انسان وتفصيل الكلام فى محله .

(١) لعدم صدق الانسان على شىء من أفراد الحجر ولا الحجر على شىء من أفراد الانسان .

(٢) بل الصدق من الجانبين جزئى .

(٣) أى الصدق الكلى .

(٤) فانه يصدق الحيوان على الابيض وكذا الابيض على الحيوان لكن جزئياً لا كلياً لوجود الحيوان غير الابيض والابيض غير الحيوان كالبقر الاسود والثلج .

(٥) أى فيما اذا كان بينهما صدق كلى .

أو من جانب واحد فأعم وأخص مطلقاً ونقيضاهما بالعكس

كالانسان والناطق [١] وعلى الثاني [٢] فهما أعم وأخص مطلقاً ، كالحيوان والانسان .

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل انسان ناطق، وكل ناطق انسان .

ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو: لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان .

ومرجع، العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الاخص نحو: كل انسان حيوان، وبعض الحيوان ليس بانسان .

ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو : بعض الحيوان أبيض [٣] ، وبعضه ليس بأبيض [٤] ، وبعض الابيض ليس بحيوان[٥] .

قوله : (ونقيضاهما كذلك) يعني ان نقيضي المتساويين [٦] أيضاً

---

(١) فان كل انسان ناطق وكل ناطق انسان .

(٢) أي فيما اذا كان الصدق الكلي من جانب واحد .

(٣) كالبقر الابيض .

(٤) كالبقرة السوداء والانسان الاسود .

(٥) كالثلج والقرطاس .

(٦) كاللاانسان واللاناطق .

متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين [١] صدق عليه نقيض الاخـر [٢] اذ لو صدق أحدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر [٣] ، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين [٤] فيصدق عين الاخر بدون عبن الاول [٥] لامتناع اجتماع النقيضين[٦]، وهذا يرفع التساوي بين العينين، مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق ، فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الانسان ، هذا خلف[٧] .

قوله: (ونقيضاهما بالعكس) أي نقيضا الاعم والاخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الاعـم أخص ونقيض الاخص أعم بمعنى ان كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

---

(١) كاللاانسان .

(٢) كاللاناطق .

(٣) يعنى اذا صدق اللاانسان مثلا ولم يصدق معه اللاناطق يجب أن يصدق هناك الناطق لان اللاناطـق والناطق نقيضان لايمكن ارتفاعهما فصدق اللاانسان مع النـاطق فصدق أحد العينين « الناطق » بدون العين الاخر « الانسان » لوجود نقيضه هنا وهو اللاانسان والنقيضان لا يجتمعان و صدق أحدالعينين بدون الاخر ينافى التساوى المفروض بينهمـا .

(٤) وهما اللاناطق والناطق مثلا اذ لايخلو الشيء من كونه ناطقاً أو لاناطق .

(٥) أى الناطق بدون الانسان .

(٦) يعنى مع صدق اللاانسان لا يمكن صدق الانسان لكونهما نقيضين ويستحيل اجتماعهمـا .

(٧) يعنى صدق الناطق بدون الانسان خلاف لفرض تساويهما .

أما الاول[١] : فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم ، هذا خلف[٢] مثلا لو صدق اللاحيون على شيء بدون اللاانسان [٣] لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان .

وأما الثاني[٤]: فلانه بعدما ثبت [٥] ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص[٦] لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين كما مرّ وقد كان العينان أعم وأخص مطلقاً

---

(١) وهو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص .

(٢) أي خلاف الفرض اذ الفرض ان هذا أخص من ذلك ومقتضى ذاك أن يصدق الاعم فى كل مورد صدق الاخص .

(٣) المدعى انه لو صدق اللاحيوان « نقيض الاعم » على شيء لصدق اللاانسان « نقيض الاخص » على ذلك الشيء فان لم يصدق اللاانسان وجب صدق الانسان لانهما « الانسان واللاانسان » نقيضان والنقيضان لا يرتفعان .

فصدق اللاحيوان مع الانسان و لا يمكن هنا صدق الحيوان لوجود نقيضه « اللاحيوان» و النقيضان لايجتمعان فحصل صدق الانسان بدون صدق الحيوان و هذا خلاف الفرض اذ الفرض ان الانسان أخص من الحيوان ويستحيل صدق الاخص بدون صدق الاعم .

(٤) أي ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

(٥) فى الشق الاول .

(٦) يعنى أثبتنا فى المقدمة الاولى ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص « كل لاحيوان لاانسان مثلا » فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم «كل لا انسان لا حيوان » أيضاً لكان النقيضان متساوين لان الصدق من الجانبين هو شأن المتساوين .

واذا كان النقيضان متساوين يلزم أن يكون نقيض النقيضين أيضاً متساوين ونقيض النقيض هو العين مع ان الفرض كون العينين أعم وأخص مطلقاً فيكون خلاف الفرض .

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين .

هذا خلف .

قوله : (والا فمن وجه) أي ان لم يتصادقا كلياً من الجانبين ولا من جانب واحد أصلا[١] فمن وجه .

قوله : (تباين جزئي) التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين على شيء بدون الاخر في الجملة[٢] فان صدقا معاً أيضاً[٣] كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلا ، كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضاً .

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً عموم من وجه كالحيوان والأبيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان

---

(١) بل الصدق في الجانبين بنحو الجزئية كالحيوان و الابيض فان بعض الحيوان أبيض وبعض الابيض حيوان .

(٢) التباين الجزئي ليس من النسب المعروفة بل هو تعبير جامع عن التباين الكلي والعموم من وجه ليشمل صورتي نقيض العموم من وجه أعني التباين الكلي والعموم من وجه بلفظ جامع وهو « التباين الجزئي » عبارة عن أن يكون الكليان بحيث يكون بينهما تنافر وعدم اجتماع سواء كان التنافر كلياً فيكون تبايناً كلياً أو جزئياً فعموم من وجه .

وقوله في الجملة أي غير مقيد بكونه كلياً أو جزئياً ليشملهما معاً .

(٣) يعني مع كونهما غير مجتمعين في مورد كانا مجتمعين في مورد أيضاً كما هو شأن العموم والخصوص من وجه فالحيوان والابيض غير مجتمعين في الثلج والحيوان الاسود ومجتمعان في الحيوان الابيض .

واللاأبيض أيضاً عموماً من وجه[١] وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللا انسان [٢] فان بينهما عموماً من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان و الانسان مباينة كلية[٣] .

فلهذا[٤] قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم والخصوص من وجه فقط ولاالتباين الكلي فقط .

قوله : (كالمتباينين) أي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي ، فانه [٥] لما صدق كل من العينين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر ،

---

(١) لاجتماعهما فى الحجر الاسود وافتراقهما فى الحيوان الاسود لصدق اللاأبيض عليه دون اللاحيوان وفى الثلج لصدق اللاحيوان عليه دون اللاأبيض .

(٢) لاجتماعهما فى البقر وافتراقهما فى الانسان لصدق الحيوان عليه دون اللا انسان وفى الحجر لصدق اللاانسان عليه دون الحيوان .

(٣) اذ لاشيء من اللاحيوان بانسان ولاشيء من الانسان بلاحيوان .

(٤) أى لاجل ان نقيض العموم والخصوص من وجه لم يكن على نسق واحد بل قد يكون هذا وقد يكون ذاك فأتوا بلفظ جامع ليشمل كلا قسميه .

(٥) هذا استدلال لاثبات صدق أحد نقيضى المتباينين بدون النقيض الاخر فى الجملة وهو معنى التباين الجزئى وحاصل الاستدلال ان شأن المتباينين عدم اجتماع أحدهما مع الاخر فلما لم يجتمع مع الاخر لزم اجتماعه مع نقيض الاخر لاستحالة ارتفاع النقيضين وفى هذا الاجتماع (اجتماع عين مع نقيض عين الاخر) حصل صدق أحد النقيضين بدون النقيض الاخر (لكونه مجتمعاً مع عين الاخر) وهو المطلوب .

مثلا الحجر والانسان متباينان لايصدق الحجر على الانسان ولا الانسان على الحجر فلا بد أن يصدق الانسان على اللاحجر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين وكذا العكس ففى هذا المورد (مورد صدق الانسان مع اللاحجر) صدق أحد النقيضين (اللاحجر) بدون النقيض الاخر (أى بدون اللاانسان) لوجود الانسان ولايجتمع النقيضان .

فيصدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة، وهو التباين الجزئي .

ثم انــه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعـدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضاً تبايناً كلياً [١] ، وقد يتحقـق في ضمن العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللا حجر عموماً من وجه[٢]، فلهذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا [٣] .

واعلم أيضاً ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين[٤] لوجهين :

الوجه الاول : قصد الاختصار بقياســه [٥] على نقيضي الاعـم والاخص من وجه .

الوجه الثاني: ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد[٦] عن خصوص

---

(١) فانه لاشيء من اللاموجود بلامعدوم ولاشيء من اللامعدوم بلاموجود لان اللا معدوم هو الموجود فكيف يكون لاموجوداً .

(٢) لاجتماعهما فى الشجر وافتراقهمـا فى الانسان والحجر لصدق اللاحجر على الاول « الانسان » دون اللاانسان وصدق اللاانسان على الثانى « الحجر » دون اللاحجر.

(٣) كلمة هذا يمكن أن يكون فاعلا ليصح أى ليكون هذا التعبير (التباين الجزئى) صحيحاً وصادقاً فى كل صور نقيض المتباينين ويحتمل أن يكون بمعنى خذذا .

(٤) مع انه « المصنف » بين حكم نقيضى الثلاثة الاخر بعد العينين بلافصل .

(٥) متعلق بالاختصار يعنى أراد بتأخيره الاختصار فى الكلام بسبب القياس بقوله كالمتباينين فانه لــو ذكر نقيضى المتباينين بعد العينين بلافصل لكان عليه أن يكرر قولــه (وبين نقيضيهما تباين جزئى) مرة بعد التباين ومرة بعد العموم والخصوص من وجه فيوجب الاطالة فلهذا أخره ليمكن له القياس .

(٦) يعنى ان التباين الجزئى مفهوم منتزع من التباين الكلى والعموم من وجه وجامع لهما وحيث ان المصنف فى مقام بيانه بوصف جامعيته للفردين ليتصوره المتعلم من هذه ←

وقد يقال الجزئي للاخص وهو أعم .

فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه ، والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى[1] ذكره .

قوله : (وقد يقال) يعنى ان لفظ الجزئـي كمايطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز صدقه على كثيرين[2] كذلك يطلق على الاخص من شيء[3] وعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي[4] ، وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني[5].

←الحيثية فكان بيان هذا الامرمتوقفاً علىذكرالفردين ليعرف ما يشتركان فيه ليصح ذكر الجامع لهما نعم لوكان المصنف في مقام بيانه بخصوص أحد فرديه لجاز له ذكره بعد التباين الكلى لانه فرد منه ولكن لم يكن يحصل غرضه بذلك (لان غرضه وصفه مجرداًعن خصوص الفردين أى بوصف الجامعية لهما) .

(١) أى لايمكن ولايصح ذكره هناك لجهل القارىء بمعنى التباين الجزئى «المركب من جزئين » بذكر جزء واحد منه .

(٢) ومر بقوله (المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى) نحو زيد .

(٣) يعنـى المفهوم الذى تحت مفهوم اخر والجزئى بهذا المعنى شامل للجزئـى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » وللكلى الذى تحت كلى اخر كالانسان تحت الحيوان لانطباق الاخص من شيء على كليهما .

(٤) أى يقال للجزئى بالمعنـى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين» الجزئى الحقيقى ويقال للجزئى بالمعنى الثانى « الاخص من شيء » الجزئى الاضافى .

(٥) يعنـى الجزئى الـذى بمعنى الاخص من شيء أعم من الجزئى بمعنى الاول « مايمتنع فرض صدقه على كثيريـن » أى يصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقى أيضاً لان الجزئـى الاضافى بمعنى الاخص من شيء وكل جزئى حقيقى فهو تحت كلـى كزيد بالنسبة الى الانسان ←

أعم منه بالمعنى الاول ، اذ كل جزئي حقيقي فهو يندرج تحت مفهوم كلي عام وأقله المفهوم والشيء والامر، ولاعكس[١] اذالجزئي الاضافي قديكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان .

ولك[٢] أن تحمل قوله : (وهو أعم) على جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول الاخص على ماعلم سابقاً[٣] هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً

←حتى لولم يكن الجزئى الحقيقى تحت كلى من الكليات الخاصة« المعروفة»كالله فانه وان لم يكن داخلا فى كلى الحيوان أو الجسم أو الجوهر لكنه لا أقل داخل فى الكليات العامة كالشيء فانه شيء من الاشياء والامر فانه أمر من الامور والمفهوم فانه مفهوم من المفاهيم .

(١) أى ليس كل جزئى اضافى جزئياً حقيقياً لان الجزئى الاضافى قد يكون كلياً تحت كلى آخر كالانسان تحت الحيوان ومعلوم ان الكلى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين .

(٢) أى يصح أيضاً أن يعود ضمير هو فى قوله وهو أعم الى الاخص يعنى ان هذا الاخص أعم من الاخص الذى سبق ذكره فى بحث النسب (أى الاخص مطلقاً أو الاخص من وجه) فان ذلك الاخص كلى وهذا الاخص قد يكون كلياً « كالانسان بالنسبة الى الحيوان » وقد يكون جزئياً حقيقياً .

وحاصل السؤال المقدر ان المصنف بقوله (وقد يقال الجزئى ...) فى مقام بيان الجزئى الاضافى الشامل للجزئى الحقيقى أيضاً فكيف يقول ان هذا الجزئى يقال للاخص مع ان الاخص على ماعلم سابقاً هو الكلى الذى تحت كلى آخر والجزئى الاضافى لايكون كلياً دائماً بل قد يكون جزئياً حقيقياً .

فأجاب عنه بأن الاخص هنا « بقوله للاخص » ليس بمعناه السابق بل هو أعم وأوسع منه لشموله للجزئى الحقيقى .

(٣) فى بحث النسب « الاخص مطلقاً والاخص من وجه » .

والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول

كلياً [١] ولايصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لايلزم ان يكون كلياً بل قديكون جزئياً حقيقياً، فتفسير[٢] الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص .

فأجاب بقوله : (وهو أعم) أي الاخص المذكور هيهنا أعم من الاخص المعلوم آنفاً ومنه [٣] يعلم ان الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة [٤] التزاماً وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه .

الكليات الخمس (الجنس)

قوله: (والكليات) أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الامر[٥] في

(١) أى صدقاً شاملا لجميع الافراد كالانسان الذى يصدق عليه الحيوان كلياً ولا يصدق الانسان على جميع أفراد الحيوان .

(٢) المفسر بالفتح الجزئى والمفسر به هو الاخص فقد فسر المصنف الجزئى الذى هو أعم من الاخص « لان الجزئى هنا يشمل الكلى والجزئى الحقيقى » بالاخص الذى هو أخص من مفسره « بالفتح » فكان المفسر بالكسر أخص من المفسر بالفتح وذلك غلط فى التعريف .

(٣) أى من جواب المصنف عن السؤال بقوله وهو أعم يعلم ان الجزئى هنا أعم من الجزئى السابق وذلك لان الجواب حامل للسؤال والسؤال هو ان الجزئى هنا أعم من الاخص .

(٤) أى النسبة بين هذا الجزئى والجزئى الحقيقى علم من لازم كلام المصنف لامن صريحه فان صريح كلامه على ماذكر هو أعمية هذا الاخص من ذلك الاخص وبما ان الاخص هنا مفسر للجزئى فيكون هذا الجزئى أيضاً أعم من ذلك الجزئى للزوم التساوى بين المفسر والمفسر .

(٥) مراده ان وجود أفراد الكلى لاينحصر بالخارج بل يتبع وجود ذلك الكلى

الذهن أوفي الخارج منحصرة في خمسة أنواع .

وأما الكليات الفرضية التي لامصداق لها لاخارجاً ولا ذهناً [١] فلايتعلق بالبحث عنها غرض معتد به .

ثم الكلي اذا نسب الى أفراده المحققة في نفس الامر [٢] فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع أوجزء حقيقتها فان كان تمام المشترك [٣] بين شيء منها وبين بعض آخر ، فهو الجنس والا فهو الفصل ، ويقال لهذه الثلثة ذاتيات : أوخارجاً عنها [٤] ، ويقال له العرض ، فاما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة، أولايختص فالاول هو الخاصة[٥] والثاني هو العرض العام[٦] .

فقد يكون الكلى خارجياً كالحيوان والانسان فوجود أفراده يكون فى الخارج وقد يكون ذهنياً فأفراده موجودة فى الذهن كالتلازم والزوجية فانهما كليان والهما أفراد فى الذهن كتلازم النهار مع طلوع الشمس وكزوجية الاربعة .

فقوله بحسب نفس الامر أى بحسب نفس ذلك الكلى فان كان خارجياً ففى الخارج وان ذهنياً ففى الذهن .

(١) كاللاشيء واللاممكن .

(٢) كل كلى له معنى يفهم منه وكل فرد من الكلى له حقيقة (جنس وفصل) يتشكل الفرد منها فاذا لاحظنا الكلى والفرد ورأينا ان معنى الكلى يفى بتمام حقيقة الفرد بأن يكون مفهوم الكلى مشتملا على جنس الفرد وفصله معاً فهو نوع لذلك الفرد كالانسان بالنسبة الى أفراده وان أدى جزء من حقيقة فرده فان كان جزئه المشترك فهو جنسه و ان كان جزئه المختص فهو فصل له كالحيوان والناطق .

(٣) فانالحيوان مثلا يفهم تمام مايشترك فيه أفراده اذ الحالات والغرائز المشتركة بين الانسان والبقر وغيرهما من أفرادالحيوان هى معنى الحيوان وليس شيء مما يشترك فيه أفراده خارجاً عن مؤدى الحيوان .

(٤) أى عن حقيقة تلك الافراد بحيث لو حذف منها لم ينقص من حقيقتها شيء .

(٥) كالضاحك فانه مختص بالانسان فقط .

(٦) كالماشى فانه مشترك بين الانسان والحقايق الحيوانية الاخر من بقر وغنم وغيرهما.

على الكثرة المختلفة الحقايق فى جواب ماهوفان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والافبعيد كالجسم النامى

فهذا دليل[١] انحصار الكليات في الخمس .

قوله: (المقول) أي المحمول[٢] .

قوله : (في جواب ماهو) ماهو سؤال عن تمام الحقيقة [٣] ، فان اقتصر في السؤال [٤] على ذكر امر واحد [٥] كان السؤال عن تمام الماهية المختصةبه

---

(١) يعنى هذا الحصر لاقسام الكلى بنحو المنفصلة الحقيقية الدائرة بين النفى والاثبات دليل على عدم وجودكلى غيرها وحاصله ان الكلى بالنسبة الى الفرد أما أن يكون حقيقته أو خارجاً عنها والاول أما تمام الحقيقة أو بعضها والاول النوع والثانيأما بعضه المشترك فهوالجنس أو بعضه المختص فهوالفصل والخارج أما مختص فهو العرض الخاص أو مشترك فهو العرض العام .

(٢) بأن تكون الكثرة المختلفة الحقايق موضوعاً والجنس محمولاكقولنا البقر والغنم حيوان .

(٣) وذلك لان هو ضمير والضمير يعود الى تمام مرجعه فان كان السؤال عن فرد واحد فالضميريعود الى تمام ذاك الواحد وان كان السؤال عنمتعدد فقد فرضالسائل المجموع واحداً وألغى خصوصيات الافراد فيبقى تمام المشتركات فالضمير يعود الى جميع المشتركات بين الافراد .

(٤) مطلوب السائل يختلف باختلافكيفية سؤاله فان كان سؤاله عن أمر واحد كما اذا سئل ان البيت ماهو فمعلوم ان مطلوبه بيان تمام حقيقة البيت لماذكر من مرجع الضمير فيقال فى جوابه بناء يعد للسكنى واذا سئل ان البيت والمسجد ماهوفقد فرضهما شيئاً واحداً وألغى خصوصياتكل واحد منهما وكان سؤاله عن تمام مشتركاتهما فيقال فى جوابه بناء وهكذا .

(٥) سواء كان واحداً شخصياًكزيد أو واحداًكلياً كالانسان .

فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور أمراً شخصياً [١]، أوالحد التام ان كان المذكور حقيقة كليـة [٢]، وان جمع في السؤال بين امـور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور [٣] .

ثم تلك الامور ان كانت متفقـة الحقيقة [٤] كان المسئول عنـه [٥] تمـام الحقيقة المتفقـة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع أيضاً في الجواب ، وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة [٦] ، وقد عرفت ان التمام الذاتي المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب .

فالجنس لابد أن يقع جواباً عن الماهية [٧] وعن بعض الحقايق المخالفة

---

(١) فان سئل زيد ماهو فالجواب انسان لان الانسان تمام حقيقة زيد .

(٢) كالانسان فان السائل عنه يعلم بحقيقته اجمالا ولهذا يقول الانسان ماهو فمطلوبه تفصيل تلك الحقيقة والمتكفل للتفصيل هو الحد التام .

(٣) لانـه من كيفية سؤالـه بأرجاعه ضمير هو الى المتعدد يكشف عن الغائـه للخصوصيات الفردية وفرض المجموع شيئاً واحداً والواحد المتصور هنا هو القدر المشترك تمامـاً .

فان كان تلك الافـراد متحدة فى حقيقتها بأن كان حقيقة كلها واحدة فالجواب هـو النوع لانـه المتكفل لبيان تمام الحقيقة ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لان السؤال عـن الافراد المتفقة الحقيقة سؤال عن الحقيقة التامة المشتركة .

(٤) مثـل أن يقول زيد وعمرو وبكر ماهو .

(٥) أى مطلوب السائـل بسؤاله .

(٦) لمـا ذكرنـا من ان جمعه الامور المتعددة يكشف عن الغائه للخصوصيـات المميزة فيبقى القدر المشترك ولما كان الامور الواقعة فى سؤاله مختلفة الحقايق فالمشترك بينها لايكون تمام الحقيقة بل جزئها وجزء الحقيقة المشترك هو الجنس لاغير .

(٧) انمـا عبر بهذا التعبير « عن الماهية وعن بعض » مع ان تعبيره السـابق « فى

لها المشاركة اياها في ذلك الجنس، فان كان مع ذلك [١] جواباً عن الماهية ، وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب ، كالحيوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان وعن كل مايشاركه

← السؤال عن الجنس »هو السؤال عن امور مختلفة الحقايق ، لانه فى مقام بيان الجنس القريب والبعيد نبده بهذا التعبير ليربطه بكلامه الاتى « فان كان مع ذلك » .

واعلم انهم ذكروا فى ترتيب الانواع والاجناس كليات خاصة تقريباً لذهن المتعلم على نحو المثال وهى الانسان والحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر ، فالانسان نوع حقيقى لوقوعه جواباً للسؤال عن امور متفقة الحقيقة كزيد وعمرو وبكر مثلا والبواقى أجناس للانسان أما الحيوان فلانه تمام المشترك بينه وبين البقر والغنم مثلا وأما لجسم النامى فلانه تمام المشترك بينه « الانسان » وبين النباتات وأما الجسم المطلق افلانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وأما الجوهر فلانه تمام المشترك بينه وبين العقل .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الجنس أما قريب من الماهيات التى تحته أو بعيد عنها والقريب هو الجنس الذى يصح أن يقع جواباً عن كل واحدة من الماهيات التى تحتها اذا ازدوجت مع ماهية اخرى من تلك الماهيات كالحيوان فانه كذلك بالنسبة الى جميع الماهيات الحيوانية لكونه وافياً بجميع مشتركاتها ، مثلا اذا سئلت عن الانسان والبقر فيجاب حيوان وكذا اذا زوجت الانسان فى سؤالك مع أى فرد آخر من المشاركات كالغنم والابل .

وأما البعيد بخلاف ذلك كالجسم النامى مثلا فانك ان سألت بما هو عن الانسان والشجر يصح أن يقال جسم نام لان تمام المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم النامى.

وأما اذا زوجت الانسان مع البقر لا يصح الجواب بالجسم النامى مع انهما « الانسان والبقر » من الماهيات التى تحت الجسم النامى ، وذلك لانه لا يفى بجميع مشتركاتهما اذ منها الحيوانية والجسم النامى لايدل على الحيوانية .

(١) أى ان كان مع وقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض كذلك يقع جواباً عن هذه الماهية وعن البعض الاخر أيضاً كان قريباً .

والثانى النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو وقديقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى

في الماهية الحيوانية [١] ، وان لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل مايشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان، والحجر والفرس [٢] ولا يقع جواباً عن السؤال بالانسان ، والشجر ، والفرس [٣] مثلا .

النوع

قوله : (وقد يقال [٤] على الماهية) أي المقول [٥] في جواب ما هو ،

---

(١) فاذا سئل عن الانسان والبقر يصح أن يقع الحيوان فى الجواب وكذا اذا ازدوج الانسان مع الغنم أو أى فرد من الماهيات التى تحت الحيوان يصح ذلك أيضاً.

(٢) لان الامر المشترك بين هذه الثلاثة هو الجسمية فقط لا أكثر ولا أقل والجسم واف بذلك فالجسم تمام المشترك بين هذه الثلاثة .

(٣) لان هذه الثلاثة تشترك فى أكثر من الجسمية وهو النمو والحيوانية،والجسم لايفى بهما .

(٤) أى النوع يعنى ان النوع له معنى آخر غير المعنى السابق « المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو » وهو الكلى الذى تحت كلى آخر وهو المراد بقوله (المقول عليها وعلى غيرها الجنس) لان الجنس جواب عن السؤال بالكلى فالكلى الذى فى السؤال هو تحت كلى الجواب .

ويسمى النوع بهذا المعنى بالنوع الاضافى أى نوع بالنسبة الى الجنس الذى فوقه والنوع بهذا المعنى ينطبق على النوع الحقيقى كالانسان لكونه تحت جنس الحيوان وعلى الجنس الذى تحت آخر كالحيوان الذى هو تحت الجسم النامى .

(٥) يعني ان قول المصنف يقال على الماهية يفهم منه ان النوع الاضافى لايكون

جواب ماهو ويختص باسم الاضافى كالاول بالحقيقى وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما فـى الحيوان والنقطة ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالى

فلا يكون الا كلياً لا جزئياً، ذاتيـاً لما تحته لا عرضيـاً ، فالشخص والصنف كالرومي والزنجي مثلا خارجان عنها [١] ، فالنوع الاضافـي دائماً يكون اما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان ، واما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان المندرج تحت الجسم النامـي ، ففـي الاول يتصادق [٢] النوع الحقيقي والاضافـي ، وفي الثاني يوجد الاضافـي بدون الحقيقي [٣] .

ويجوز أيضاً تحقـق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذاكان النوع بسيطاً لا جزء له حتى يكون جنساً له، وقد مثل [٤] بالنقطة وفيه مناقشـة [٥] وبالجملة [٦] النسبة بينهما هي العموم من وجه .

الا كلياً ذاتياً لاشخصياً ولاعرضياً وذلك لمامرمن ان ماهو سؤال عن تمام الحقيقة فلا بد أن يكون النوع الاضافى حقيقة أى كلياً ذاتياً .

(١) أى عن الماهية لعدم الكلية فى الاول « الشخصى » وعدم الذاتية فى الثانى « الصنف » .

(٢) لانطباق التعريفين عليه .

(٣) لعدم وقوعه جواباً عن الامور المتفقة الحقيقة .

(٤) المصنف .

(٥) سيبينها قريباً .

(٦) أى بصرف النظر عن المثال وانه مخدوش فاصل الطلب وهوكون النسبة بينها هي العموم من وجه صحيح .

قوله : (والنقطة) النقطة طرف الخط [١] والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق [٢] والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لايقبل القسمة أصلا، واذا لم يقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء ، فلايكون لها جنس .

وفيه نظر ، لان هذا يدل على انـه لاجزء لها في الخارج، والجنس ليس جزء خارجياً ، بل هو من الاجزاء العقلية، فجاز أن يكون للنقطة جزءعقلي [٣] وهو جنس لها، وان لم يكن لها جزء في الخارج .

قوله: (متصاعدة) [٤] بأن يكون الترقـي من خاص الى عام ، وذلك لان جنس الجنس يكون أعم من الجنس ، وهكذا [٥] الى الجنس الذي لا جنس له فوقه وهو العالي، وجنس الاجناس كالجوهر .

---

(١) أى آخره .

(٢) لانـه آخر الجسم لكنه منقسم فى الطول والعرض .

(٣) كالطرف لصحـة وقوعه « الطرف » جواباً عنها فى قولنا النقطة مـاهى فيقال طرف فيكون الطرف جنساً لهاكما يكون جنساً للخط والسطح .

(٤) قـول المصنف قـد تترتـب أى يتعاقب بعضه بعضاً على نحو الاضافـة ففى الاجناس يكون المضاف فوق المضاف اليهكترتب الاباء فاذا قلنا جنس الجنس فمعناه كلى فوق الكلى مثلا نقول الحيوان جنس وله جنس هو الجسم النامى وللجسم النامى جنس هو الجسم المطلق كما نقول أب وأبو الاب وأبو أبى الاب وهكذا فالترتب فى الاجناس تصاعدى يتصاعد الى ما لاجنس فوقه .

وأما الترتب أى التعاقب فى سلسلة الانـواع فتنازلى فان النوع يضاف الى أعلى منه كترتب الابناء فاذا قلنا نـوع الجسم المطلق نعنى بذلك الكلى التى تحته هـو الجسم النامى واذا قلنا للجسم النامى نوع نعنى به الحيوان وهكذا فقولنا نوع النوع نعنى بـه الكلى الذى تحت الكلى الاخر .

(٥) أى جنس جنس الجنس مثلا .

ويسمى جنس الاجناس، والانواع قدتترتب متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع ومابينهمامتوسطات

قوله : (متنازلة) بأن يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع [١] يكون أخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان .

قوله: (ومابينهما متوسطات) أي مابين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات [٢] فمابين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة [٣] ومابين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة [٤] ، هذا [٥]

---

(١) كالجسم النامى الذى هو أخص من الجسم المطلق الذى هو نوع للجوهر .

(٢) أى أجناس متوسطة وأنواع متوسطة .

(٣) كما بين الجوهر والحيوان وهى الجسم النامى والجسم المطلق .

(٤) كما بين الجسم المطلق والانسان وهى الحيوان والجسم النامى .

(٥) يعنى ماذكرنا فى تفسير المتوسطات من انها عبارة عن الاجناس المتوسطة والانواع المتوسطة مبنى على أن يكون ضميرهما فى بينهما عايداً الى العالى والسافل فقلنا ان بين عالى الجنس وسافله أجناس متوسطة وبين عالى النوع و سافله أنواع متوسطة اذ على ذلك ينتظم سلسلتان سلسلة للاجناس بين الجنس العالى والجنس السافل وسلسلة للانواع بين النوع العالى والنوع السافل .

وأما بناء على عود الضمير (هما) الى عالى الجنس وسافل النوع فالسلسلة واحدة والمتوسطات فى كلامه غير مقيدة بالجنس والنوع بل قد يكون المتوسط جنساً متوسطاً وقد يكون نوعاً متوسطاً وقد يكون جنساً متوسطاً ونوعاً متوسطاً معاً وعلى هذا الوجه فالمتوسطات واقعة بين الجنس العالى والنوع السافل فالجنس السافل والنوع العالى أيضاً من جملة المتوسطات لكونهما فى وسط السلسلة فيكون الجنس السافل نوعاً متوسطاً والنوع العالى جنساً متوسطاً .

ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحاً [١] كان المعنى ان مابين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات أمّا جنس متوسط فقط كالنوع العالي [٢] أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل [٣] أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً كالجسم النامي [٤] .

ثم اعلم : ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد [٥] والنوع المفرد اما لان الكلام [٦] فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب ، وأما لعدم تيقن وجودهما [٧] .

---

(١) يعنى صريح عبارة المصنف ان المراد بالعالى فى كلامه هو الجنس العالى والنوع السافل لا العالى والسافل المطلق لان العالى فى كلامه مرتبط بالجنس لقوله ثم الاجناس... الى العالى، والسافل مرتبط بالنوع لقوله والانواع... الى السافل وهذا مؤيد لهذا الوجه.

(٢) مثل الجسم المطلق فانه نوع للجوهر ولانوع فوقه وجنس متوسط بين الجوهر والجسم النامى .

(٣) مثل الحيوان فانهُ واقع بين النوع السافل (الانسان) والجسم النامى الذى هو نوع للجسم المطلق وليس « الحيوان » جنساً متوسطاً اذ لاجنس تحته .

(٤) فانه واقع بين الحيوان وهو جنس ونوع والجسم المطلق وهو أيضاً جنس ونوع فهو « الجسم النامى » جنس بين جنسين ونوع بين نوعين .

(٥) أى الجنس الذى ليس فوقه ولاتحته جنس وكذا النوع المفرد أى الذى ليس فوقه ولاتحته نوع .

(٦) أى لان بحث المصنف فى الاجناس والانواع المتوالية والمفرد خارج عن بحثه فلهذا لم يتعرض له لا لعدم وجوده أو لغفلة المصنف عنهما .

(٧) فان القوم مثلو للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكون العقول العشرة التى تحته مختلفة الحقيقة ولم يكن الجوهر جنساً له فهو «العقل الكلى» جنس للعقول العشرة وهى أنواع له ولما لم يكن فوقه كلي فهو جنس مفرد .

الثالث الفصل وهو المقول على الشىء فى جواب اى شىء هو فى ذاته فان ميزه عن المشاركات فى الجنس القريب فقريب او البعيد

الفصل

قوله : (أي شيء) [١] اعلم : ان كلمة أي موضوعة ليطلب بها مايميز الشيء عمايشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة [٢] مثلا ، اذا أبصرت شبحاً

ومثلو للنوع المفرد بالعقل أيضاً لكن على تقدير ان يكون العقول العشرة التى تحته متفقة الحقيقة ويكون الجوهر جنساً له فتكون العقول العشرة بالنسبة الى العقل الكلى كأفراد الانسان بالنسبة الى الانسان فهو نوع للجوهر ولما لم يكن تحته نوع (لاتفاق حقيقة أفراده على الفرض) ولافوقه نوع لعدم كلى فوق الجوهر حتى يكون الجوهر نوعاً له فهو (العقل) نوع مفرد .

ولكن لما لم يرتض المحققون بهذا المثال لكونه مجرد فرض لا أساس له فلم يتيقن المصنف بوجودهما أى الجنس والنوع المفردين فلم يتعرض لهما .

(١) لابد من توضيح هنا لمتن المصنف وهو ان المراد بقوله (الفصل) الى قوله (فى ذاته) ان الفصل هو الذى يحمل على الشيء (المراد بالشىء هنا مطلق الجنس المطلوب تميزه) في جواب أى شيء كقولنا أى حيوان هذا فيقال ناطق فيقال هذا الحيوان ناطق فحمل الفصل « الناطق » على الحيوان (وهو الشىء فى كلام المصنف) فى جواب أى حيوان .

وقوله هو فى ذاته ليس من كلام السائل بل بيان لمراده من أى فان أى يسأل بها عن المميز الذاتى والا فهذا التعبير « هو فى ذاته » خارج عن المحاورات العرفية والمنطق تحليل عن محاوراتهم .

(٢) أى كلمة أى ومعناها بالفارسية (كدام) كقولنا أى كتاب هذا فالسائل يعلم انه كتاب لكنه جاهل بما يميزه عما يشاركه فى كلى الكتاب (أى يميزه عن ساير الكتب) .

عن بعيد ، وأيقنت أنّه حيوان ، لكن ترددت في انّه هل هو انسان أو فرس أو غيرهما ، تقول أي حيوان هذا [١] فيجاب بمايخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية .

اذا عرفت هذا فنقول[٢] اذا قلنا الانسان أيشيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عمايشاركه في الشيئية، فيصح أن يجاب بانه حيوان ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق، فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أي شيء هو في ذاته، وأيضاً يلزم أن لايكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحدّ التام .

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام ، وأجاب عنه صاحب

(١) فالسائل يطلب مايميز هذا الحيوان عما يشاركه فى الحيوان « المضاف اليه لاى » .

(٢) شروع فى الايراد على تعريف الفصل وحاصله ان السؤال بأى ان كان مثل المثال السابق « أى حيوان هذا » فلاكلام .

وأما ان كان السؤال هكذا (الانسان أى شيء) بتقديم حقيقة نوعية على أى واضافة أى الى شيء نفسه لا الى جنس آخر فمطلوب السائل حينئذ تميز الانسان عن بقية الاشياء بتميز ذاتى .

والتميز هنا كما يصح أن يكون بالفصل « الناطق » كذا يصح أن يكون بالحد التام « الحيوان الناطق » لعدم ذكر الحيوان فى السؤال ليلزم التكرار كما فى المثال السابق .

والحال ان المنطقيين قالوا ان الحد لايقع الا فى جواب ماهو فهذا « وقوع الحد جوابا لاى شيء » خرق لاجماعهم .

مضافاً الى ان ذلك يلزم أن لايكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام لوقوعه جواباً عن أى شيء كما ذكر .

فبعيد واذا نسب الى مايميزه فمقوم والى مايميزعنه فمقسم والمقوم للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

المحاكمات بان معنى أي وانكان بحسب وضع اللغة لطلب المميّز مطلقاً،[١] لكن أرباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميّز لايكون مقولا في جواب ماهو، وبهذا يخرج الحد والجنس أيضاً[٢].

وللمحقق الطوسي (ره) هيهنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو انا لانسئل عن الفصل الا بعد أن نعلم [٣] ان للشيء جنساً بناءاً على ان ما لا جنس له لا فصل له ، واذا علمنا الشيء بالجنس [٤] فنطلب مايميّزه عن المشاركات في ذلك الجنس، فنقول الانسان أي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لاغير[٥] فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب مايميز الشيء[٦] عن مشاركاته في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره[٧].

قوله : (فقريب) كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن جميع المشاركات [٨] في جنسه القريب وهو الحيوان .

قوله: (فبعيد) كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن المشاركات

(١) أي سواء كان فصلا أو حداً أو جنساً .

(٢) لانهما مقولان فى جواب ماهو .

(٣) لان الفصل فرع عن اتصال المسؤل عنه بشيء فى جامع والجامع هوالجنس.

(٤) أى بعد علمنا بالشيء جنساً نطلب مايميزه عما يشاركه فى ذلك الجنس .

(٥) أى لاالحد ولاالجنس للعلم بجنسه فلاجهل للسائل بالجنس ليجاب به .

(٦) المراد بالشيء هنا الامر المسؤل تميزه كالانسان .

(٧) أى بتمامه من المخالفة لقول المنطقيين وعدم مانعية تعريف الفصل .

(٨) كالبقر والغنم وغيرهما من الحيوانات .

في جنسه البعيد[١]، وهو الجسم النامي .

قوله: (واذا نسب [٢] الى آخر) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها [٣] ، ونسبةالى الجنس الذي يميز هو [٤] الماهية عنهمن بين أفراده ، فهو بالاعتبار الاول[٥] يسمى مقوماً لانهجزء للماهية ، ومحصل لها [٦] وبالاعتبار الثاني[٧] يسمى مقسماً لانه بانضمامهالىهذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدماً يحصل قسماً آخر كماترى في تقسيم الحيوان[٨]الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق .

---

(١) ولايميزه عن مشاركاته فيالقريب(الحيوان) لان مشاركاته فيالحيوانية «كالبقر والغنم»كلها حساس .

(٢) يعني انكل فصل كالناطق مثلا منسوب الى ماهيتين الماهية المميزة كالانسان فيقال الناطق فصل الانسان والماهية المميز عنهاكالحيوان فيقال الناطق فصل الحيوان .

ولكن كونه فصلا للانسان معناه انه مقوم للانسان يعني ان قوام الانسان ووجوده بالناطق لان الناطق جزئه ولايحصل الشيء الا بجزئه وان نسب الى المميز عنه فهومقسم له كما سيجيء .

(٣) كالانسان .

(٤) أي الفصل وهو فاعل ليميز والماهية مفعول وضمير عنه يعود الى الجنس .

(٥) أي باعتبار نسبته الى المميز « بالفتح » كالناطق بالنسبة الى الانسان .

(٦) لان الانسان مثلا لايحصل الا بجزئيه الحيوان والناطق فالناطق محصل له كما ان السكنجبين لايحصل الا بالخل والسكر فهما محصلان له .

(٧) أي باعتبار نسبته الى المميز عنه كالناطق بالنسبة الحيوان .

(٨) فيقال الحيوان أما ناطق كالانسان أو غير ناطق كغيره من الحيوانات فلولا الناطق لماحصل للحيوان هذا التقسيم .

قوله : (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم [١] للعالي ، فهو فصل مقوم للسافل لان [٢] مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل ، وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ، ثم انه [٣] يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له ، وهو معنى المقوم ، وليعلم [٤] ان المراد بالعالي هيهنا كل جنس أونوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن، وكذا المراد بالسافل كل جنس أونوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط [٥] عال بالنسبة الى ماتحته

---

(١) يعنى اذا كان ماهيتان أحدهما عال والاخر سافل سواء كانتا جنسين أو كان أحدهما جنساً والاخر نوعاً فالاول كالجسم النامى والحيوان والثانى كالحيوان والانسان فالفصل الذى هو مقوم للعالى فهو مقوم للسافل قهراً كالحساس فانه فصل مقوم للحيوان فيكون مقوماً للانسان أيضاً .

(٢) يريد ان المقوم يتحقق بأمرين أحدهما الجزئية والاخر المميزية وكلاالامرين متحقق فى مقوم العالى بالنسبة الى السافل أما الاول فلان مقوم العالى جزء منه والعالى بنفسه جزء للسافل وجزء الجزء جزء مثلا الحساس مقوم للحيوان فهوجزئه والحيوان نفسه جزء للانسان فهو « الحساس » جزء للانسان قهراً .

وأما الثانى (المميزيه) فلان المميز للعالى مميز للسافل مثلا الحساس يميزالحيوان عن شركائه فى الجسم النامى كالشجرفكذلك يميز الانسان أيضاً عنها فكما اذا قلناالحيوان أى شيء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه عن الشجر فكذلك اذا قلنا الانسان أى شيءفاجيب بأنه حساس فقد ميزه أيضاً عن الشجر الذى من مشاركات الانسان فى الجسم النامى وان لم يميزه عن مشاركاته فى الحيوان .

(٣) بيان للشرط الثانى للمقوم .

(٤) أى ليس المراد من العالى ماهو فوق الجميع ولامن السافل ماهو تحت الجميع بل العالى بالنسبة الى ماتحته والسافل بالنسبة الى مافوقه .

(٥) كالجسم النامى فانه عال بالنسبة الى الحيوان وسافل بالنسبة الى الجسم المطلق .

وسافل بالنسبة الى مافوقه .

قوله: (ولا عكس) أي كلياً [١] بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوّماً للعالي فان الناطق مقوّم للسافل الذي هو الانسان وليس هو مقوّماً للعالي الذي هو الحيوان .

قوله: (والمقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولاعكس [٢] أي كلياً .

أما الاول: فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً [٣] فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم [٤].

وأما الثاني [٥] : فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان [٦] .

---

(١) بل العكس وهو كون مقوم السافل مقوماً للعالى جزئى أى فى بعض الموارد كالحساس فانه مقوم للسافل « الانسان » ومقوم للعالى « الحيوان » أيضاً لا فى جميع الموارد فان الناطق مقوم للسافل « الانسان » وليس مقوماً للعالى « الحيوان » .

(٢) أى ليس كل مقسم للعالى مقسماً للسافل .

(٣) كالناطق الذى يحصل للحيوان قسماً فيقال الحيوان أما ناطق أو غير ناطق فهو يحصل للجسم النامى أيضاً قسماً فيقال الجسم النامى أما ناطق أو غير ناطق .

(٤) يعنى الذى هو قسم لقسم شىء فهو قسم لذلك الشىء أيضاً لانه المقسم العام فاذا قسمنا الجسم النامى الى الحيوان وغير الحيوان والحيوان الى الناطق وغير الناطق فالناطق كما هو قسم للحيوان قسم للجسم النامى أيضاً .

(٥) وهو عدم كون كل مقسم للعالى مقسماً للسافل .

(٦) لعدم انقسام الحيوان الى الحساس وغير الحساس اذ الحيوان لا يكون الا حساساً فقط .

(الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط .

الخاصة

قوله: (وهو الخارج) أي الكلي الخارج فان المقسم[١] معتبر[٢] في جميع مفهومات الاقسام .

واعلم: ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكاتب بالقوة [٣] للانسان والى غير شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكاتب بالفعل له [٤] .

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالاول[٥] خاصة النوع كالضاحك[٦] والثاني [٧] خاصة الجنس كالماشي فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام [٨]

---

(١) يعنى انما قلنا أى الكلى لان الخاصة قسم من الكلى لقوله « المصنف » سابقاً والكليات خمس ولما كان المقسم هو الكلى فلابد أن يكون جميع أقسامه كلياً ومنها الخاصة.

(٢) أى يجب لحاظه فى جميع ...

(٣) أى من له استعداد الكتابة وجميع أفراد الانسان كذلك .

(٤) أى للانسان لان الكاتب بالفعل من كان مشغولا بالكتابة الان ولا يكون كذلك الا بعض أفراد الانسان .

(٥) أى المقول على ما تحت حقيقة نوعية فذلك يسمى خاصة النوع .

(٦) فانه مختص بالانسان وهو حقيقة نوعية .

(٧) وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة جنسية . .

(٨) لان الماشى لايكون مختصاً بالانسان بل يشمل سائر الحيوانات أيضاً .

(الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم

للانسان، فافهم [١].

العرض العام

قوله : (وعلى غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحيوانية .

قوله: (وكل منهما) أي كل من الخاصة والعرض العام ، وبالجملة الكلي الذي هو عرضي لافراده أما لازم ، واما مفارق ، اذ لايخلو اما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أولا، فالاول[٢] هو الاول ، والثاني هو الثاني، ثم اللازم ينقسم بقسمين [٣] :

أحدهما : انه اي لازم الشيء ، اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع

---

(١) قيل انه اشارة الى انه لامنافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء وعرضاً عاماً بالنسبة الى آخر كما ان الفصل الواحد قد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة الى آخر بعيداً كالحساس فانه قريب بالنسبة الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان فالعناوين تختلف باختلاف الاعتبارات .

(٢) يعنى فالعرض الذى يستحيل انفكاكه عن المعروض هو العرض اللازم كالاحراق بالنسبة الى النار والثانى هو الثانى أى العرض الذى لايستحيل انفكاكه عن المعروض فهو عرض مفارق كالسواد بالنسبة الى الانسان .

(٣) أى بتقسيمين التقسيم الاول انقسامه الى لازم المهية ولازم الوجود الخارجى ولازم الوجود الذهنى والتقسيم الثانى انقسامه الى البين وغير البين .

قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج ، أو في الذهن [١] ، وذلـك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له وأما لازم لـه بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجـوده الخارجي أو الذهني .

فهذا [٢] القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة :

الاول : لازم الماهية : كزوجية الاربعة .

الثاني : لازم الوجود الخارجى : كاحراق النار .

الثالث : لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية . وهذا القسم يسمى معقولا ثانياً [٣] ايضاً .

والقسم الثاني : ان اللازم اما بين أو غير بين والبين له معنيان :

احدهما : اللازم الـذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصـور البصر [٤] من تصور العمى ، وهذا يقال له البين بالمعنى الأخص [٥]، وحينئذ فغير البين هواللازم الذي لايلزم تصوره من تصور الملزوم، كالكاتب بالقوة[٦]

---

(١) بل مطلق الوجود .

(٢) أى لازم الوجود قسمان لازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهنى .

(٣) لان تعقل كلية الانسان مثلا انما هو بعد تعقل نفس الانسان فان العرض هنـا يعرض المعروض فى الذهن فيجب حصول المعروض قبل عروض العرض والحصول فى الذهن لايكون الا بالتعقل .

(٤) البصر هنـا بمعنى حس الرؤيـة لا بمعنى العين وانما يلـزم من تصور العمى تصور البصر لان العمى عبارة عن عدم البصر فالعمى عدم مضاف الى البصر فيلزم تصور المضاف اليه ثم اضافة المضاف .

(٥) سنبينه قريباً عند قوله بالمعنى الاعم .

(٦) فانه وان كان لازماً للانسان لكن لايلزم تصوره بتصور الانسان فهو لازم غير بـين .

او مـن تصورهما والنسبة بينهما الجزم باللزوم وغيـر بين بخلافه
والافعرض يدوم او يزول بسرعة اوبطوء

للانسان .

والثاني: من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم وتصور النسبة [١] بينهما الجزم باللزوم ، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم[٢] ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم[٣].

فهذا التقسيم [٤] الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحـاصلين على كل تقدير [٥] انما يسميان بالبين وغير البين .

---

(١) بأن يتصورهما ثم ينظر فى ارتباط أحدهما بالاخر من انه هل يطلب ويجذب أحدهما الاخر أم لا فالطالب هو الملزوم والمطلوب هو اللازم .

(٢) لان البين بهذا المعنى مـايحصل تصور اللازم بعد تصورات ثلاثـة تصور اللازم وتصور الملزوم وتصور النسبة » والبين بالمعنى الاول يكفيه تصور واحد هو تصور الملزوم فقط وكلما يكفيه تصور واحد فهو يحصل بثلاثة تصورات بطريق أولى بخلاف ما« يحتاج الى ثلاثة فهو لايحصل بتصور واحد فكل بين بالمعنى الثانى فهو بين بالمعنى الاول ولاعكس وهذا معنى الاعم والاخص .

(٣) فانه وان كان لازماً للعالم ولكن لايلزم تصوره من التصورات الثلاثة فقط بل يحتاج الى اقامة الحجة والدليل .

(٤) أى تقسيم اللازم الى البين وغير البين فى الواقع تقسيمان الاول ألبين بالمعنى الاخص وغير البين بالمعنى الاخص والثانى البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم .

(٥) أى القسمين على تقدير الاخص وهما البين بالمعنى الاخص وغير البين بالمعنى

قوله : (يدوم) كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع[١] انفكاكها نظرا الى ذاته .

قوله : (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجل [٢].

قوله : (اوبطوء) كالشباب [٣].

الاخص والقسمين بالمعنى الاعم وهما البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم لايسميان بالاخص والاعم بل في كلا الموردين يسميان بالبين وغير البين فقط من غير ضميمة قيد الاخص والاعم .

(١) يعني ان الحركة للفلك دائمي خارجاً وان كان انفكاكها عنه جايزاً عقلا اذ لا اقتضاء لذات الفلك عقلا أن يكون متحركاً كما تقتضي الاربعة أن تكون زوجاً بل يجوز عقلا أن يكون فلك غير متحرك .

(٢) أي الخايف .

(٣) فانه يزول عن الانسان لكن بعد سنين .

(خاتمة) مفهوم الكلى يسمـــى كلياً منطقياً ومعروضه طبيعياً والمجموع عقليا وكذا الانواع

الخاتمة

فى مفهوم الكلى

قوله : (مفهوم الكلي) اي مايطلق عليه لفظ الكلي[1] يعنى المفهوم الذي لايمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كلياً منطقياً لان المنطقى يقصد من الكلي هذا المعنى [2].

قوله : (ومعروضه) أي مايصدق عليه [3] هذا المفهوم كالانسان والحيوان

---

(١) وبعبارة اخرى مايفهم من كلمة الكلى « أى معناه » وهو المفهوم الذى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين كما ذكر سابقاً فهذا المعنى « المفهوم الذى ..: » كلى منطقى .

(٢) لامعروضاته كالانسان والحيوان اذ لانظر له فى الموارد الخاصة .

(٣) أى مصاديـق الكلي وأفراده كالحيوان والانسان .

الخمسة والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبايع يعني في الخارج على ما سيجيء [١] والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كلياً عقلياً اذلا وجود له الا في العقل [٢].

قوله : (وكذا الانواع الخمسة) يعنى كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع الخمسة يعنى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلثة مثلا مفهوم النوع اعنى الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو يسمى نوعاً منطقياً ومعروضه كالانسان والفرس نوعاً طبيعياً ومجموع العارض والمعروض كالانسان النوع نوعاً عقلياً .

وعلى هذا فقس البواقي [٣] بل الاعتبارات الثلث تجرى في الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني مايمتنع فرض صدقه على كثيرين

---

(١) من ان الكلى الطبيعى موجود بوجود أفراده على مااختاره الجمهور : محمد على .

(٢) لان الكلى مع وصف كليته لايوجد خارجاً اذ الشيء مالم يتشخص لايوجد فالموجود من الكلى خارجاً هو ذات الكلى كذات الانسان والحيوان مع قطع النظر عن كليته .

(٣) مثلا مفهوم الجنس « أى معنى كلمة الجنس » وهو الكلى المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو جنس منطقى فاذا سئل ان الجنس عند المنطقيين ما هو يجاب انه الكلى المقول ... ومعروضه « معروض الجنس المنطقى » أى الشيء الذى يكون كلياً مقولا على ... كالحيوان فهو جنس طبيعى ومجموع العارض والمعروض أى الحيوان الكلي المقول ... يكون جنساً عقلياً .

يسمى جزئياً منطقياً ومعروضه اعني زيداً يسمى جزئياً طبيعياً والمجموع العارض والمعروض اعني زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً .

قوله : (والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه) [١] لاينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولذا[٢] كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه ، فان انتفاء الجزء [٣] يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان [٤] الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده[٥] أم لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد ، والاول مذهب جمهور الحكماء، والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال الحق هو الثاني [٦].

---

(١) لا بمعنى وجود نفس الكلى .

(٢) أى لان الكليـة يتعقلها الانسان عـارضاً على المفهومـات « كالحيوان » فى العقل فيتعقل الحيوان « المعروض » أولا ثم يتعقل كليته ثانياً فالمعقول الاول هو الحيوان والثانى كليته .

(٣) لان الكلى العقلى مركب من الكلى المنطقى والطبيعى وقلنـا ان المنطقى لا وجود له فى الخارج فينتفى « العقلى » لانتفاء المركب بانتفاء جزئه .

(٤) لامن حيث انـه كلى ليقال ان الكلية مانعة عن الوجود الخارجى وحيث ان الانسان معروض فى الذهن للكليـة والمعروض متقدم على العارض فله وجود قبل عروض الكلية و هذا الوجود « المتحقق فى الـذهن » لا مانع من تحققه فى الخارج أيضاً لان المانع هو صفة الكلية والمفروض وجوده « الانسان » قبلها « قبل الكلية » .

(٥) فزيد مثلا نفس الانسان لا انه فرد من كلى الانسان فقط .

(٦) لانه قال بمعنى وجود اشخاصه يعنى ان الموجود فى الخارج انما هو أفراده لانفس الكلى .

وذلك [١] لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن الأفراد لزم اتصاف الشيء الواحد [٢] بالصفات المتضادة ، ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة [٣] وحينئذ فمعنى وجود الطبيعيهو انافراده موجودة، وفيه تامل [٤] وتحقيق الحق في حواشي التجريد .

---

(١) دليل لعدم وجود الكلى الطبيعى فى الخارج .

(٢) كالانسان فانه شيء واحد فان فرضنا وجوده فى زيد الابيض وعمرو الاسود يلزم أن يكون الشيء الواحد « الانسان » متصفاً بالصفات المتضادة «البياض والسواد».

(٣) فان زيد مثلا فى الدار وعمرو فى السوق والفرض انهما نفس الانسان والانسان شيء واحد فيلزم أن يكون الشيء الواحد فى الامكنة المتعددة .

(٤) الظاهر فى وجهه ان هذا النوع من الوجود ليس وجوداً شخصياً كي يتنافى وحدته مع الصفات المتضادة والامكنة المتعددة بل هو وجود منسلخ عن الخصوصيات الشخصية .

فان معنى زيد انسان ان زيداً فيه تمام مفهوم الانسانية « الحيوانية والنطق » فهو بوجود هذا المفهوم انسان لا بما انه ابن فلان أو بلون كذا أو فى مكان كذا وهذاالمفهوم بعينه موجود فى عمرو أيضاً من دون لحاظ خصوصياته الشخصية وانما يحصل التضاد والتنافىاذاكانت الخصوصيات محققاً للمفهوم وقواماً له وأنت خبير بأن المفهومالمذكور لايحتاج تحققه الى شيء من الخصوصيات الفردية .

فالانسان مع حفظ وحدته موجود فى كل من فيه هذا المعنى لعدم احتياجه الى المشخصات ليتعدد،تأمل فيه .

(فصل) معرف الشيء مايقال عليـه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساوياً واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوى معرفـة والاخفى والتعريف

المعرف

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان مايتركب منه المعرف[1] شرع في البحث عنه ، وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة ، وعرفه بانه مايحمل على الشيء أي المعرف [2] ليفيد تصور هذا الشيء ، اما بكنهه [3] او بوجه يمتاز عن جميع ماعداه [4].

ولهذا[5] لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لايفيد شيئاً منهما كالحيوان في

---

(١) من الجنس والفصل والنوع والخاصة .

(٢) بفتح الراء .

(٣) كالتعريف بالحد التام .

(٤) كالتعريف بالحد الناقص وبالرسم .

(٥) أي لاجـل ان الغرض من التعريف هـو تصور المعرف « بالفتح » بأحـد الوجهين لم يجز أن يكون المعرف أعم من المعرف اذ الاعم لايفيد التصور بالكنه ولا بوجـه ...

تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق (١) ، وأيضاً لايميز الانسان عن جميع ماعداه لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه (٢) واما الاخص اعنى مطلقاً (٣) فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور هذا الاعم بانكنه أو بوجه يمتاز عماعداه كما اذا تصورت الانسان(٤) بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل (٥) واخفى في نظره (٦) وشأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجزان يكون اخص أيضاً .

وقد علم من تعريف المعرف بمايحمل على الشيء انه لايجوز(٧) ان يكون المعرف مبايناً للمعرف فتعين انيكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي انيكون

---

(١) لاالحيوان وحده .

(٢) كالابيض فى تعريف الانسان .

(٣) لا الاخص من وجه لان الاخص من وجه هو الاعم من وجه وقد سبق ذكره .

(٤) حاصله انك حينما تتصور الانسان فلابد لك من تصور الحيوان لانالحيوان جزء حقيقة الانسان المركب من الحيوان والناطق فالنتيجة ان الانسان الاخص صار سبباً لتصور الحيوان الاعم فبهذا ثبت ان المعرف يمكن أن يكون أخص من المعرف .

أقول المعرف للاعم حقيقة هو أحد الوجهين المذكورين فى كلامه لا الاخص نعم تصور الاخص صار سببا لان يتصور الاعم بمعرفه والداعى الى التصور غير المعرف كما لايخفى .

(٥) لان تعقل الخاص يستلزم تعقل العام دائماً دون العكس اذ قد يتصور الكلى من دون وجود فرد له أو بدون اطلاع المتصور على فرده .

(٦) لان تصور الخاص يستلزم تصور خصوصياته العديدة من زمان ومكان ولون وغيرها بخلاف العام فانه يكفى فى تصوره تصور الحقيقة المجردة عن جميع الخصوصيات فهوأظهر وأسهل تناولا .

(٧) لان الحمل يستلزم اتحاد المحمول والمحمول عليه ويستحيل ذلك فى المتباينين

بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والافناقص

المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرف ، لا اخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور .

قوله : (بالفصل القريب حد) التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه بناءاً على ماسبق من اشتراط المساواة ، فهذا الامر[1] ان كان ذاتياً كان فصلا قريباً ، وان كان عرضياً ، كان خاصة لامحالة فعلى الاول[2] المعرف يسمى حداً وعلى الثاني يسمى رسماً .

ثم كل منهما[3] ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً ورسماً تاماً[4] وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد [5] او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها [6] يسمى حداً ناقصاً ورسماً ناقصاً ،

---

(١) أى الامر المساوى مع المعرف ان كان ذاتياً للمعرف كان فصلا قريباً قهراً لان المساوى الذاتى منحصر من بين الكليات بالفصل القريب كما مر فى تعريفه .
وان كان الامر المساوى عرضياً فخاصة لامحالة لان المساوى العرضى لايكون غير الخاصة كما سبق .

(٢) أى على أن يكون المعرف مشتملا على الفصل القريب يسمى المعرف حداً وعلى الثانى أى على أن يكون المعرف مشتملا على الخاصة فهو رسم .

(٣) أى كل من الحد والرسم .

(٤) فالحد التام كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسم التام كقولنا الانسان حيوان ضاحك .

(٥) كالجسم النامى الناطق والجسم النامى الضاحك فى تعريف الانسان .

(٦) كالناطق وحده والضاحك وحده في تعريف الانسان .

هذا محصل كلامهم ، وفيه ابحاث لايسعها المقام [١].

قوله : (ولم يعتبروا بالعرض العام) قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف أوامتيازه عن جميع ماعداه والعرض العام لايفيد شيئاً منهما[٢] فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف، والظاهر ان غرضهم من ذلك [٣] انه لايعتبر في مقام التعريف انفراداً واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه [٤] كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة [٥] وتعريف الخفاش بالطاير الولود [٦] فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين .

← فأقسام المعرف على ماذكر ستة الحد التام والرسم التام والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب والجنس البعيد والرسم الناقص المشتمل على الخاصة والجنس البعيد والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب وحده والرسم الناقص المشتمل على الخاصة وحدهـا .

(١) ونحن أيضاً لانتعرض لها رعاية للمقام ولاينبغى للمدرس أيضاً أن يتعرض لها رعاية للطالب .

(٢) لان العرض العـام ليس ذاتياً ليفيد المعرفـة بالكنه ولامساوياً ليفيد امتيـاز المعرف عن جميع ماعداه .

(٣) أى مـن عدم اعتباره فى التعريف .

(٤) أى يساوى المعـرف بالفتح .

(٥) فان الماشى وحـده عرض عام للانسان لشموله لبقية الحيوانات أيضاً وكذا مستقيم القامة لشموله للشجر أيضاً لكن المجموع منضماً يخص الانسان اذ لايوجد شيء يمشى وهو مستقيم القامة غير الانسان .

(٦) فـان الطائر وحده عرض عام للخفاش لشموله لساير الطيور وكذا الولـود لشموله لكل حيوان ولـود كالانسان والبقر ولكن مجموعهما منضماً يخص الخفاش لعدم وجود طائر ولود غيره .

ولم يعتبر وابالعرض العام وقد اجيز فى الناقص ان يكون اعم كاللفظى وهو مايقصد به تفسير مدلول اللفظ

قوله : (وقد اجيز في الناقص) [١] اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتى الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً أوبالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى ، وهو غير جايز اصلا [٢].

قوله: (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت .

قوله : (تفسير مدلول اللفظ) أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة[٣] في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم[٤] كما في المعرف الحقيقي فافهم [٥].

---

(١) يعنى ان المنطقين أجازوا التعريف الناقص وأجازوا فى التعريف الناقص ان يكون المعرف أعم من المعرف سواء كان المعرف الاعم ذاتياً أى جنساً أو عرضياً أى عرضاً عاماً .

(٢) لافى التعريف التام ولافى الناقص لان التعريف بالاخص لايكون تعريفاً بزعم المصنف ليقال فيه انه ناقص .

(٣) فالمعانى مخزونة ومعلومة عنده وليست مجهولة ليحتاج الى المعرف وانما التفسير اللفظى يعين أحدها لذلك اللفظ .

(٤) بل تعيين معلوم من بين المعلومات .

(٥) أى افهم الفرق بين تعريف المعنى المجهول وبين بيان اختصاص اللفظ بأحد المعانى المعلومة وان الاول هو شأن المنطقى والثانى فهو شأن اللغوى .

(المقصد الثانى) فى التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية

التصديقات

تعريف القضية ، وحصرها فى الحملية والشرطية

قوله : (قول) القول في عرف هذا الفن [1] يقال للمركب [2] سواء كان مركباً معقولا[3] أو ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة.

قوله : (الصدق) هو المطابقة للواقع [4] والكذب هو اللامطابقة للواقع

---

(١) أى فن المنطق وأما فى عرف النحاة فهو لفظ مستعمل وفى اللغة بمعنى مطلق اللفظ على ما قيل .

(٢) المفيد التام .

(٣) فان القضية قبل أن يتلفظ بها ثابتة فى العقل والذهن فتلك القضية أيضاً تسمى قـولا .

(٤) دفع لما يتوهم هنا من الدور وهو انهم أخذوا الصدق والكذب فى تعريف الخبر فقالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ثم أخذوا الخبر فى تعريف الصدق والكذب فقالوا الصدق هو مطابقة الخبر للواقع والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع وهذا دور صريح لتوقف الخبر على معرفـة الصدق والكذب لكونهما معرفين لـه وتوقف الصدق

موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة

وهذا المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلادور .

قوله : (موضوعاً) لانه [١] وضع وعين ليحكم عليه .

قوله : (محمولا) لانه امر جعل حملا لموضوعه .

قوله : (والدال على النسبة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي يدل على النسبة الحكمية[٢] يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية .

←والكذب على معرفة الخبر لكونه معرفاً لهما .

فدفع المحشى ذلك بقوله (هو « أى الصدق » المطابقة للواقع والكذب هو اللا مطابقة) بيان ذلك ان الصدق عبارة عن مطابقة كل شيء مع واقعه ولايختص بالخبر ، مثلا اذا رأينا علامة نصب فى الطريق يدل على اعوجاج الطريق بعد مسافة ثم حققنا فرأيناه كذلك كان تلك العلامة صادقة وان لم تكن كذلك فكاذبة أو رأينا صفنة فى وجه رجل تدل على كثرة سجوده ثم حققنا فعلمنا بكثرة سجوده كانت الصفنة صادقة لمطابقتها الواقع والافكاذبة وهكذا فالصدق والكذب لاينحصران فى الخبر ليتحتاجا فى تعريفهما الى الخبر فلاتوقف من ناحية الصدق والكذب واذا ارتفع التوقف من جانب اندفع الدور .

(١) بيان لوجه تسمية المحكوم عليه بالموضوع وحاصله ان الوضع فى اللغة اثبات شيء فى مكان كقولك وضعت الكتاب فى الغرفة وهو هنا كذلك لانه وضع وأثبت ليحكم عليه .

(٢) النسبة الحكمية هى النسبة الخبرية وانما سميت حكمية لانها حصلت ونشأت من الحكم وذلك لان المخبر قبل أخباره بأن الانسان حيوان مثلا يتصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بينهما ثم يحكم بأن هذا ذاك (الانسان حيوان مثلا) فهذا الاتحاد بينهما الناشى من الحكم هو النسبة الحكمية وهى الرابطة الواقعية بين الطرفين ثم بعد

وقد استعير لها هو والا فشرطية

وفي قوله : (والدال على النسبة) اشارة الى ان الرابطة اداة [١] لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل .

واعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية .

قوله : (وقد استعير لها هو) اعلم : ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك [٢].

وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة[٣] رابطة غيرزمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا[٤] للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما [٥]مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات .

ذلك الحكم والاعتبار تبرز القضية النفسية بصورة اللفظ فتكون قضية ملفوظة واللفظ الدال على النسبة فى القضية الملفوظة تسمى رابطة مجازا لان التى تربط بين الموضوع والمحمول هى الوحدة التى حصلت بالحكم قبل الاخبار والتلفظ نعم لما كانت هذه الرابطة دالة على الرابطة الاصلية صح اطلاق اسمها عليها لتناسب الدال مع المدلول.

(١) أى حرف : وحاصل كلامه ان النسبة معنى حرفى لكونها غير مستقلة بل هى فى ضمن الموضوع والمحمول فاللفظ الدال عليها حرف قهراً .

(٢) أى لاتدل على اقترانها بالزمان .

(٣) أى لغة العرب .

(٤) أى استعملوها فى غير ماوضع له .

(٥) كهما وهم وساير صيغ الضماير .

فهذا [١] ماشار اليه بقوله : (وقد استعير لها هو) وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماءمشتقة من الافعال الناقصة وغيرها [٢] نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائماً ، أو ميرس موجود شاعراً .

قوله : (والافشرطية) أي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى أونفي ذلك الثبوت [٣] أو بالمنافات بين النسبتين أو سلب تلك المنافات [٤] فالاولى [٥] شرطية متصلة والثانية [٦] شرطية منفصلة .

واعلم: ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات [٧] واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة

---

(١) يعني كون الضماير في أصل الوضع أسماء وان استعمالها في النسبة وهي معنى حرفي استعمال في غير ماوضع له ، هو الذى أشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لان هذا النوع من الاستعمال استعارة .

(٢) من الافعال العامة كوجد وثبت .

(٣) فالاول موجبة والثانى سالبة والموجبة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة نحو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناحقاً .

(٤) والاول موجبة نحو العدد أما زوج وأما فرد والثانى السالبة نحو ليس العدد أما زوج أو منقسم الى متساويين .

(٥) أى ماكان الحكم بثبوت النسبة أو نفيه .

(٦) أى ماكان الحكم بالمنافاة أو سلب المنافاة .

(٧) لان المصنف قال فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية والا فشرطية : أى ان لم يكن الحكم بثبوت ... فشرطية وكلما كان الحصر بين النفي والاثبات فذلك الحصر عقلي وذلك لان النفي والاثبات نقيضان والشق الثالث رفع لهما والنقيضان لايرتفعان .

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثانى تالياً والموضوع ان كان مشخصاً سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية أفراده

فاستقرائي[١] .

قوله : (مقدماً) لتقدمه في الذكر .

قوله : (تالياً) لتلوه الجزء الاول .

تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع

قوله: (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولهذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ماهو موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس[٢].

ومحصل التقسيم ان الموضوع أما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان أو كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي أو على أفراده وعلى الثاني فاما ان يتبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم

---

(١) لان الحصر فيهما ليس عقلياً لعدم دورانهما بين النفي والاثبات لانهم لم يقولوا ان كان الحكم بثبوت ... فمتصلة والا فمنفصلة ولما لم يكن حصرهما عقلياً فالعقل يجوز قسماً آخر لهما ولكنهم لم يعثروا على قسم آخر غيرها بعد التتبع والاستقراء .

(٢) أي فما كان موضوعه طبيعة يسمى طبيعية وما كان موضوعه محصوراً يسمى محصورة وهكذا .

على كلها أوعلى بعضها أولا يبين ذلك بل يهمل فالاولى شخصية والثانية طبيعية[١] والثالثة محصورة والرابعة مهملة [٢].

ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما[٣] اما موجبة أوسالبة ولابد في كل من تلك المحصورات الأربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد [٤] محيط بـه كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هـو كل ولام الاستغراق ومايفيد معناهما من أي لغة[٥] كانت وسور الموجبة الجزئية هوبعض وواحد ومايفيد مؤداهما[٦] وسور السالبة الكلية لاشيء ولاواحد ونظائرهما[٧] وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس [٨] وليس كل ومايساويها [٩].

---

(١) كقولنا الاسم مستقل بالمفهوم والانسان نوع والحيوان جنس .

(٢) نحو الانسان لفي خسر وسميت مهملة لاهمال كمية أفراد الموضوع وعدم بيانها كلا أو بعضاً .

(٣) أى كل من الكلية والجزئية .

(٤) أى الحائط المحيط بالبلد .

(٥) كلفظة همه وهمگان بالفارسية .

(٦) كالنكرة في سياق الايجاب كقولنا جائني انسان أوكلفظة بخش بالفارسية .

(٧) كلا يوجد رجل فى الدار .

(٨) كبعض الانسان ليس بكاتب بالفعل .

(٩) كقولنا قوم منهم لايعبدون الله .

كلا أو بعضاً فمحصورة كلية أو جزئية وما به البيان سور والا فمهملة وتلازم الجزئية

المحصورات الاربع

قوله : (وتلازم الجزئية) [١] اعلم : ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لاغير، وذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان [٢] اذ كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة[٣] صدق على بعض افراده [٤] وبالعكس [٥] .

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لايبحث عنها بخصوصها [٦] فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا [٧] والطبيعية لايبحث عنها في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير[٨] موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها .

فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع .

(١) يعنى ان المهملة تلازم الجزئية .

(٢) فليست المهملة قسماً آخر فى الحقيقة .

(٣) كما هى معنى المهملة .

(٤) لان البعض قدر متيقن سواء كان الحكم فى الواقع على الكل أو على البعض.

(٥) أى كلما صدق الحكم على بعض الافراد صدق عليها فى الجملة وذلك واضح.

(٦) أى بصورة قضية جزئية مستقلة .

(٧) لانه اذا حكم على الكل أو على البعض فقد حكم على الاشخاص قهراً .

(٨) خبر لقوله فان .

ولابد فى الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً وهى الخارجية اومقدراً فالحقيقية اوذهناً فالذهنية

اقسام الحملية

قوله : (ولابد في الموجبة) أي في صدقها [١] ، وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق [٢] هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً أما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك .

ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلثة اقسام .

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً [٣] نحو

(١) هذا دفع اشكال عن المصنف وهو ان القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لابد فيهامن وجود الموضوع وذلك لان المحمول عارض على الموضوع ولايتعقل عارض بلا معروض فوجود الموضوع لااختصاص له بالموجبة .

والجواب ان ذلك « لابدية وجود الموضوع فى السالبة أيضاً » حق لكن فى عالم الحكم أى حينما يحمل المحمول على الموضوع لابد للمتكلم أن يتصور الموضوع ثم يحمل عليه المحمول موجبة كانت القضية أو سالبة وأما فى عالم الصدق أى التحقق فالسالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا الحمار ليس بناطق وقد تصدق مع عدم الموضوع كقولنا شريك البارى ليس بحاكم علينا .

وأما الموجبة فلاتتحقق الا مع وجود موضوعه فى عالمه فلابدية وجود الموضوع فى عالم الصدق مختص بالموجبة فقط .

(٢) أى يتحقق له مصداق .

(٣) أى الموجود فعلا حقيقة لاتقديراً يعنى ان المتكلم فى هذا القسم يقصد ان ←

كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج[1] واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً [2] نحو : كل انسان حيوان بمعنى ان كل مالو وجد في الخارج كان انساناً فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان [3]، وهذا الموجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة[4] لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك الباري وأما على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا : شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل مايوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف [5] في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج .

← هذا المحمول ثابت لهذا الموضوع الموجود فى الخارج فعلا ولايتعهد ثبوته له مطلقاً . والاكثر استعمال هذا القسم « القضية الخارجية » فيما لايكون المحمول لازماً للموضوع ومثاله الواضح قولنا اللحم رخيص أى اللحم الموجود فعلا فى السوق رخيص .

وان جاز استعماله فى المحمولات اللازمة أيضاً كما مثل به المحشى بقوله الانسان حيوان يقصد المتكلم ان الافراد الموجود من الانسان فعلا حيوان ولانظر له بماسيوجد.

(١) يعنى ان قصد المتكلم حمل الحيوان على الانسان الموجود خارجاً ولانظر له بأفراده المقدرة وان كانت المقدرة أيضاً كذلك .

(٢) سواء كان موجوداً فعلا أم لا يعنى ان طبيعة هذا الموضوع انه اذا وجد فى الخارج يحمل عليه هذا المحمول كقولنا النار محرقة فطبيعة النار انها اذا وجدت فى الخارج تحرق ولولم يكن بالفعل وجود للنار وكمثال المحشى .

(٣) اذ يستحيل أن يوجد الانسان فى الخارج ولايكون حيواناً .

(٤) ليس مراده ان القضية الحقيقية ممتنعة فى الافراد الممتنعة كما توهمه بعض وذلك لان تقدير الوجود لامؤنة له بل مراده ان القوم لم يستعملوها الا فى الممكنات كما يتضح ذلك فى القسم الاخير « الذهنية » فانهم لم يعتبروها الا فى الممتنعات مع امكان تصور موضوع ممكن فى الذهن ثم يحكم عليه بمحمول كما هو واضح .

(٥) فالمحمول حقيقة هو الاتصاف وهو موجود ذهنى يصح حمله على الموضوع ←

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة ومابه البيان جهة

المعدولة والمحصلة

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب.

قوله: (من جزء) أما من الموضوع فقط أومن المحمول فقط أومن كليهما فالقضية على الاول [١] تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني [٢] تسمى معدولة المحمول وعلى الثالث تسمى معدولة الطرفين [٣].

قوله : (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لافي هذا المعنى [٤] كان معدولا عن معناه الاصلي فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه [٥] والقضية التي لايكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة [٦] .

←الموجود في الذهن «كشريك الباري» لانفس الامتناع فانه في ظرف الخارج وما في الخارج لا يحمل على ما في الذهن .

(١) أي على أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع نحو كل لاموجود معدوم

(٢) أي على أن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول نحو كل موجود لامعدوم.

(٣) نحو كل لاحيوان لاانسان .

(٤) أي بنحو الجزئية لاجزاء القضية من دون أن يفيد سلباً للنسبة بل القضية معه موجبة الا أن يوجد ناف آخر لنفي النسبة .

(٥) لان المعدولة عن وضعها هي حرف النفي فقط وهو جزء القضية فتسمية القضية معدولة مجاز بعلاقة الكل والجزء .

(٦) لان الطرفين وجوديان وحاصلان .

الموجهات : البسائط والمركبات

قوله : (بكيفية [١] النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أوسلبية تكون لامحالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلك[٢] فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية .

ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا[٣] فالقضية حينئذ تسمى موجهة [٤] وقد لايصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة [٥] واللفظ الدال عليها[٦] في القضية الملفوظة والصورة العقلية[٧] الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة [٨] المادة صدقت القضية

---

(١) يعنى ان كل محمول أما ضرورى لموضوعه فى الواقع أو دائم له أو ممتنع عنه كذلك .

(٢) مثل اللاضرورة واللادوام .

(٣) أى يذكر فى القضية صريحاً بأنها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك .

(٤) لاشتمالها على الجهة .

(٥) لعدم تقيدها بالجهة .

(٦) أى على الكيفية مثل بالضرورة أو بالامكان .

(٧) فان العقل عند تصور القضية يدرك كيفية النسبة فيها انها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك فذلك المدرك عند العقل أيضاً يسمى جهة القضية وهذه الجهة أيضاً غير المادة فان المادة هى الكيفية الواقعية الموجودة بين الموضوع والمحمول سواء تعقلت أم لا وسواء تلفظت بها أم لا فتلك التى فى الواقع هى المادة ، والمعقولة والملفوظة كلاهما جهتان للقضية .

(٨) اللفظية والعقلية .

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة

كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة[١] والا كذبت كقولنا: كل انسان حجر بالضرورة [٢] .

قوله: (فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي فد يكون الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على اربعة أوجه [٣].

الوجه الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل انسان حيوان بالضرورة ، ولاشيء من الانسان بحجر بالضرورة، فتسمى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت [٤] .

الوجه الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنواني[٥] ثابتاً لذات الموضوع نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ، ولاشيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط [٦] الضرورة

(١) لان الحيوانية ضرورية للانسان واقعاً .

(٢) لان الحجرية ممتنعة للانسان حقيقة والاحسن المثال بقولنا الانسان كاتب بالقوة بالضرورة لان أصل الحمل صادق وانما الكذب فى الجهة بخلاف مثال المحشى فان أصل الحمل كاذب فيه فلاتصل النوبة الى الجهة .

(٣) مادام الذات أو مادام الوصف أو فى وقت معين أوغيرمعين كما سيأتى مفصلا.

(٤) كما فى الصور الاتية .

(٥) أى الوصف الذى جعل عنواناً للموضوع وعلامة له مثل كاتب فى المثال .

(٦) هذا وجه تسميتها بالمشروطة .

بالوصف العنواني[١] ولكون[٢] هـذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء .

الوجـه الثالث : انها ضرورية في وقت معين نحو : كل قمـر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس[٣] ولاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع[٤] فتسمى حينئذ وقتيـة مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت[٥] وعدم تقييد القضيـة باللادوام[٦] .

الوجه الرابع : انها ضرورية في وقت[٧] من الاوقات كقولنا : كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما[٨] ولاشيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا ما فتسمى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً أي غير معين وعدم تقييد القضية

---

(١) فـان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط أن يكون في حال الكتابة وأما اذا كان فارغاً عنها فلاضرورة وكذا سلب سكون الاصابع عنه مشروط بكتابته .

(٢) هـذا وجه تسميتها بالعامة .

(٣) وذلـك لان نـور القمـر مكتسبة من الشمس فاذا حـال بينهما جسم كثيف كالارض أظلم المستنير (القمر) قهراً لاحتجابه عن المنير فيكون انكسافه ضرورياً حينئذ .

(٤) التربيع علـى ماقيل هـو الاسبوع الاول والاسبوع الاخر من كل شهر حينما يكون القمر على نصف دائرته، وعدم انكسافه حينئذ ضروري لعدم محاذاة مسيره مع مسير الارض في ذلك الوقت حتى تحول الارض بينه وبين الشمس بل هو أما عن يمين الارض أو شمالها .

(٥) فتكون وقتيـة .

(٦) فتكـون مطلقة .

(٧) غير معين .

(٨) أي وقت غير معين لان كلمة مـا هنا للابهام وذلك لان الانسان زمان حياتـه يتنفس لحظة وينقطع نفسه لحظة وكلتا اللحظتين ضروريتان له لكونها لازم حياته ولايمكن تعيين وقت اللحظتين فانهما منتشرتان في مجموع أوقات عمره .

أو فى وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها ما دام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة

باللادوام .

قوله : (فدائمة مطلقة) والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء[١] والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك [٢] ثم الدوام أعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية أو السلبية عن الموضوع أما ذاتي أو وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام الوصفى أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات سميت عرفية .

لان اهل العرف يفهمون[٣] هذا المعنى من القضية السالبة بل[٤] من الموجبة

---

(١) كالحيوانية للانسان اذ يستحيل انفكاكها عنه لكونها جزءاً من حقيقته .

(٢) اذ لا يستحيل عند العقل أن يكون الفلك ساكناً .

(٣) يعنى اذا كان موضوع القضية معنونة بوصف بأن يكون الموضوع اسم فاعل مثلا يفهم أهل العرف ان ثبوت هذا المحمول له دائر مدار ذلك الوصف فمادام متصفاً به كان المحمول ثابتاً له واذا زال عنه الوصف زال المحمول عنه .

فعدم دوام المحمول لمثل هذا الموضوع لا يحتاج الى قيد مادام كذا عند العرف « أى أهل اللسان » بل يفهمه ولو كانت القضية مطلقة عن هذا القيد كما مثل المحشى بقوله كل كاتب متحرك فقيد مادام توضيح لما يفهمه العرف .

(٤) انما أتى للموجبة ببل لان بعضهم توهموا ان فهم العرف ذلك انما يكون فى السالبة فقط فأفاد ان العرف يفهم ذلك من الموجبة أيضاً .

اوبفعليتها فمطلقة عامة اوبعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتى

أيضاً عند الاطلاق [١] فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع [٢] فهموا ان هذا الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها .

قوله : (أو بفعليتها) أي بتحقق النسبة بالفعل [٣] فالمطلقة العامة هي التي حكم فيهابكون النسبة متحققةبالفعل أي في أحد الازمنة الثلثة وتسميتهابالمطلقة لان هذا [٤] هو المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أوالدوام أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللا دائمة واللا ضرورية [٥] على ماسيجيء .

قوله: (أو بعدم ضرورة الى آخره) اذا حكم في القضية بان خلاف النسبة

---

(١) أى حتى عند عدم قيد القضية بمادام كما دام كاتباً مثلا وهذا « عند الاطلاق » قيد لمطلق القضية لا للموجبة فقط .

(٢) من دون زيادة قيد مادام كاتباً .

(٣) مقابل بالقوة يعنى ان هذه النسبة خارجة عن مرحلة القوة والاستعداد الى مرحلة الفعل والوقوع يعنى ان هذه القضية عملى فى زمان من الازمنة لا استعداد صرف ولا يفهم المطلقة العامة أكثر من ذلك «كضرورة الوقوع أو دوامه أو غير ذلك» .

(٤) أى تحقق النسبة بالفعل يفهم منها عند خلوها من قيد بالفعل بشرط عدم تقيدها بالضرورة والدوام يعنى اذا قيل زيد قائم مثلا يفهم العرف ان قيام زيد متحقق وواقع لا ان زيداً له قوة القيام فقط فقيد بالفعل الموجود هنا توضيح لما يفهمه العرف .

(٥) لان هاتين القضيتين أصلهما هى المطلقة العامة مع تقييد الاولى بلا دائما والثانية بلا بالضرورة وبهذين القيدين يكونان أخص من المطلقة العامة .

المذكورة فيها[١] ليس ضرورياً نحو قولنا : زيد كاتب بالامكان يعنى ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة [٢].

قوله : (فهذه بسايط) أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسايط .

أعلم : ان القضية الموجهة [٣] أما بسيطة وهي مايكون حقيقتها اما ايجاباً

---

(١) سواء كانت ايجابية أم سلبية فان كانت القضية موجبة فخلافها السلب وان كانت سالبة فخلافها الايجاب وأما الطرف الموافق أى نفس القضية بكيفيتها الحاضرة فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا تستعمل الممكنة العامة فى الواجب أيضاً .

(٢) التى يحكم فيها بعدم الضرورة فى الطرفين (الموافق والمخالف) كماسيأتى .

(٣) هنا حاشية للمرحوم عبدالرحيم لبيان النسب بين القضايا الموجهة بصورة الجدول لا بأس بالتعرض لها ولماكان مشتملا على بيوت فلنرسم علامات النسب فى البيوت.

فالعموم والخصوص مطلقاً علامته (مطلقاً) والعموم والخصوص من وجه (من) والتباين الكلى (ين) وعلامتا المشروطتين العامة والخاصة بشرط الوصف (ط) وفى أوقات الوصف (ف) .

واذا أردت أن تعرف النسبة بين القضايا الخمسة عشر فلاحظ .

القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها ومع ماتحت ماتحتها وهكذا الى آخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلك ثم الثالثة وهكذا واذا لاحظت كذلك فانظر الى ما فى مقابلة التحتانية من البيوت التى رسمنا فيها النسب حتى تجد ماهو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت أعم من التحتانية فرسم علامته (فم) وان كانت بالعكس فرسم علامته (حم) وينبغى أن يعلم ان جريان النسب فى القضايا ليست كجريانها فى المفردات ومافى حكمها من المركبات التقييدية وانما هو بحسب الصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلى يقال صدق الحيوان على الانسان وأما فى القضايا فلايتصور صدقها بمعنى حملها على شىء لان القضية ←

فقط أو سلباً فقط كما مر في الموجهات الثمان واما مركبة وهي التي تكون حقيقتهامركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لايكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا : كل انسان ضاحك بالفعل

←لاتحمل على المفرد ولاعلى قضية اخرى فالنسب انما يعتبر فى القضايا بحسب صدقها أى بحقيقتها فى الواقع فاذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقق ويكون مستعملا بكلمة فى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة فيها حتى اذا قلنا (كلما صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق كل انسان حيوان دائماً) كان معناه انه كلما تحقق فى نفس الامر مضمون القضية الاولى تحققت الثانية وقد يستعمل الصدق فى القضايا بمعنى آخر أعنى مطابقة حكمها للواقع وهو الذى أخذوه فى تعريفها والجدول هذا .

ضرورية مطلقة														
مشروطة عامة	[illegible]													
وقتية مطلقة	[illegible]	[illegible]												
منتشرة مطلقة	[illegible]	[illegible]	[illegible]											
دائمة مطلقة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]										
عرفية عامة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]									
مطلقة عامة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]								
ممكنة عامة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]							
مشروطة خاصة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]						
وقتية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]					
منتشرة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]				
عرفية خاصة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]			
وجودية لادائمة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		
وجودية لاضرورية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الممكنة الخاصة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

فتسمى المشروطةالخاصة والعرفيةالخاصة والوقتية والمنتشرة وقد يقيد المطلقةالعامة باللا ضرورة الذاتية

لادائماً فقولنا لادائماً اشارة الى حكم سلبى أي لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل[١] أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان [٢] ممكنتان عامتان أي كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة [٣] بالايجاب والسلب حينئذ بالجزء الاول الذي هو اصل القضية .

وأعلم : أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة [٤] .

(١) لان عدم دوام ضحكه يستلزم أن لايكون ضاحكاً فى وقت من الاوقات .

(٢) لان الممكنة العامة تقيد سلب الضرورة من الجانب المخالف للقضية فقط وأما الخاصة فتسلب الضرورة من الجانبين فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه ان عدم الكتابة غيرضرورى « وهو الجهة المخالف لان القضية موجبة » وان الكتابة أيضاً غير ضرورية « وهو الجانب الموافق لها » فبالصورة الاولى « سلب الضرورة عن المخالف » تحصل ممكنة عامة هى كل انسان كاتب بالامكان العام وبالصورة الثانية «سلب ضرورة الموافق » تحصل ممكنة عامة اخرى هى لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام لان مخالف هذه القضية « الاخيرة » ثبوت الكتابة له وقد انتفت ضرورته بالطرف الموافق « للممكنة الخاصة » .

(٣) دفع لما يتوهم من ان الممكنة الخاصة على ماذكر مركبة من موجبة وسالبة فما جهتها ؟ هل هى موجبة أو سالبة فقال ان العبرة بالجزء الاول لانه أصل القضية فان كانت موجبة فالقضية موجبة وان سالبة فسالبة ولاعبرة بالجزء الاخير المتولد منها .

(٤) سواء كان القيد ملفوظاً كما فى أكثر المركبات أو مقدراً كما فى الممكنة ــ

قوله : (العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله : (والوقتيتان) أي الوقتيةالمطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله: (باللادوام الذاتي) ومعنى اللادوام الذاتي أنهذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها[١] واقعاً البتة في زمان من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم [٢].

قوله: (المشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل .

قوله: (والعرفيةالخاصة) هي العرفية العامةالمقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: بالدوام لاشي[٣] من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

قوله : (والوقتية والمنتشرة) لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرةالمطلقة

الخاصة فـان قيد اللا ضرورة مقدر فيها مستفاد من كلمة الخاص لان قولنا بالامكان سلب لضرورة المخالف والخاص يسلب ضرورة الموافق فتتولد منه « الخاص » القضيةالثانية.

(١) ان كانت القضية موجبة فنقيضها سالبة وان كانت سالبة فنقيضها موجبة فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وقولنا لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضهاكل كاتبساكن الاصابع بالفعل .

(٢) الظاهر انه اشارة الى ان النقيضهنايغاير النقيض المصطلحالذى سيأتى قريباً فان النقيض المصطلح يشترط فيه اختلافه مع الاصل فى الكم والكيف كليهما والنقيض هنا كما ذكر مخالف مع الاصل فى الكيف فقط .

(٣) فى تمثيله فى المشروطة الخاصة بالايجاب وهنا بالسلب فائـدة هى التوسعة على المتعلم فى المثال كى لايتجمد فيه على نسق واحد .

فتسمى الوجودية اللاضرورية أو باللادوام الذاتى فتسمى الوجودية اللا دائمة

باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق[١] فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً أي لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً مالا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل .

قوله : (باللاضرورة الذاتية) ومعنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية [٢] مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا [٣] حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل كما مرّ فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف [٤] .

قوله : (فتسمى الوجودية اللاضرورية) لان معنى المطلقة العامة هي فعلية النسبة[٥] ووجودها في وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللاضرورة[٦]

---

(١) لتقيدها باللادوام .

(٢) فتسلب الضرورة عن الاصل .

(٣) أى فيكون معنى اللاضرورة الذاتية التى نتيجتها سلب الضرورة عن الاصل حكماً بامكان نقيضها لان الاصل طرف مقابل للنقيض والامكان هو سلب الضرورة عن المقابل فتتولد من اللاضرورة قضية ممكنة عامة .

(٤) وموافقة له فى الكم .

(٥) فلهذا سميت بالوجودية لان معنى كونها بالفعل انها موجودة وواقعة .

(٦) فلهذا سميت لاضرورية .

فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما موجبة والأخرى سالبة .

قوله : (أو باللادوام الذاتي) انما قيد اللادوام [١] بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غيرصحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف[٢] مع الدوام بحسب الوصف[٣] نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين[٤] باللادوام الوصفي أيضاً لكن هذا التركيب غيرمعتبر عندهم .

واعلم : انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع [٥] باللادوام الذاتي

---

(١) أى اللادوام فى جميع القضايا التى ذكر فى كلام المصنف تقييدها به من قوله وقد تقيد العامتان الى هنا وهى خمسة كما مر ومراده ان المصنف انما قيد اللادوام بالذاتى لعدم صحة تقييد هذه الخمسة باللادوام الوصفى .

أما فى العامتين « العرفية العامة والمشروطة العامة » فللزوم التنافى بين صدر القضية وذيلها لان صدرها يصرح بأن المحمول دائم أوضرورى للموضوع مادام الوصف وهذا لايجتمع مع اللادوام وصفاً .

وأما فى الثلاثة الاخر فانها وان لم يكن فيها هذا التنافى لكن المنطقيين لم يعتبروها أى لم يعدو هذا التركيب « تركيب أحد هذه الثلاثة مع اللادوام الوصفى » من جملة القضايا المعتبرة .

(٢) المستفاد من اللادوام الوصفى .

(٣) المستفاد من أصل العامتين .

(٤) لعدم دلالتهما على الدوام بحسب الوصف ليحصل التنافى المذكور .

(٥) هما العامتان « العرفية العامة والمشروطة العامة » والوقتيتان « الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة » وأما المطلقة العامة فقد مر انها لاتقيد باللاضرورة الذاتية .

كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ماسوى المشروطة العامة [١] من تلك الجملة [٢] باللاضرورة الوصفية ، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع [٣] مع كل من تلك القيود الاربعة [٤] ستة عشر [٥] ثلثة منها غيرصحيحة [٦] وأربعة منها صحيحة [٧] معتبرة والتسعة الباقية [٨] صحيحة غيرمعتبرة .

واعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة [٩] الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية [١٠] كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا

---

(١) لان معناها الضرورة مادام الوصف وهى تنافى اللاضرورة الوصفية .

(٢) الاربعة .

(٣) أى العامتان والوقتيتان .

(٤) هى اللادوام الذاتى واللادوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية .

(٥) حاصلة من تقييدكل من القضايا الاربع بالقيود الاربعة فيحصل لكل قضية أربع صور .

(٦) هى العامتان المقيدتان باللادوام الوصفى والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية .

(٧) هى العامتان والوقتيتان المقيدات باللادوام الذاتى كما مر مفصلا .

(٨) هى تقييد الوقتيتين باللادوام الوصفى وتقييد العامتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة والوقتيتين باللاضرورة الوصفية .

(٩) لعدم التنافى بين الوجود فى وقت وعدم ضرورة الوجود أو عدم دوامه .

(١٠) فتحصل منها الممكنة الخاصة .

باللادوام الذاتي والوصفي [١] لكن هذه الاحتمالات الثلثة أيضاً غير معتبرة عندهم [٢] .

وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة [٣] الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بماذكروه يتمكن من استخراج أي قدر شاء .

قوله : (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل

---

(١) لعدم تناف بين امكان الوجود وهذه الثلاثة كما لا يخفى .

(٢) وهنا جدول لبعض المحشين رحمهم الله لا بأس برسمها وترتيب الجدول ان القيود الاربعة واقعة فى أعلى الجدول والبسائط الثمانية عن يمين الجدول وبقية البيوت من الجدول بيان لحكم القضية عند تركبها بأحد القيود ويعرف حكم كل قضية فى ملتقاه مع القيد وهو البيت الذى يشكل زاوية كاللام المعكوس والجدول هذا .

صور التركبات	الممكنة العامة	[illegible]	العرفية العامة	[illegible]	المنتشرة المطلقة	[illegible]	المشروطة العامة	[illegible]
[illegible]	[illegible]	ص م	لد هو ك	صح غ م	لد هو ك	صح غ م	لد هو ك	ع ص
اللاضرورة الوصفية	صح غ م	لد هو ك	صح غ م	لد هو ك	صح غ م	لد هو ك	ع ض	لد هو
[illegible]	لد هو ك	ص م	هو ك	ع ض	[illegible]	ص م	[illegible]	ع ص
اللادوام الوصفي	صح غ م	لد هو ك	ع ص	لد هو	صح غ م	لد هو ك	ع ص	لد هو

(٣) فى بحث العكس المستوى وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة فى البعض .

وقد تقيد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فتسمى الممكنة الخاصة وهذه مركبات

انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة .

قوله : (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة من الممكنتين العامتين ضرورة[1] ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف المقابل[2] فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام .

قوله: (وهذه مركبات) أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية

---

(١) دليل لانه كيف تكون ممكنة واحدة مركبة من ممكنين وحاصله ان معنى الممكنة العامة ان مقابل القضية الموجودة غير ضرورية يعنى ان كانت القضية موجبة فالسلب غير ضرورى وان كانت سالبة فالايجاب غير ضرورى وأما الموافق أى القضية بوضعها الموجود فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا قد تستعمل الممكنة العامة فى الواجب .

وأما اذا حكمنا فى ممكنة عامة ان الجانب الموافق منها أيضاً غير ضرورى حصلت منها ممكنة عـامة اخرى وهذه القضية أصلها الطرف المقابـل ومخالفها الطرف الموافق للقضية الموجودة فعلا .

(٢) لان الطرف المقابل للطرف المقابل « وهو الطرف الموافق فعلا » حكم بعدم ضرورتـه .

لان اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما

اللادائمة والممكنة الخاصة لان اللادوام[١] في الاربع الاولى وفي الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة في الوجوديـة اللاضرورية وفي الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة .

قوله : (مخالفتي الكيفية) اى في الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك[٢] في بيان معنى اللادوام واللاضرورة واما الموافقة فـي الكمية اى الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب [٣] فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافـراد كان الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها[٤] وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني .

---

(١) دليل لكون هذه القضايا مركبة من قضيتين .

(٢) أى بيان ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيف لان معنى اللادوام الذاتى ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة فيكون نقيضها واقعاً .

وان اللاضرورة الذاتية اشارة الى ممكنة عامة مخالفة مع الاصل فى الكيف لان معنى اللاضرورة الذاتيـة ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضروريـة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها « ان كان الاصل موجبة فنقيضها السلب وان كانت سالبة فنقيضها الايجاب » ممكناً لان الامكان عدم ضرورة الطرف المقابل والاصل طرف مقابل للنقيض فالنقيض ممكن لامحالة .

(٣) أحدهما صريحاً « بمقتضى الاصل » والاخر اشارة « بمقتضى اللادوام واللا ضرورة » .

(٤) اذ لو كان على البعض للزم تعدد الموضوع والفرض وحدته .

(فصل) الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

قوله : (لماقيد بهما) اى القضية[١] التي قيدت بهما اى باللادوم واللاضرورة يعني لاصل القضية .

القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

قوله : (على تقدير اخرى)[٢] سواء كانت النسبتان[٣] ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا : كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً متصلة موجبة[٤] فالمتصلة الموجبة ماحكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما[٥] نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً[٦] .

---

(١) تفسير لما الموصولة فالجار والمجرور « لما » متعلق بمخالفتى وموافقتى أى حال كون المطلقة العامة والممكنة العامة مخالفتين للاصل فى الكيفية وموافقتين له فى الكمية.

(٢) الشرطية مركبة فى الاصل من جملتين أو بتعبير آخر من نسبتين يحكم فيها بثبوت احداهما على فرض ثبوت الاخرى بارتباط احدى النسبتين بالاخرى « ان كانت موجبة » وبنفى الارتباط بينهما « ان كانت سالبة » .

(٣) يعنى ان مدار الايجاب والسلب فى الشرطية هو الحكم بالاتصال والارتباط بين النسبتين « فى الايجاب » والحكم بعدم الاتصال والارتباط بينهما « فى السلب » ، لانفس النسبتين « الحمليتين » فقد تكونان « النسبتان » ثبوتيتين والشرطية سالبة وبالعكس .

(٤) مع ان النسبتين كما ترى سلبيتان وذلك لانه حكم فيها باتصال عدم الانسانية بعدم الحيوانية ومثال الموجبة مع ايجاب النسبتين كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً والمختلفين نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ونحو كلما لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

(٥) وان كانت النسبتان ثبوتيتين .

(٦) للحكم فيها بسلب اتصال وجود الليل مع طلوع الشمس وعدم الارتباط بينهما ومثال

وكذلك اللزومية [١] الموجبة [٢] ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء [٣] لم يكن هناك اتصال او كان لكن لا لعلاقة .

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو : كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق [٤] او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلا .

السالبة مع كون النسبتين سالبتين نحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومع اختلاف النسبتين نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً ونحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(١) كذلك خبر مقدم واللزومية مبتدء مؤخر يعني ان المدار في ثبوت اللزومية وسلبها انما هو على الحكم بلزوم الاتصال وعدمه لا على ثبوت النسبتين وسلبهما .

(٢) الموجبة مبتدء وماحكم خبره .

(٣) اذكما ينتفي المركب بانتفاء جميع أجزائه ينتفي أيضاً ببعض أجزائه ففيما نحن فيه اللزومية مركبة من جزئين الاتصال وكون الاتصال لعلاقة بمعنى أن يكون وقوع التالي عقيب المقدم دائمياً « وهذا معنى الاتصال » وأن يكون التالي مترتباً على المقدم ومسبباً عنه « وهذا معنى العلاقة » مثال عدم الاتصال هو مامثل به المحشي للسالبة المتصلة « ليس البتة كلما ... » لعدم اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل ومثال ماكان اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فيما اذاكان اتصال بينهما خارجاً بمعنى ان الحمار ينهق كلما نطق الانسان فالسلب سلب للعلاقة والسببية .

(٤) لعدم ارتباط وعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار بحيث يستحيل انفكاكهما عقلا كطلوع الشمس ووجود النهار نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلقة انه كلما كان البشر على وجه الارض وكان ناطقاً كان بجنبه الحمار وكان ناهقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط بسببية ومسببية .

اخرى اوبنفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والافاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافى النسبتين اولاتنافيها صدقا وكذباً وهى الحقيقية اوصدقا فقط فمانعة الجمع

قوله : (لعلاقة) وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالى [١] كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

قوله : (بتنافى النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبتين او مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة .

قوله : (وهى الحقيقية) [٢] فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنا فى النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون هذا العدد فرداً [٣] او حكم فيها بسلب تنافى النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا : ليس البته اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين [٤].

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولا تنافيهما في

---

(١) كما اذا كان المقدم علة لوجود التالى كما فى مثال المحشى «كلما كانت الشمس » أو كانا معلولين لعلة اخرى نحو كلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً فكلاهما « وجود النهار وضياء العالم » معلولان لطلوع الشمس .

(٢) لان الانفصال فيها تام كامل صدقاً وكذباً فهى حقيقة فى الانفصال بخلاف الاخرين فان انفصالهما أما فى الصدق فقط أو فى الكذب فقط .

(٣) فانهما « زوجية العدد وفرديته » متنافيات فى الصدق أى لا يجتمعان ولا يصدقان فى عدد ومتنافيان فى الكذب أيضاً أى لايمكن ارتفاعها عن عدد اذ لا يتصور أن يكون عدد لايكون فرداً ولازوجاً .

(٤) لعدم التنافى بينهما بل هما متلازمان لان كل زوج فهو منقسم بمتساويين .

او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عناديــة ان كان التنافى لـذاتى الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم فى الشرطيـة ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقاً فجزئية أو معينا

الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون حجراً واما ان يكون شجراً (١) .

والمنفصلة المانعة الخلو ماحكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيهما في الكذب فقط كقولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان لايغرق (٢) .

قوله : (او صدقاً فقط) اى لافي الكذب او مع قطع النظر عن الكذب(٣) حتى جازان يجتمع النسبتان في الكذب وان لايجتمعا ويقال للمعنى الاول (٤) مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم (٥) .

قوله : (اوكذبا فقط) اى لافي الصدق او مع قطع النظر عن الصدق(٦) والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثانى بالمعنى الاعم .

---

(١) اذ يستحيل أن يكون شيء واحد حجراً أو شجراً فيتنافيان فى الصدق وأمافى الكذب فلا لجواز أن يكون شيء غير حجر ولاشجر ومثال السلب نحو ليس البتة أماأن يكون هذا الشيء حجراً وأما أن لايكون شجراً لعدم المنافاة بين الحجرية وعدم الشجرية كنفس الحجر فانه حجر وليس بشجر .

(٢) فان كذبهما وهو عدم كونه فى البحر وان يغرق متنافيان اذ لايغرق من لايكون فى البحر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون زيد فى البر أو يغرق لامكان كذبهما فيما اذا كان فى السفينة .

(٣) بأن نقول ان مانعة الجمع هى ماحكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق بـدون قيد (فقط) فتجتمع بهذا المعنى مع المنفصلة الحقيقية أيضاً لان فيها أيضاً تنافى الصدق .

(٤) المقيد بقيد فقط .

(٥) لشمولهـا للمنفصلة الحقيقية أيضاً .

(٦) لتشمـل المنفصلة الحقيقية .

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية [١] لاعن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود وغير كاتب أو يكون كاتباً وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لالذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب [٢] في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية[٣] اتفاقية .

قوله : (ثم الحكم الى آخره) كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولايتعقل الطبيعية هيهنا[٤]

قوله : (على جميع تقادير المقدم) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

---

(١) فانهما لاتجتمعان ولاترتفعان فى أى مورد فرض لتنافيهما مفهوماً وذاتاً .

(٢) فالاول كالانسان الاسود الكاتب والثانى كالانسان الابيض الغير الكاتب .

(٣) وأما مثال مانعة الجمع الاتفاقية فكقولنا فى انسان أبيض غير كاتب هذا اما أسود أوكاتب ومانعة الخلو الاتفاقية كقولنا فى انسان أبيض كاتب هذا اما أبيض أوكاتب.

(٤) وذلك لان حاصل الشرطية هو التأثير والتأثر بين المقدمتين ففى المتصلة هو استصحاب احداهما الاخر كاستصحاب طلوع الشمس وجود النهار وفى المنفصلة هو التنافى والتدافع كتنافى الزوجية والفردية وذلك لايتحقق الا بتحقق الفرد فان الذى يستصحب النهار هو طلوع الشمس الخارجى لاطلوع الشمس الكلى وكذا الدافع للفردية هو الزوجية الواقعة فى الخارج لاالزوجية الكلية ومتى نقول ان مفهوم الزوجية ينافى مفهوم الفردية فهو منتزع من الخارج فافهم ولاتعتن بمايقال من ان كلما كان الشىء انساناً كان حيواناً شرطية طبيعية لانه خارج عن المحاورات العرفية لعدم استصحاب فى نظر العرف من الانسانية للحيوانية والمنطق هو مانطق به العرف لاالفرضيات الوهمية .

فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية فى الاصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة

قوله : (فكلية) وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى ومافي معناها [١] وفي المنفصلة دائماً وأبداً ونحوهما هذا في الموجبة وأما في السالبة مطلقاً [٢] فسورها ليس البتة .

قوله : (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً .

قوله : (فجزئية) وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي السالبة (كذلك) [٣] قد لايكون .

قوله : (فشخصية) كقولك ان جئتني اليوم اكرمك .

قوله : (والا) أي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقاً [٤].

قوله : (فمهملة) نحو اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً [٥].

قوله : (في الاصل) أي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال [٦] عليهما .

قوله : (حمليتان) كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

(١) من أى لغة كان .

(٢) متصلة أو منفصلة .

(٣) أى متصلة كانت أم منفصلة .

(٤) قيد للبعضية فقط أى البعضية المعينة والغير المعينة .

(٥) اذ لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير الانسانية أو على بعضها .

(٦) فأداة الاتصال كأداة الشرط « ان واذا ونحوهما » وأداة الانفصال كاما وأو .

اداة الاتصال والانفصال عن التمام .

طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان .

قوله : (او متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان .

قوله : (أومنفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً أما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما .

قوله : (أومختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملية والاخر متصلة [١] أو أحدهما حملية والاخر منفصلة [٢] أو أحدهما متصلة والاخر منفصلة[٣] فالاقسام ستة [٤] وعليك باستخراج ماتركناه من الامثلة [٥].

قوله : (عن التمام) أي عن ان يصح السكوت عليهما ويحتملا الصدق والكذب مثلا قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولانعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت

---

(١) نحو اذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(٢) نحو اذاكان الانسان مستلزماً للنطق فأما أن يكون الانسان ناطقاً أو ليس بناطق.

(٣) نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائماً أما أن يكون الشمس طالعة أو لايكون وجود النهار .

(٤) أى أقسام الشرطية ستة ثلاثة متفقتان وثلاثة مخلفتان كما صرح بها المحشى ولتصريحه بها قبل ذلك قال فالاقسام بلفظ الفاء التفريعية فتنبه .

(٥) وقد ذكرناها .

(فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الاخـر وبالعكس ولابد من الاختلاف فى الكم والكيف والجهة

الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه[١] ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلا فالنهار موجود .

التناقض

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين أما لان التناقض لايكـون بين المفردات على ماقيل [٢] وأما لان الكلام في تناقض القضايا [٣].

(١) لانك بادخالك عليه أداة الاتصال أوجدت نسبة جديدة وارتباطاً جديداً بين قولك الشمس طالعة وجملة اخرى ، والنسبة لاتتم الا بطرفيها فلذا لم يصح السكوت عليها ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ... لكونك بعد فى طى البيان ولم يتم كلامك.

(٢) اشارة الى ضعف متمسك هـذا القول فان الدليل على ذلك ان المفردات اذا كان بينها تناقض كالانسان واللاانسان فأمـا أن يعتبر ويقدر معها الحكم « بأن نقدر فى الانسان الانسان موجود وفي اللاانسان الانسان ليس بموجود » أم لا فان قدر الحكم فلا تكون مفردة لانها مع الحكم تكون جملة والا فلا يتحقق السلب والايجاب « لان السلب والايجاب من أحكام النسبة والمفرد لانسبة فيـه » مع ان السلب والايجاب معتبران فى مفهوم التناقض .

ورد ذلك بأن اعتبار السلب والايجاب فى مفهوم التناقض فى حيز المنع ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران فى تناقض القضيتين فقط لامطلقاً .

هذا والتحقيق ان النزاع لفظى فـان من يقول انه لايجرى فى المفردات يريد بـه التناقض المعتبر فيـه السلب والايجاب ومن يقول بجريانه فيها لايريد بـه الا التناقض المطلق ــ محمد على ــ بتغيير توضيحى .

(٣) فلا يريد المصنف بذلك ان التناقض لايجرى فى المفردات .

قوله : (بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .

قوله : (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معاً نحو : لاشيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان[١] فلايتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً .

فقد علم [٢] ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح به المصنف .

قوله : (ولابد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون أحدى القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قديجتمعان في الصدق والكذب [٣] ، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مر .

ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً فان الضروريتين قد

---

(١) فكلتاهما كاذبتان .

(٢) أي بعد ماعلم ان تعريف التناقض لاينطبق على المتفقتين فى الكم لصدقهما معاً فى الجزئيتين وكذبهما معاً فى الكليتين فقد علم ان القضيتين لوكانتا محصورتين يجب اختلافهما فى الكم .

(٣) فالموجبتان نحوكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والسالبتان نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر هذا فى الصدق وأما فى الكذب فكقولنا كل انسان حجر وبعض الانسان حجر وقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان ليس بحيوان .

والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة

تكذبان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة[1] والممكنتين قد تصدقان معاً كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام[2].

قوله : (والاتحاد فيما عداها) أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الامور الثلثة المذكورة أعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم في الشعر الفارسي :

در تناقض هشت وحدت شرط دان	وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط و اضافه جزء وكل	قوه و فعل است درآخر زمان[3]

(١) والمراد هو الكتابة بالفعل وأما كذبهما فلان الكاتب من الانسان بعض منه فلا كله كاتب ولاكله غير كاتب .

(٢) أما صدق الاولى فلان الطرف المقابل للقضية وهو عدم الكتابة للانسان غير ضرورى فيكون الاصل ممكناً عاماً وأما الثانية فكذلك لان الطرف المقابل لها وهو ثبوت الكتابة له غير ضرورى فأصلها وهو لاشيء من ... يكون ممكنة عامة .

(٣) اذ لو كانتا مختلفتين فى الموضوع اما تناقضا مثل قولنا العلم نافع والجهل ليس بنافع وكذا لو اختلفتا فى المحمول لعدم التناقض بين قولنا العلم نافع والعلم ليس بضار وكذا الزمان فلاتناقض بين قولنا (الشمس مشرقة فى النهار) وقولنا (الشمس ليست بمشرقة فى الليل) .

وكذا المكان فلاتناقض بين قولنا (الصلاة صحيحة فى المسجد) و (الصلاة ليست بصحيحة فى الدار الغصبية) .

وكذا فى القوة والفعل بمعنى انه اذا كانت نسبة احدى القضيتين فعلية والاخرى بالقوة لاتناقض بينهما فلاتناقض بين قولنا (زيدكاتب بالقوة) و (زيد ليس بكاتب بالفعل).

قوله : (والنقيض للضرورية الى آخره) اعلم: ان نقيض كل شيء رفعه[١] فنقيض القضية[٢] التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين[٣] امكان الطرف المقابل[٤] فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام .

وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعليه السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعليه[٥] الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضروريّة المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة و لما لم يكن

← وكذا الكل والجزء فلا تناقض بين قولنا الدار مظلمة والمراد غرفة منها والدار ليست بمظلمة والمراد كلها .

وكذا الاختلاف في الشرط فلا تناقض بين قولنا الانسان معذب بشرط المعصية والانسان ليس بمعذب بشرط الطاعة .

وكذا اذا اختلفتا في الاضافة فلا تناقض بين قولنا الذئب قوى بالاضافة (أي بالنسبة) الى الثعلب وليس بقوى بالاضافة الى الاسد .

(١) فكل قضية دلت على رفع مضمون قضية اخرى فهي نقيضها .

(٢) هذا دليل لكون نقيض الضرورية ممكنة عامة وحاصله انه اذا كانت قضية ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة فنقيض هذه القضية هي الممكنة العامة (بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام) لان نقيض كل شيء رفعه والممكنة العامة ترفع الضرورة عن مقابلها ومقابلها هو قضية الاصل «كل انسان حيوان بالضرورة» فان الاصل موجبة وهذه سالبة وكذا العكس أي اذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة .

(٣) لا انه لازم له كما في اللادوام .

(٤) كما ان امكان شيء هو عين سلب ضرورة الطرف المقابل .

(٥) لان فعلية الايجاب وقوعه في وقت فتنتقض دوام السلب وفعلية السلب عدم الوقوع في وقت فتنقض دوام الايجاب .

الحينية الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة

لنقيضها[١] الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبرمن بين القضاياء المتعرفة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة .

ثم اعلم : ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة[٢] الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف[٣] فقولنا : بالضرورة كل كاتب[٤] متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة[٥] المطلقة العامة الى الدائمة .

وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف

---

(١) الضمير يعود الى الدائمة المطلقة يعنى لما لم يكن لنقيضها الصريح «نقيضها الصريح هو اللادوام » اسم وعنوان بين القضايا أى لم يكن عندهم قضية باسم قضية اللادوام كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة اضطروا الى أن يقنعوا بلازمه وهو المطلقة العامة .

(٢) أى كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية كذلك الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامة .

(٣) وهو المشروطة العامة .

(٤) مثال للمشروطة العامة .

(٥) أى فى انها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة بل هى لازم لنقيضها الصريح.

المقابل[١] في اوقات الوصف العنواني وهذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا : بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً[٢] قولنا : ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل.[٣]

والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضى الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسايط اذ لايتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسايط فتأمل[٤].

---

(١) فان كان الاصل موجبة فوقوع المقابل هو وقوع السلب وان كان سالبة فوقوع المقابل هو وقوع الايجاب فلفظ الوقوع يلائم الايجاب والسلب كليهما .

(٢) هذه هى العرفية العامة .

(٣) هذه هى الحينية المطلقة .

(٤) قيل فى وجهه انه اشارة الى انـه كان ينبغى للمصنف أن يذكر نقيضهما كما ذكر عينهما وقيل فى وجهه امور اخـر لاطائل تحته ولاينبغى للطالب اضاعـة عمره فيما تركه المؤلف لغرض صحيح ولوكان لازم الذكر لصرح به ومع ذلك فدونك هذا الجدول المتكفل لنقيض جميع القضايا الثمانية:←

الضرورية المطلقة	المشروطة العامة	الوقتية المطلقة	المنتشرة المطلقة	الدائمة المطلقة	العرفية العامة	المطلقة العامة	الممكنة العامة
الممكنة العامة	الحينية الممكنة	الممكنة الوقتية	الممكنة المنتشرة	المطلقة العامة	الحينية المطلقة	الدائمة المطلقة	الضرورية المطلقة

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين ولكن فى الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد

قوله : (وللمركبة) قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه .

فاعلم : ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه [1] لاعلى التعيين [2] على سبيل منع الخلو اذ يجوز [3] ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية [4] منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا : امابعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً .

وأنت بعد اطلاعك على حقايق [5] المركبات ونقايض البسايط تتمكن من

---

(١) اذ لولم يرفع شيء منهما كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شيء رفعه محمد على .

(٢) فان رفع أحدهما المعين يستلزم اجتماع النقيضين فى الكذب وهو محال مثلا قولنا كل انسان حيوان بالفعل لادائماً قضية كاذبة قطعاً فان حيوانية الانسان دائمى وأما نقيضها ان فرضنا رفع الجزء الاول فقط تكون هكذا بعض الانسان ليس بحيوان دائماً وهى أيضاً كاذبة وكذب النقيضين هو ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٣) دليل لكون الرفع على سبيل منع الخلو لا على سبيل المنفصلة الحقيقية وحاصله ان المقصود وهو رفع المركب « لان نقيض كل شيء رفعه » وهو يحصل بكلا الوجهين (رفع أحدهما ورفع كليهما) فلاموجب للتقيد برفع أحدهما فقط كما هو مقتضى المنفصلة الحقيقية .

(٤) قضية خبر لقوله فنقيض قولنا .

(٥) أى نفس المركبات .

استخراج التفاصيل [١] .

قوله : (ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان [٢] اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لادائماً [٣] ويكذب كلا نقيضي جزئيها أيضاً وهما قولنا[٤] لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وقولنا : كل حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن توضع [٥] أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائماً أوليس بانسان دائماً [٦] وحينئذ فيصدق النقيض وهي قضية حملية مرددة المحمول فقوله : (الى كل فرد فرد) أي من أفراد الموضوع .

---

(١) فان كل جزء من المركبة قضية بسيطة فتأتى بنقيضى الجزئين ثم تأتى بقضية منفصلة مانعة الخلو وتردد فيها بين هذين النقيضين فيحصل نقيض المركبة .

(٢) لوجوب الاختلاف فى الكم فيكون نقيض الجزئيتين كليتين .

(٣) وهى كاذبة لان بعض الحيوان انسان دائماً .

(٤) بأن نرددهما على المنفصلة المانعة الخلو بقولنا أما أن لاشيء من الحيوان بانسان دائماً أوكل حيوان انسان دائماً وهذه أيضاً كاذبة فيلزم ارتفاع النقيضين .

(٥) أى أن نجعل الموضوع فى قضية النقيض كل أفراد الموضوع الذى فى الاصل يعنى اذا كان الموضوع فى الاصل بعض الحيوان تقول فى النقيض كل حيوان ثم تحمل عليه نقيضى الجزئين مردداً .

(٦) فان الاصل بعض الحيوان انسان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان بالفعل (الاخير معنى لادائماً) فيكون نقيضا مما كما ذكره المحشي ..

(فصل) العكس المستوى تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انماتنعكس جزئيةلجواز عموم المحمول والتالى

العكس المستوى

قوله :(طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم : ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور[١] كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق [٢] مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق .

قوله : (مع بقاء الصدق) بمعنى ان الاصل لوفرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما [٣] في الواقع .

قوله : (والكيف) يعنى ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة .

قوله : (والموجبة انما تنعكس جزئية) يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية نحو :كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع [٤] كلا او بعضاً [٥]

(١) فى كلام المصنف بقوله تبديل طرفى ...

(٢) أى اطلاق العكس على القضية المعكوسة من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ يقال زيد لفظ مع انه ملفوظ حقيقة واللفظ الحقيقى هو عمل اللافظ .

(٣) أى الاصل والعكس .

(٤) وهذا مضمون الاصل فان معنى كل انسان حيوان ان كلما يصدق عليه الانسان كزيد عمرو بكر ... يصدق عليه الحيوان .

(٥) فكلا ككل انسان حيوان وبعضاً كبعض الحيوان انسان .

تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد [١] فيصدق الموضوع علـى افراد المحمول [٢] في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع [٣] فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية .

هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات [٤] .

قوله : (لجواز عموم المحمول والتالي) بيان المجزء السلبي مـن الحصر المذكور[٥] واما الايجاب [٦] فبديهي كما مر .

قوله : (والا لزم سلب الشيء عن نفسه) تقريره أن يقال كلما صدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا: لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق

---

(١) يعنى ان هذا الفرد من الموضوع الذى صدق عليه المحمول (بحكم الاصل) يكون مصداقاً للموضوع والمحمول كليهما لان الحمل هو الاتحاد فى الصدق .

(٢) وهو مضمون العكس وقوله (فى الجملة) يعنى ان ماثبت بهذا الدليل هوصدق الموضوع على أفـراد المحمول بنحو الصدق الاجمالى لا التفصيلى بـأن يكون الصدق على الكل أو البعض معيناً .

(٣) مثل قولنا كل انسان حيوان فلو عكس صار الموضوع هو الاعم أى الحيوان فيصير كل حيوان انسان ويستحيل أن يصدق الانسان على كل أفراد الحيوان .

(٤) أى الشرطيات المتصلة وأمـا الشرطيات المنفصلة فلافائدة فى عكسها فـان تقديم التالى وتأخير المقدم لايغير معنى فلاأثر له .

(٥) أى الحصر المذكور فى كلام المصنف وهـو قوله انما تنعكس جزئيـة فان معناه ان الموجبة لاتنعكس كلية وتنعكس جزئية فقوله لجواز عموم المحمول والتالى بيان ودليل لعدم انعكاسها كلية لا لانعكاسها جزئية .

(٦) أى الجزء الايجابى للحصر وهـو انها تنعكس جزئيـة فواضح كما مر مفصلا من المحشى .

والسالبة الكلية تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لاتنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

نقيضه [١] وهو بعض الحجر انسان [٢] فنضمه مع الاصل [٣] فنقول بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر [٤] وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق والهيئة منتجة [٥] فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (عموم الموضوع) [٦] وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم

---

(١) لاستحالة ارتفاع النقيضين .

(٢) لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية .

(٣) يعني نضم النقيض مع أصل القضية ونجعل النقيض صغرى لكونها موجبة ونجعل الاصل كبرى لكونه كلياً ويجب أن تكون الكبرى كلياً .

(٤) فان النتيجة سالبة مع الكبرى السالبة .

(٥) أي هيئة الشكل الاول تامة الشرائط والحاصل ان هنا اموراً ثلاثة الصغرى والكبرى وهيئتهما التركيبية أي كيفية تنظيم الشكل الاول أما الكبرى وهو أصل القضية مفروضة الصدق وأما الهيئة فتامة الشرائط فيبقى الصغرى وهو نقيض العكس فيعلم انها السبب لهذا المحال « سلب الشيء عن نفسه » واذا كان النقيض باطلا فيكون العكس « لاشي من الحجر بانسان » صحيحاً والالزام ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٦) أي قد يكون الموضوع في السالبة الجزئية عاماً كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان واذا كان كذلك يصح سلب الاخص « الانسان مثلا » عن بعض الاعم « الحيوان » كهذا المثال لكن لايصح العكس أي سلب الاعم ..كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان لان ذلك خلاف فرض أخصيته .

واذا لم يصح عكس السالبة الجزئية في بعض الموارد « وهو ما اذا كان الموضوع أعم » فلايمكن وضع عكس لها لعدم انطباقه على الموارد كلياً .

لكن لايصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولايصدق بعض الانسان ليس بحيوان .

قوله: (أوالمقدم) مثلا يصدق قدلايكوناذا كان الشيء حيواناً كانانساناً(١) ولايصدق قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً (٢) .

قوله : (واما بحسب الجهة) يعني ان ماذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره .

قوله: (الدائمتان) أي الضرورية والدائمة مثلا كلماصدق قولنا بالضرورة أودائماً كل انسان حيوان صدق قولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضهوهو دائماً لاشيءمن الحيوان بانسان (٣) مادام حيواناً فهو (٤) معالاصل ينتج لاشيء منالانسان بانسان بالضرورة أودائماً هذا خلف.

قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة أوبالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائماً

---

(١) كالبقر والغنم .

(٢) لانــه اذا فرضكون الشيء انساناً فهو حيوان لامحالة ولايمكن سلبه عنه .

(٣) لان نقيـض الموجبة الجزئية المطلقة هو السالبة الكلية اللادائمة .

(٤) أى فهـذا النقيض مع الاصل وهو بالضرورة ... فيكون القياس علىالشكل الاول هكذا بـالضرورة أو دائماًكل انسان حيوان ودائماً لا شيء من الحيوان بـانسان و النتيجة وهى الموضوع من الصغرى و المحمول من الكبرى سالبة (لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين) لاشيء منالانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهذا خلاف الواقعوانما لـزم هذا الخلف من النقيض لان الاصل وهـو الصغرى مفروض الصدق والشكل الاول واجد للشرائط فيكشف ذلـك ان النقيض كاذب فينتج ان العكس وهـو (بعض الحيـوان انسان ...) وهو المطلوب .

والعامتان حينيـة مطلقـة والخاصتان حينيـة لادائمـة والوقتيان والوجوديتان

لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مـع الاصل (١) ينتج قولنا: بالضرورة أوبالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف.

قوله: (والخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللا دوام امّا انعكاسها الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان (٢) وقد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة (٣) واما اللادوام فبيان صدقه (٤) انه لولم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة ونضمه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ماينافي تلك النتيجة (٥) مثلا كلما صدق بالضرورة أو

(١) هكذا : بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (صغرى) ودائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع (كبرى) وأما النتيجة فالموضوع من الصغرى (كاتب) و المحمول من الكبرى (كاتب أيضاً) وهي سالبة لكون الكبرى سالبة فتكون النتيجة بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً وهو خلاف الواقع لان الكاتب كاتب حتماً ولايسلب الشيء عن نفسه .

(٢) لماتقرر سابقاً من انه اذا صدق الأخص صدق الاعم وهذه المقدمة الاولى لاثبات انعكاسهما الى الحينية المطلقة .

(٣) لقول المصنف والعامتان حينية مطلقة فالنتيجة ان الحينية المطلقة هي العكس للخاصتين بدليل ان الخاصتين هما العامتان مع قيد ــ وقد مر ان عكس العامتين هوالحينية المطلقـة .

(٤) أي عكساً للخاصتين .

(٥) فيلزم من النقيض اجتماع المتنافيين وهـو باطل واذا كان النقيض باطلا كان الاصل وهو اللادوام صحيحاً فثبت المطلوب .

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتين

بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادائماً .

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني أي اللا دوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل [١] فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً [٢] فنضمه [٣] الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل.

وهذا ينافى النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس [٤] تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» [٥] باحدى الجهات

---

(١) وهى مطلقة عامة .

(٢) وهى دائمة مطلقة وقد مر ان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة .

(٣) أى النقيض فنجعل النقيض صغرى والجزء الاول كبرى .

(٤) أربعة منها مركبة هى الوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة وواحدة منها بسيطة هى المطلقة العامة .

(٥) انما تعارف بين المنطقيين التمثيل بحروف التهجى لامربن رعاية الاختصار والتوسيع على المتعلم فى المثال كى لايتقيد بالامثلة الخاصة المتداولة .

الخمس [1] لصدق بعض «ب» «ج» بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من «ب» «ج» دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من «ج» «ج» هذا خلف .

قوله: (ولاعكس للممكنتين) اعلم [2] : ان صدق وصف الموضوع على

---

(١) هى اللادوام فى الـوقتية والمنتشرة والـوجودية اللادائمـة واللاضرورة فى الوجودية اللاضرورية وبالفعل فى المطلقة العامة ودونك أمثلتها .

فالـوقتية نحوكل قمر منخسف بـالضرورة وقت الحيلولة لادائماً ـ عكسها بعض المنخسف قمر بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من المنخسف بقمر دائماً ـ القياس على الشكل الاول كل قمر منخسف بـالضرورة ولاشيء من المنخسف بقمر دائمـاً فلاشيء من القمر بقمر دائماً .

والمنتشرة نحوكل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً ـ عكسها بعض المتنفس انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من المتنفس بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان متنفس بالضرورة ولاشيء من المتنفس بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والوجودية اللادائمة نحوكل انسان كاتب بالفعل لادائماً ـ العكس بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيضه لاشيء من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب ولا شيء من الكاتب بانسان فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والوجودية اللاضروريـة نحوكل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة ـ عكسه بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشي من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولاشيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والمطلقة العامة نحوكل انسان كاتب بالفعل ـ العكس بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

(٢) اختلفو فى ان المحمول فى القضايـا المعتبرة فى العلـوم (من الموجهـات المعرونة) هل هو محمول على مايصدق عليه وصف الموضوع فعلا (أى مفروض الوجود فى ظرف الحمل ماضياً أو مستقبلا أو حالا) أو محمول على مايمكن صدق الوصف عليه وان لم يكن الصدق فعلياً مثلا فى قـولنا الانسان حيوان هل الحيوان هومـا يصدق عليه ←

ذاته في القضاياء المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل « ج » «ب» [١] بالامكان على راي الفارابي هو ان كلما صدق عليه «ج» بالامكان صدق عليه « ب » ويلزمه العكس حينئذ وهو ان بعض ما صدق عليه (ب) بالامكان صدق عليه «ج» بالامكان وعلى راي الشيخ معنى كل «ج» «ب» بالامكان هو ان كل ماصدق عليه «ج» بالفعل صدق عليه «ب» بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ماصدق عليه « ب » بالفعل [٢] صدق عليه «ج» بالامكان .

ولاشك انه لايلزم [٣] من صدق الاصل حينئذ صدق العكس مثلا اذا فرض

← الانسان فلا يعنى ان الانسان الموجود فعلا حيوان أو مايمكن أن يكون انساناً ولو لم يفرض له وجود والاول « الفعلية » قول الشيخ ابن سينا والثانى « امكان الصدق » قول الفارابى وهذا « اتصاف ذات الموضوع بوصفه » يسمى عقد الوضع كما ان اتصاف الموضوع بالمحمول يسمى عقد الحمل .

(١) كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان فان معناه على قول الفارابى ان كلما صدق عليه الانسان بالامكان « ولو لم يكن موجوداً » صدق عليه الضاحك بالامكان وعكسه صادق دائماً فى جميع الموارد لسعة الامكان .

(٢) للزوم أن يكون الموضوع فعلياً عند الشيخ سواء كان الموضوع موضوعاً للاصل أو العكس .

(٣) الا أن يكون المحمول فى الاصل فعلياً واقعاً حين الحمل بجميع أفراده كما فى المتساوين أو بعضها كما اذا كان الموضوع أخص كقولنا كل انسان بالفعل ناطق بالامكان أو كل انسان بالفعل حيوان بالامكان فيصح أن يقال بعض الناطق بالفعل انسان انسان بالامكان وبعض الحيوان بالفعل انسان بالامكان .

بخلاف مالم يكن كذلك كمثال المحشى «كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان» فان مركوب زيد حين حمله على الحمار لافعلية له لاكلا ولابعضاً وهذا هو السر فى عدم انعكاسه .

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة فى البعض

ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان .

فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر (١) في العرف و اللغة حكم بأنه لاعكس للممكنتين .

قوله : (تنعكس الدائمتان دائمة) أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة أوبالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل (٢) ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل، هذا خلف (٣) .

قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة أوبالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع

---

(١) يعنى ان المتبادر عند العرف عند اطلاق كل قضية هو ان المحمول انما حمل على الموضوع المتصف فعلا بوصفه مثلا اذا سمع ان المريض يحتاج الى الدواء يتبادر ذهنه الى ان الذى هو مريض فعلا يحتاج الى الدواء لا الذى يمكن أن يكون مريضاً واذا سمع ان الكاتب متحرك الاصابع يفهم ان المشغول بالكتابة متحرك أصابعه لا الذى يمكن أن يكون كاتباً كالطفل فى المهد مثلا .

(٢) فيكون الشكل الاول هكذا لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان ينتج بعض الحجر ليس بحجر لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين من السلب والجزئية .

(٣) لان هذه النتيجة خلاف فرض حجرية الحجر .

مادام كاتباًصدق بالدوام لاشيءمن ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنابعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع ، هذا خلف .

قوله : (والخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو[1] اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً [2] صدق لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض [3] أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

اما الجزء الاول[4] فقد مر بيانه من انه [5] لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين[6] ولازم اللازم لازم[7] .

---

(١) أي اللادوام فى البعض .

(٢) أى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٣) ولـولم يكن لا دائماً مقيداً بقولنا فى البعض لكان معنـاه كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

(٤) وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً وهى عرفية عامة وقد مر انها عكس العامتين بقول المصنف (والعامتان عرفية عامة) .

(٥) أى الجزء الاول وهو العرفية العامة لازم أى عكس للعامتين فان عكس القضية لازم لهـا .

(٦) لما مر من انه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان .

(٧) أى العرفية العامة الذى هو لازم للازم الخاصتين (أى للعامتين) فهو لازم للخاصتين أى فيكون عكساً صادقاً للخاصتين وهو المطلوب .

والبيان فى الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولاعكس للبوا قى بالنقض

وأما الجزء الثاني[١] فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهولاشى من ساكن الاصابع بكاتب دائماً وهذا مع لادوام الاصل [٢] وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من الكاتب بكاتب بالفعل ، هذا خلف .

وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق [٣] قولنا : بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض [٤] .

قال المصنف السر في ذلك ان لادوام السالبة[٥] موجبة كلية وهي لاتنعكس الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس

---

(١) وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لولم يصدق لصدق نقيضه ونقيض الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية « لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً .

(٢) أي اللادوام الملحق بقضية الاصل « لاشيء من الكاتب ... » فيجعل اللادوام «كل كاتب ... » صغرى لكونها موجبة اذ يشترط فيها الايجاب .

(٣) أي الدليل على كذبه صدق نقيضه « بعض الساكن ... » .

(٤) فانها ساكنة وليست بكاتبة لايقال ان المفروض فى أول المثال ساكن الاصابع و الارض لاأصابع لها فكيف تجرد الساكن فى أواخر المثال عن الاصابع حتى شمل الارض .

فانه يقال حتى لو تجرد الساكن من الاصابع فى أصل المثال لكان المثال صحيحاً وتاماً بأن يقال من أوله لاشيء من الكاتب بساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب متحرك ولو بحركة جزء منه .

(٥) والمراد به اللادوام الملحق بقضية العكس « لاشيء من ساكن ... » فان لا دوامه معناه بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

الاجزاء الى الاجزاء[١] كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامرفان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لاعكس لها [٢] فتدبر .

قوله : (ينتج المحال) فهذا المحال أما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس أوعن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقاً ، وهو المطلوب .

قوله: (ولا عكس للبواقي)[٣] أي في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات .

قوله : (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن اخصها وهي الوقتية[٤] قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب بعض المنخسف

---

(١) بل يلاحظ الى مجموع القضية لا الى كل جزء منها انه كيف يعكس .

(٢) لقول المصنف ولا عكس للبواقي ومنها المطلقة العامة السالبة .

(٣) أورد بعض المحشين رحمه الله على المصنف بان قوله ولا عكس للبواقي يجزى عن قوله ولاعكس للممكنتين فانهما تدخلان فى البواقى .

ولكنك خبير بأن عدم الانعكاس هنا « فى البواقى » ما كان لاجل النقض لا لسبب أخروا ما عدم الانعكاس فى الممكنتين فهو بسبب اعتبار الفعلية فى عقد الوضع كما مر من المحشى . نعم يرد على المحشى هنا حيث أدرج الممكنتين فى البواقى مع ان المانع السابق يعم السالبة أيضاً .

(٤) اما كونها اخص من الوقتية المطلقة فلانها هى الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام

ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه[1] وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس[2] لازم للقضيــة فلو انعكس الاعم كان العكس لازمــاً للاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه ، هذا خلــف .

واما أخصيتها مــن المنتشرة المطلقة والمطلقة العامــة فلانهما تدلان علــى وقوع النسبــة فى وقت غير معين أو على وقوع اجمالا ومن المعلوم ان الوقتية المطلقة التى تدل على الوقوع فى وقت معين فهى تدل على الوقت الغير المعين والوقوع الاجمالى وقلنا ان الوقتية أخص من الوقتية المطلقــة وأخص الاخص أخص واما كونها أخص من الممكنتين فلان الوقتية تدل على ضرورة الوقوع وماكان وقوعه ضرورياً فهوممكن لامحالة .

واما أنها أخص من الوقتيتين فلانها أخص من الوقتيه المطلقة والمنتشرة المطلقــة وهما عين الوقتيتين مع قيد اللادوام .

واما أخصيتها من الوجوديتين فلانه متى صدقت الضرورة فى وقت معين لا دائمــاً « كما هو مفاد الوقتية » صدقا لوقوع بالفعل لابالضرورة والوقوع بالفعل لا بالدوام كما هما مفاد الوجوديتين .

(١) ولايمكن اجتماع النقيضين .

(٢) من القــواعد الكلية ان لازم الاعم لازم للاخص وذلك لان الاعــم هو بنفسه لازم للاخص فلازمــه لازم للاخص لان لازمه معه دائما مثلا الحساسية لازم للحيوان والحيوان لازم للانسان لكونه أعم منه فالحساسية لازمة للانسان لانها مع الحيوان أينما كــان .

. اذا عرفت هذا فقد تقرر آنفا ان الوقتية أخص من الثمانية الاخر فكل لازم لتلك الثمانية لازم للوقتية حسب القاعدة المذكورة ولوكان لتلك الثمانية عكس لكان لازمــاً للوقتية لان العكس لازم للاصل وكان الاصل « القضايا الثمانية » لازماً للوقتية .

وقد أثبتنا سابقاً ان الوقتية لاعكس لها فيكشف ذلك عن عدم العكس للثمانية الاخر اذلوكان للثمانية عكس لكان ذلك عكساً للوقتية والفرض عدم وجود عكس للوقتية .

(فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيضى الثانى او لامع مخالفة الكيف

وانما اخترنا في العكس [١] الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس .

عكس النقيض

قوله : (تبديل نقيضى الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانياً من العكس ونقيض الجزء الثاني جزء اولا .

قوله : (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً [٢] ومع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان العكس سالباً مثلا قولنا[٣] : كل « ج » «ب» ينعكس بعكس النقيض الى قولنا

(١) أى فى عكس الوقتية أخترنا قضية جزئية ممكنة لانها أعم من جميع القضايا من حيث الكم والجهة واذا لم يصدق الاعم مع سعته فلا يصدق الاخص بطريق أولى.

أما أعمية الجزئية من الكلية فلانه كلما صدقت الكلية صدقت الجزئية فى ضمنها دون العكس فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية وأما أعمية الممكنة فواضح لانها تصدق على كل جهة من الجهات اذ لايكون شيء ضرورياً أو دائماً أو فعلياً الا أن يكون ممكناً دون العكس فانه قد يكون ممكناً ولم يخرج عن حيز الامكان الى الفعل فضلا عن أن يكون ضرورياً أو دائماً .

(٢) أى لا انه يشترط الصدق مطلقاً حتى مع كذب الاصل بل ان كان الاصل صادقاً.

(٣) .كقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان .

وحكم الموجبات هيهنا حكم السوالب فى المستوى وبالعكس

كل ماليس « ب » ليس « ج » وهذه طريقة القدماء .

وأما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف (١) أي ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا (٢) : كل «ج» «ب» ينعكس الى قولنا : لاشيء مماليس «ب» «ج» .

والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الاول ثانياً(٣) للعلم به ضمناً(٤) ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً فحيث لم يخالفه(٥) في هذا التعريف علم اعتباره هيهنا أيضاً .

---

(١) فالطريقتان متفقتان فى عدد السلب وانما تختلفان فى محل استعمال السلب ففى طريقة القدماء كلا السلبين جزء من جزء القضية أحدهما جزء الموضوع والاخرجزء المحمول .

وأما على طريقة المتأخرين فأحدهما جزء لموضوع الاصل والاخر لسلب النسبة واما الجزء الثانى أى المحمول فخال عن السلب .

(٢) كقولنا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان انسان .

(٣) بل اكتفى بقوله أو جعل نقيض الثانى أولا .

(٤) فانه لما جعل نقيض الثانى أولا فاما أن يجعل عن الاول ثانياً أو نقيضه فاذا انتقضت الصورة الثانية « جعل نقيض الاول ثانياً » للقطع بكونها غير مرادة والا لم يصح التقابل بين القولين بأو ولا اشتراط المخالفة فى الكيف فلابد أن تتحقق الاولى « جعل عين الاولى ثانياً » ضرورة الانحصار فى الصورتين ولا ثالث لهما .

(٥) أى حيث لم يخالف المصنف الصدق فى تعريف العكس على القول الثانى أى لم يقل مع عدم بقاءالصدق علم ان بقاء الصدق معتبر فى القول الثانى أيضاً .

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية[١] لطالب الكمال وترك ماأورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه[٢] لايسعه المجـال .

قوله : (هيهنا) أي في عكس النقيض .

قوله: (في المستوى) يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها[٣] والجزئية لاتنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لاتنعكس اصلا لصدق قولنا : بعض الحيوان لاانسان وكذب قولنا : بعض الانسان لاحيوان[٤] وكذلك التسع[٥] من الموجهات اعنى الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لاتنعكس والبواقي[٦] تنعكس على ماسبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى .

قوله: (وبالعكس) أي حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى

---

(١) بضم الغين وكسرها .

(٢) أى فى الايرادات الواردة عليه .

(٣) أى سالبة كلية .

(٤) فان الانسان نقيض اللا انسان واللا حيوان نقيض الحيوان فلـو كان عكس نقيض الجزئية صحيحاً لكان صادقاً.

(٥) أى موجباتها لاتنعكـس بالبيان السابق فى العكس المستوى وهـو التخلف فى بعض الموارد مثلا فى الوقتية التى هى أخص القضايا التسع يصدق قولنا بالضرورة كل قمر لامنخسف وقت التربيع لا دائماً ويكذب عكس نقيضـها بعض المنخسف لاقمر بالامكان العام ومتى لم ينعكس الاخص فالاعم بطريق أولى .

(٦) وهـى الدائمتان والعامتان والخاصتان .

والبيان هو البيان والنقيض هو النقيض وقد بين انعكاس الخاصتين

فكما ان الموجبة في المستوى لاتنعكس الاجزئية كذلك السالبة ههنا لاتنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع [1] ولايجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلا يصح لاشيء من الانسان بلاحيوان ولايصح لاشيء من الحيوان بلاانسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لاانسان كالفرس .

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان[2] والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى .

قوله: (والبيان هو البيان)[3] يعنى كما ان المطالب المذكورة في العكس

---

(١) أى فى قضية الاصل فان قولنا لا شىء من الانسان بلاحيوان نقيض محموله هو الحيوان وهو « الحيوان » اعم من الموضوع « الانسان ».

وفى العكس يكون الحيون موضوعاً واللا انسان « نقيض الانسان » محمولا وبما ان القضية سالبة يسلب نقيض الاخص أى نقيض الانسان وهو اللا انسان عن عين الاعم أى الحيوان لانه الموضوع .

فيقال لاشىء من الحيوان بلاانسان وهوغير صحيح لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان كالفرس ولايجتمع النقيضان فيعلم ان العكس باطل .

(٢) مثلا نقول كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائماً لاشىء من الانسان بحجر صدق قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان بالفعل حين هو لاحجر « كالانسان » والا فيصدق نقيضه وهو دائماً كل لاحجر لا انسان مادام انساناً مع انها كاذبة لان الانسان لاحجر ولكنه ليس بلا انسان بل انسان وكذا البواقى .

(٣) يعنى ان بيان اثبات عكس النقيض فى السوالب مثل اثبات العكس المستوى فى الموجبات فكما كنا نثبت العكس المستوى ببيان انه ان لم يكن العكس صادقاً فلا بد

المستوى كانت تثبت بالخلف و كذا هيهنا .

قوله : (والنقيض هو النقيض) أي مادة التخلف هيهنا هي مادة التخلف ثمـة [١] .

قوله : (وقد بين [٢] انعكاس الخـاصتين) أما بيان انعكاس الخـاصتين من السالبةالجزئية فيالعكس المستوىالى العرفيةالخاصة فهوان يقالمتى صدق[٣]

أن يصدق نقيضه وكنا نرى أن نقيضه كاذب فكذا هنا .

واثبات الخلف بأى طريق يمكن ولاينحصر بالشكل الاول .

(١) مثلا فى الوقتية الموجبة يصدق كل قمر لامنخسف وقت التربيع لا دائماً ولا يصدق بعض المنخسف لاقمر بالامكان العام .

(٢)قد مر سابقافىالعكس المستوى انالسالبة الجزئبة لاتنعكس بالعكسالمستوى وذكر هنا « فى عكس النقيض » أيضاً ان الموجبة الجزئيـة لاتنعكس بعكس النقيض فى جميع الموجهات .

ولكن بعض المنطقيين من المتأخرين بينو وجهاًلانعكاس السالبـة الجزئية بالعكس المستوى والموجبـة الجزئية بعكس النقيض فى خصوص قضيتين هما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصةوذلك بدليل الافتراض .

(٣) انمـا مثل بحروف التهجى ليفهم ان القاعـدةكلية منطبقة علىكـل موضوع ومحمول فى هاتين القضيتين لالخصوص موضوع ومحمول خـاص ولكنا لتفهيم الطالب نمثل بهذا المثال فنقول متى صدق بعضالكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورةأوبالدوام مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل .

فمتى صدق هذه صدق عكسها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً أى بعضساكنالاصابعكاتببالفعلواثبات صدقالعكس بدليلالافتراض.

فنقول هـذه القضية « قضية العكس » مركبة من جـزئين صدر ولادوام فأولا نثبت صدق لادوامها ببيان انا نفرض ذات الموضوع د « فد عبارة عن الشخص الذى بيدهالقلم ويكتب وأما بعض ج فهو وصفه » فد هـو ب بحكم لادوام الاصل اذ كان معنى لادوام

بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة أو بالدوام مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» «ب» بالفعل صدق بعض « ب » ليس « ج » مادام «ب» لادائماً أي بعض «ب» «ج» بالفعـل .

وذلك بـدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض «ج» «د» «فد» «ب» بحكم لادوام الاصل[1] و«د» «ج» بالفعل لصدق الوصف العنوانى على الذات بالفعل على ماهو التحقيق فصدق بعض «ب» «ج»[2] بالفعل وهو لادوام العكس .

ثم نقول[3] «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه

← الاصل (بعض ج ب) وفرضنا ان بعض ج هو د فد ب ومن جهة اخرى د ج بالفعل لان د ذات ج وج وصفه ووصف الموضوع صادق على ذاته بالفعل كما نقل عن الشيخ فدمصداق ج بالفعل فلما كان د من جهة ب « بحكم لادوام الاصل » ومن جهة ج بحكم صدق الوصف على الذات بالفعل كان د محلا لالتقاء ب و ج كما ان الانسان محل لالتقاء الناطق والضاحك فيكون بعض ب ج كما يصح أن يقال بعض الناطق ضاحك لتلاقيهما فى الانسان وهو « بعض ب ج » لادوام العكس وقد ثبت بالدليل فيبقى صدر العكس .

(١) لانه قال (أى بعض ج ب) وذكر ان د هو ذات بعض ج فد ب .

(٢) لتلاقيهما فى د فان د صدق على ب مرة وصدق على ج مرة اخرى .

(٣) شروع فى اثبات صدر قضية العكس وهو بعض ب ليس ج مادام ب وذلك بالاستفادة من ذات الموضوع المفروض د .

فنقول د ليس ج مادام ب (بعبارة اخرى زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع) اذ لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د ج فى بعض أوقات كونه ب (أو نقول زيد كاتب فى بعض أوقات كونه ساكن الاصابع) واذاكان د ج فى بعض أوقات كونه ب فقهراً يكون د ب فى بعض أوقات كونه ج .

وهذا مثل قولنا زيد متكلم فى بعض أوقات كونه جالساً فلازم ذلك أن يكون جالساً فى بعض أوقات كونه متكلما. ←

من الموجبة الجزئية هيهنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة بالافتراض

«ب» فيكون «ب» [1] في بعض اوقات كونه «ج» لان الوصفين اذا تقارنا في ذات [2] يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف [3].

فصدق ان بعض «ب» اعنى «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم .

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقل اذا صدق بالضرورة أو بالدوام [4] بعض «ج» «ب» مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض ماليس «ب» ليس

←وهذا (كون د ب فى بعض أوقات كونه ج) ينافى قضية الاصل (بعض ج ليس ب مادام ج) لانا فرضنا ان د هو بعض ج .

(١) أى فيكون د . ب .

(٢) كما مثلنا بأن زيداً متكلم فى جلوسه فتقارن التكلم والجلوس فى زيد فيلزم من ذلك أن يكون جالساً فى وقت تكلمه .

(٣) يعنى كون د . ب فى بعض أوقات كونه ج . خلاف حكم الاصل .

(٤) فلنجعل المثال هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل .

الادعاء انه ان كان هذا صادقاً يصدق عكس نقيضه أيضاً وهو بعض ماليس متحرك الاصابع ليس كاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أى بعض ماليس متحرك الاصابع يكون ليس كاتب بالفعل .

«ج»[١] مادام ليس «ب» لا دائماً أي ليس بعض[٢] ماليس «ب» ليس «ج» بالفعل.

وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع[٣] اعني بعض «ج» «د» «فد» «ج» بالفعل [٤] على مذهب الشيخ وهو التحقيق.

و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل [٥] فصدق بعض ماليس «ب» «ج» بالفعل [٦] وهو ملزوم لادوام العكس [٧] لان الاثبات يلزمه نفي النفي [٨] ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» [٩] والا لكان «ج» [١٠] في

---

(١) كالانسان الساكن الاصابع فانه ليس متحرك الاصابع وليس كاتب ولكن ذلك مادام ليس متحرك الاصابع وأما اذا تحركت أصابعه فهو كاتب بالفعل وهذا معنى اللادوام.

(٢) معنى هذه الجملة انه ليس بعض ساكن الاصابع «وهو معنى ليس . ب . »لا كاتب « وهو معنى ليس . ج » بالفعل بل هو كاتب فعلا .

(٣) في الاصل .

(٤) لان . د . ذات الموضوع على الفرض و . ج . وصفه فهما متحدان .

(٥) فان لادوام الاصل بعض ج . ليس ب . بالفعل وفرضنا ان د . هو بعض ج . فد ليس ب . بالفعل .

(٦) يعني فصدق ان بعض ليس ب . « وهو د اذ قلنا انه ليس ب بحكم لا دوام الاصل » ج . بالفعل لان د . ذات الموضوع وج . وصفه فهما متحدان .

(٧) فان لادوام الاصل هو ليس بعض ماليس ب . ليس ج . بالفعل فسلبت هنا ليس ج . عن بعض ماليس ب . وفي قولنا بعض ماليس ب . ج . أثبت ج . لنفس الموضوع في اللادوام أي لبعض ماليس ب ــ ومعلوم ان سلب لا ج . عن شيء لازم لاثبات ج له كما ان سلب لاحيوان عن الانسان لازم لاثبات الحيوان له .

(٨) فالى هنا ثبت صدق لادوام العكس وبقي الجزء الاول من العكس يبينه بقوله ثم نقول .

(٩) كما نقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع .

(١٠) أي لكان د . ج . يعني ان لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د . ج . في بعض أوقات كونه ليس ب وبقانون (ان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل منهما في ←

بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون [١] ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج» كما مر وقد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف .

فصدق [٢] ان بعض ماليس «ب» وهو «د» ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه .

←زمان الاخر) كمامر فيكون د . ليس ب في بعض أوقات كونه ج . وهذا يلزم الخلف فانه خلاف مضمون الاصل فان الاصل (بعض ج . ب . مادام ج .) وفرض ان د ج .

(١) أي فيكون د . ليس ب .

(٢) يعني لماصدق د ليس ج مادام ليس ب وثبت من لادوام الاصل ان د ليس ب فيصح أن نضع ليس ب مكان د في هذه القضية فنقول بعض ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس .

(فصل) القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته

تعريف القياس

قوله : (القياس قـول) أي مركب [١] وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانـه مأخوذ من الالفة صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشاف وحينئذ فذكر المؤلف بعـد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام [٢] وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف [٣] بعـد التركيب اشارة الى اعتبارالجزء الصوري فيالحجة .

والقول جنس يشمل المركبات التامة وغيرها كلها [٤] وبقوله : (مؤلـف

---

(١) فيكون تقدير عبارة المصنف القياس مركب مؤلف من قضايا .

(٢) فلايكون مؤلف تكراراً لـ(ـقول) وهذا دفع لتوهم التكراركما قيل .

(٣) يعنى ان المصنف انما قال مؤلف ليشير الى ان تركيب الحجة (من قضايا) غيركاف بـل يشترط أن يكون على هيئة خـاصة بشكل خـاص « هى الاشكال الاربعة » بحيث تأتلف القضايا فى الحجة وهذه « الهيئة الخاصة » تسمى جزءاً صوريـاً للحجة كما ان لها أجزاء مادية تأتى مفصلا .

(٤) قضية كان أو غيرها .

من قضايا) خرج ماليس كذلـك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة [١] المستلزمة لعكسها أوعكس نقيضها[٢] أما البسيطة فظاهر[٣] وأما المركبة فلان المتبادر[٤] من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك[٥] أو لان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة [٦] .

وبقوله : (يلزمه) يخرج الاستقراء والتمثيل اذ لايلزم منهما شيء [٧] نعـم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله : (لذاتـه) خرج مايلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات [٨] نحـو : (الف) مساو (لب) و(ب) مساو (لج) فانه يلزم من ذلـك ان (الف) مساو (لج) لكن لالذاته بـل بواسطة مقدمة خارجية هي ان مساوى المساوى مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين [٩] وبدونها ليس من أقسام الموصل بالـذات [١٠] فاعرف ذلك .

---

(١) لان قضايا يطلق على المتعدد أى أكثر من قضية واحدة .

(٢) فيكون العكس أو عكس النقيض قضية ثانية لكنها غير صريحة .

(٣) اعدم اطلاق قضايا عليها لعدم تعددها لاصريحاً ولااشارة .

(٤) عند العرف العام .

(٥) أى ليس قضية صريحة وان كانت قضية بالتحليل .

(٦) فما لايكون كذلك لايكون متعدداً وان عده العرف العام متعدداً .

(٧) أى نتيجة (قول آخر) كما سيجيء فى أواخر الكتاب .

(٨) هذا القياس كما يعرفه اسمه قياس مبتن على التساوى وهو ما اذا تساوى شيئان وكان أحدهما مساوياً مع شيء ثالث فيعلم ان الشيء الاخر « المزدوج مع الاول » أيضاً مساو لذلك الثالث .

(٩) وكلامنا فى ما اذا كان القول الاخر (النتيجة) ناتجا من قياس واحد لامن قياسين.

(١٠) لاحتياجه الى ضميمة قياس آخر .

قول آخرفان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستشنائى والافاقترانى اماحملى او شرطى وموضوع المطلوب من الحملى يسمى اصغر ومحموله اكبروالمتكرر اوسط

والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوباً .

اقسام القياس

قوله : (فان كان) أي القول الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه[1] سواء تحقق[2] في ضمن الايجاب أو السلب فانه [3] قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا : ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان [4] وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا : في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان [5].

قوله : (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن .

(١) من دون تقديم وتأخير .

(٢) أي الترتيب الخاص .

(٣) يعني انما قلنا ان المراد بهيئته هو الترتيب بين الطرفين فقط لا السلب والايجاب لانه قد تكون نتيجة الاستثنائي موجبة مع انها مذكورة في القياس سالبة « نقيض النتيجة » فلذا لم يعتبر ذكر الايجاب والسلب .

(٤) فالهيئة من حيث الترتيب مذكورة في القياس وان كان المذكور في القياس سلباً والنتيجة ايجاباً .

(٥) فان المذكور في القياس كان حيواناً وهو متفق مع النتيجة في الترتيب والايجاب .

قوله : (والا) أي وان لم يكن القول الاخر مذكوراً في القياس بمادته وهيئته وذلك[١] بان يكون مذكوراً بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هنا [٢] يعلم انه لو حذف قوله : (بمادته) لكان اولى .

قوله : (فاقتراني) لاقتران [٣] حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط [٤].

قوله : (حملي) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين حملي وشرطي لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملي نحو : العالم متغير وكل متغير

---

(١) أي عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » في القياس واعلم ان الصور المتصورة من عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » في القياس ثلاثة وذلك ان النتيجة مركبة من جزئين مادة وهيئة وانتفاء المركب كما يكون بانتفاء جميع اجزائه يكون بانتفاء أحد أجزائه أيضاً لكن المعقول منها واحدة فقط وهي صورة عدم ذكر هيئتها بأن كانت مذكورة بمادتها فقط وأما عدم ذكرها بمادتها وصورتها فغير معقول لان النتيجة متولدة من القياس فكيف يخلو منه القياس وكذا صورة عدم ذكرها بمادتها فقط بأن تكون الهيئة مذكورة في القياس وذلك لان الهيئة عارض على المادة فكيف يعقل وجود العارض بدون المعروض.

(٢) أي مما ذكرنا من عدم تعقل عدم ذكر المادة وحدها أو مع الهيئة يعلم ان المصنف لو قال فان كان مذكوراً بهيئته لكان أولى لان الهيئة هي التي قد تذكر وقد لا تذكر وأما المادة فهي أمر لا بد منها في كل قياس ولا يعقل عدم ذكرها .

(٣) أي لعدم انفصال بعضها عن بعض بشيء آخر كما ترى في مثال العالم متغير وكل متغير حادث فان المطلوب وهو (فالعالم حادث) بحدوده الثلاثة مزدوجة في المقدمتين من دون فصل فاصل .

(٤) فان المطلوب « النتيجة » محدود بحدود ثلاثة الحد الاول هو الاصغر والاخر هو الاكبر والمحيط هو الاوسط فان الاوسط لم يكن مذكوراً في المطلوب بلفظه ولكنه الرابط بين الاصغر والاكبر فهو مذكور بأثره ونسميه بالحد المحيط .

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشكل الاول أو محمو لهما

حادث فالعالم حادث والا[١] فشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء أو تركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشي انساناً كان جسماً .

والمصنف قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط [٢] من الشرطي .

قوله : (من الحملى) أي من الاقتراني الحملى .

قوله : (اصغر) لكون الموضوع في الغالب[٣] اخص من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراداً .

قوله : (والمتكرر اوسط) لتوسطه [٤] بين الطرفين .

قوله: (وما فيه الاصغر) اى المقدمة التي فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول [٥] .

قوله : (الصغرى) لاشتمالها على الاصغر .

---

(١) أى ان لم يكن مركباً من الحمليات الصرفة .

(٢) أى أقل تركباً من الشرطى لان الشرطى اجزائه أكثر من الاقترانى .

(٣) وان كانا متساويين أحياناً كقولنا فالانسان ناطق .

(٤) أى لكونه واسطة ورابطة بين الموضوع والمحمول .

(٥) وهو ما الموصولة فى قوله وما فيه .

فالثانى أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط فى الاول ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى

قوله : (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر .

الاشكال الاربعة

قوله : (الشكل الاول) يسمى اولا لان انتاجه بديهى وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم .

قوله : (فالثاني) لاشتراكه مع الاول في اشرف [١] المقدمتين اعنى الصغرى .

قوله : (فالثالث) لاشتراكه مع الاول فى اخس [٢] المقدمتين اعنى الكبرى .

قوله : (فالرابع) لكونه في غاية البعد [٣] عن الاول .

قوله : (وفعليتها) ليتعدى الحكم [٤] من الاوسط الى الاصغر وذلك لان

---

(١) انما كانت الصغرى أشرف لاشتمالها على الموضوع فى النتيجة .

(٢) من الخسة أى أنقصهما ادونهما لكونها مشتملة على محمول النتيجة .

(٣) لمخالفته مع الاول فى كلتا المقدمتين لان الاوسط فى الاول محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى وأما الرابع فالاوسط فيه موضوع فى الصغرى ومحمول فى الكبرى .

(٤) أى الحكم فى الكبرى وذلك لان الغرض من الشكل الاول هو اعطاء حكم الكبرى لموضوع الصغرى بواسطة الاوسط مثلا فى قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ←

الحكم في الكبرى ايجاباً كان او سلباً انما هو[1] على ما ثبت له الاوسط بالفعل[2] بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم فى الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم[3] من الاوسط الى الاصغر .

قوله : (مع كلية الكبرى) ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر[4] وذلك لان الاوسط محمول هيهنا[5] على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس[6] .

← نريد أن نعطى الحادث للعالم بواسطة متغير وحيث ان الحادث للمتغير بالفعل فيجب أن يكون العالم متغيراً فعلا ليثبت له الحادث .

(١) يعني ان المحمول فى الكبرى انما يكون لما يصدق عليه موضوعه فعلا « لا امكاناً » فالحادث فى المثال يكون لما هو مصداق للمتغير بالفعل ـ والعالم انما يكون مصداقاً للمتغير فعلا اذا كان حمل المتغير عليه فى الصغرى فعليا وأما اذا كان الحمل فى الصغرى امكانياً فلا يكون العالم مصداقاً فعلياً للمتغير فلا يثبت له الحادث .

(٢) ليكون الاصغر مصداقاً فعلا وذاتاً فعلياً للاوسط .

(٣) أى حكم الكبرى لان الحكم انما هو المصداق الفعلى لموضوعه (على رأى الشيخ) .

(٤) واذا كان الموضوع فى الكبرى جزئياً لا يلزم ذلك لامكان أن يكون الاصغر فى البعض الاخر غير البعض الذى ثبت له الاكبر « محمول الكبرى » .

(٥) أى فى الشكل الاول .

(٦) فالانسان غير مندرج فى بعض الحيوان المحمول عليه الفرس ولهذا لم يكن القياس منتجاً .

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفى الثانى اختلافهما فى الكيف

قوله : (لينتج الموجبتان) الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اى اثر هذه الشروط [1] ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين [2] ، ففى الاول [3] تكون النتيجة موجبة كلية ، وفي الثاني [4] موجبة جزئية، وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق [5] وامثلة الكل واضحة [6].

قوله : (الموجبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (السالبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (بالضرورة) متعلق بقوله : (لينتج) والمقصود منه الاشارة الى

---

(١) وهى ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى .

(٢) أى النتيجتين الموجبتين .

(٣) أى فى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٤) أى فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٥) فى الكبرى الموجبة ـ ففى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة كلية وفى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة جزئية .

(٦) فمثال الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ـ والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان ـ والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر ـ والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل انسان ناطق ولاشيء من الناطق بحجر فلاشيء من الانسان بحجر .

ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهى بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتايجها نظرى كما سيجيء تفصيلها .

قوله : (وفي الثاني اختلافهما) اى يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تالف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه لوقلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب[١] ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان كان الحق السلب[٢].

وكذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا: لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب [٣] ولو قلنا ولاشيء من الفرس بحجر كان الحق السلب [٤] والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة [٥] ولو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة .

قوله : (وكلية الكبرى) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا: كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب [٦] ولو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق

---

(١) أى النتيجة كل انسان ناطق .

(٢) وهو لاشيء من الانسان بفرس.

(٣) وهو كل انسان ناطق .

(٤) يعنى ان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٥) لان اللازم لاينفك عن ملزومه .

(٦) وهو بعض الانسان حيوان .

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى اوانعكاس السالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أوكبرى مشروطة

السلب [١].

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران: الأول: أحد الامرين [٢] اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أوضرورية [٣] واما أن يكون الكبرى من القضايا الست [٤] التي تنعكس سالبتها لا من التسع [٥] التي لاتنعكس سوالبها .

والثاني : أيضاً أحد الامرين [٦] وهو ان الممكنة لاتستعمل [٧] في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أومع كبرى مشروطة عامة أوخاصة وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أومشروطة عامة أوخاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لاغير ودليل

---

(١) بعض الانسان ليس بصاهل .

(٢) على سبيل منع الخلو فلامانع من اجتماعهما .

(٣) فان كانت الصغرى دائمة أو ضرورية جاز أن تكون الكبرى من التسع التى لاتنعكس سالبتها .

(٤) وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان بان كانت الكبرى من هذه الست جاز أن تكون الصغرى غير دائمة .

(٥) وهى الوقتيات الاربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة كما سبق .

(٦) على سبيل المنفصلة الحقيقية لعدم امكان اجتماعهما عقلا وارتفاعهما فى حصول نتيجة متفقة كما لايخفى .

(٧) يعنى اذا وقعت الممكنة فى هذا الشكل فلتكن معها أما الضرورية أواحدى المشروطتين فان كانت مع الضرورية جاز أن تكون الممكنة صغرى والضرورية كبرى أو بالعكس وأما ان كانت مع احدى المشروطتين فلابد من أن تكون الممكنة صغرى والمشروطة كبرى .

لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان فى الكم أيضاً سالبة جزئية بالخلف

الشرطين انه لولاهما لزم الاختلاف [١] والتفصيل لايناسب هذا المختصر [٢] .

قوله : (لينتج الكليتان) [٣] أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين .

فالضرب الأول : هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو [٤] كل (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) .

والضرب الثاني : هو المركب من كليتين والصغرى سالبة كلية [٥] نحو لاشيء من (ج) (ب) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لاشيء من (ج)(الف) واليهما [٦] أشار المصنف بقوله: (لينتج الكليتان سالبة كلية) .

والضرب الثالث: هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) [٧].

---

(١) أى الاختلاف فى النتيجة فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) ونحن أيضاً نتبعه فى عدم التعرض له ونرجوا من المدرس المحترم أيضاً أن لايتعرض له للعلم بعدم جدوى فى هذه التفاصيل الطالب المبتدىء .

(٣) أى القسمان من الكليتين أحدهما الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية ثانيهما الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية .

(٤) كقولنا كل انسان حيوان ولاشىء من الحجر بحيوان فلاشىء من الانسان بحجر.

(٥) نحو لاشىء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشىء من الحجر بانسان.

(٦) فالكليتان فى كلام المصنف مشتمل على قسمين من الاربعة .

(٧) نحو بعض الانسان حيوان ولا شىء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر .

والضرب الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) [١] وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئيّة نحو بعض (ج) ليس (الف).

واليهما أشار المصنف بقوله: (والمختلفتان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ماسبق [٢] في الشرايط سالبة جزئية [٣].

قوله: (بالخلف) يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين [٤] امور:

الاول: الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة [٥] لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها.

---

(١) نحو بعض الجسم ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٢) بقول المصنف (وفى الثانى اختلافهما فى الكيف).

(٣) بنصبهما فسالبة مفعول لينتج وجزئية صفة لها محكية من متن المصنف.

(٤) أى السالبة الكلية فى الاولين والسالبة الجزئية فى الاخيرتين.

(٥) فنقيض السالبة الكلية موجبة جزئية ونقيض السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول فى الضرب الاول بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان وهى نقيض لصغرى الاصل «كل انسان حيوان».

وفى الضرب الثانى نقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان وهو نقيض صغرى الاصل «لاشيء من الحجر بحيوان».

وفى الضرب الثالث نقول كل انسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحيوان وهو نقيض صغرى الاصل «بعض الانسان حيوان».

وفى الضرب الرابع نقول كل جسم انسان وكل انسان حيوان فكل جسم حيوان وهذا نقيض لصغرى الاصل «بعض الجسم ليس بحيوان».

أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفى الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحديهما لينتج الموجبتان

والثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة[١] وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث [٢] لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاخريان [٣] فكبريهما موجبة كلية لاتنعكس الا الى موجبة جزئية ولاتصلح لكبروية الشكل الاول مع انّ صغريهما أيضاً سالبة لاتصلح صغرى للشكل الاول .

والثالث : أن ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعاً ، ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا أولا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ، وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثانى [٤] فانّ

(١) فيكشف ذلك من ان النتيجة المتخذة من الاصل صحيحة فان صدق العكس مستلزم لصدق الاصل .

(٢) ففى الضرب الاول نقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر وهذا هو المطلوب .

وفى الضرب الثالث نقول بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر فكانت موافقة مع نتيجة الاصل .

(٣) أى الثانى والرابع .

(٤) فانظر الى المثال الذى مثلنا به للضرب الثانى وأعكس الصغرى وقل لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم أعكس الترتيب وقل كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلاشيء من الانسان بحجر وعكس النتيجة لاشيء من الحجر بانسان وهذه عين نتيجة الاصل

مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبـة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاول والثالث فصغريهما موجبة لاتنعكس الا جزئية .

وأما الرابع : فصغراه سالبة جزئية لاتنعكس أصلا ولو فرض[1] انعكاسها لايكون الا جزئية فتدبر .

قوله: (ايجاب الصغرى وفعليتها) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أوسلباً على ماهو أوسط بالفعل كمامر [2] فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بأن لايتحد أصلا و[3] يكون الصغرى سالبة أويتحدا لكن لابالفعل و [4] يكـون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم [5] من الاوسط بالفعل الى الاصغر.

قوله: (مع كلية احديهما) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلايلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولايصدق بعض الانسان فرس .

قوله : (لينتج الموجبتان) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط

(١) اشارة الى ماتقدم فى آخر بحث عكس النقيض من أنه بين انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة الجزئية بدليل الافتراض .

(٢) فى بيان شرائط الشكل الاول .

(٣) عطف تفسير على أن لايتحدا فان السلب هو عدم الاتحاد .

(٤) عطف تفسير على يتحدا فان الاتحاد لابالفعل هو الامكان .

(٥) مع ان المطلوب هـو تعدى الحكم أى الاكبر بواسطة الاوسط الى الاصغر فتكون النتيجة .

المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع[١] وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين[٢] الموجبة والسالبة .

وهذه الضروب كلها مشتركة في انها لاتنتج الا جزئية لكن ثلثة منها تنتج الايجاب وثلثة منها تنتج السلب واما المنتجة للايجاب :

فأولها : المركب من موجبتين كليتين نحو كل (ج) (ب)[٣] وكل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف) .

وثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى[٤] والى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى .

والثالث: عكس الثاني[٥] أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه[٦] أشار بقوله: (أوبالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين[٧] اذ ليس عكس الاول الا الاول[٨] فتأمل .

وأما المنتجة للسلب :

---

(١) فتكون أربع صور واجدة لشرطى ايجاب الصغرى وكلية أحديهما .

(٢) دون الكبريين الجزئيتين لاشتراط الكلية فى أحديهما .

(٣) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق . .

(٤) نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .

(٥) أى موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان انسان فبعض الجسم انسان .

(٦) أى الى عكس الثانى فقط لاعكس الضربين كليهما .

(٧) وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك لوقوع قوله (أوبالعكس) بعد عبارة تتضمن الضربين معاً وهو قوله (الموجبتان مع ...) .

(٨) لان الضرب الاول كلا مقدمتيه متماثلتان فى الكلية وليستا مختلفتين ليحصل من عكسه ضرب آخر كما هو معلوم بالتأمل ولهذا أمر به .

بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

فأولها : المركب [١] من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى .

والثاني [٢] من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى واليهما اشار بقوله : (ومع السالبة الكلية[٣] الى آخره) .

والثالث[٤] من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية .

قوله :(بالخلف) يعني بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج امابالخلف وهو هيهنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته[٥] كبرى وصغرى القياس لايجابها[٦] صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى[٧] وهذا يجري

(١) نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر.

(٢) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر .

(٣) أى الموجبتان مع السالبة الكلية .

(٤) نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٥) أى لكلية النقيض وذلك لان النتيجة فى الضروب الثلاثة الاول هى الموجبة الجزئية ونقيضها سالبة كلية وفى الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيصلح لان يكون كبرى للشكل الاول .

(٦) أى لكون الصغرى فى هذا الشكل موجبة تصلح أن تكون صغرى للشكل الاول فنجعلها صغرى .

(٧) والمفروض ان الكبرى صادقة فيكشف ذلك عن كذب النقيض وصدق الاصل لاستحالة صدق النقيض .

في هذه الضروب كلها[١] .

واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية[٢] كما في الاول والثاني والرابع والخامس[٣] .

واما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا وينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى [٤] للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول [٥] والثالث لاغير .

---

(١) لان نتايج جميعها جزئية فتكون نقايضها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول فمثلا في الضرب الاول نقول كل حيوان جسم وكل جسم انسان فكل حيوان انسان وهذه النتيجة نقيض الكبرى « بعض الحيوان ليس بانسان » .

(٢) لتصلح أن تكون كبرى للشكل الاول .

(٣) فالاول وهو المركب من موجبتين كليتين فعلى ما مثلنا له نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

ومن الثاني نقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .

ومن الرابع بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر .

ومن الخامس بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر .

ومن المعلوم ان الشكل الاول بديهي الانتاج وصحة نتيجة العكس مستلزمة لصحة نتيجة الاصل لتلازم الاصل والعكس في الصدق .

(٤) أي عند عكس الترتيب .

(٥) فعلى مثاله السابق نعكس الكبرى أولا فيصير هكذا ـ كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ثم نعكس الترتيب فنقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان فبعض الناطق حيوان ثم نعكس النتيجة فتصير بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الاصل وعليك بالتطبيق على الثالث .

قوله : (وفي الرابع) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين [١] اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما [٢] وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم .

اما على الاول [٣] : فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب [٤] ولو قلنا : لاشيء من الفرس بحجر [٥] كان الحق السلب .

واما على الثاني [٦] : فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان الحق الايجاب [٧] ولو قلنا : وكل فرس حيوان كان الحق السلب [٨]

واما على الثالث [٩] : فلان الحق في قولنا : بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب [١٠] ولو قلنا : بعض الحجر ليس بحيوان كان

---

(١) على سبيل منع الخلو .

(٢) فعلى هذين الشرطين لايجوز أن تكون المقدمتان فى هذا الشكل سالبتين ولا موجبتين مع كون الصغرى جزئية ولاجزئيتين مختلفتين فى الكيف .

(٣) أى على كونهما سالبتين .

(٤) وهو كل انسان ناطق .

(٥) بأن نقول لاشيء من الحجر بانسان ولاشيء من الفرس بحجر كان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٦) أى على أن تكونا موجبتين مع كون الصغرى جزئية وان كانت الكبرى كلية .

(٧) أى كل انسان ناطق .

(٨) أى لاشيء من الانسان بفرس .

(٩) أى على كونهما جزئيتين مختلفتين فى الكيف .

(١٠) أى بعض الانسان جسم .

أو اختلافهما فى الكيف مع كلية أحديهما لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة

الحق السلب .

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد[١] بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضاً لنتايج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات[٢] .

قوله : (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع [٣] والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية [٤] وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالا ولان من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقى المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها الا فى ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

---

(١) أى لقلة اعتناء أهل الاستدلال بهذا الشكل .

(٢) فلاينبغى التعرض لها ولامثالها الا لمن أراد الاستكمال فى الفن .

(٣) ضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكاية مع كل من الكبرين الموجبتين واجدان للشرط الاول وضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبرين السالبتين واجدان للشرط الثانى .

(٤) هذا الضرب واجد للشرط الثانى .

الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة بالخلاف أو بعكس الترتيب

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية .

وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم [١] انّ ماسوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية [٢] لكان أولى [٣].

والتفصيل ههنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية :

الاول : من موجبتين كليتين .

الثاني: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث : من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية .

الرابع : عكس ذلك .

الخامس : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى .

---

(١) بصيغة المجهول أى توهم بعض من عبارة المصنف (ان لم يكن سلب) انه قيد لقوله موجبة وان قوله جزئية مطلقة فمعنى العبارة على هذا ان النتيجة فى جميع الصور جزئية وانها موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة .

(٢) فيكون قوله (ان لم يكن سلب) قيدا لمجموع (موجبة جزئية) ويكون قوله فسالبة مطلقة ــ وعليه فمعنى العبارة ان النتيجة فى الكل موجبة جزئية ان لم يكن سلب وأما ان كان سلب فالنتيجة سالبة جزئية أوكلية .

(٣) اذ عليه لامجال للتوهم المذكور .

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى .

وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما سيجيء .

قوله: (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج [١] ماينعكس الى ماينافي المقدمة الأخرى [٢] وذلك انمايجري في الضرب الاول والثاني [٣] والثالث والرابع والخامس دون البواقي [٤].

---

(١) من الشكل الاول .

(٢) التى لم تضم الى نقيض النتيجة .

(٣) المركبين من موجبتين وحيث ان نتيجتهما موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية تصلح لان تكون كبرى وصغرى الاصل لايجابه صغرى فنقول فى الضرب الاول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ونقيضه لاشيء من الحيوان بناطق فنجعل هذا النقيض كبرى وصغرى الاصل صغرى ونقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بناطق فلاشيء من الانسان بناطق عكسه بعض الناطق ليس بانسان وهذا ينافى كبرى الاصل «كل ناطق انسان » .

وفى الضرب الثانى أصل القياس كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان فبعض الحيوان أبيض نقيضها لاشيء من الحيوان بأبيض فنجعل صغرى الاصل صغرى والنقيض كبرى ونقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بأبيض فلاشيء من الانسان بأبيض عكسها لاشيء من الابيض بانسان وهو ينافى كبرى الاصل « بعض الابيض انسان » .

وأما فى الثالث فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى فنقول لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان فلاشيء من الحجر بانسان نقيضه بعض الحجر انسان فنجعله صغرى ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان عكسها بعض الحيوان حجر وهذا ينافى صغرى القياس « لاشيء من الحيوان بحجر » .

وأما الضرب الرابع والخامس فيمكن استخراجها على الطريقتين أى بجعل النقيض صغرى وكبرى القياس كبرى أو بجعل النقيض كبرى وصغرى القياس صغرى فعليك باستخراجهما .

(٤) أما السادس فلان النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيكون صغرى ←

ثم عكس النتيجة اوبعكس المقدمتين اوبالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لابد

وقال المصنف في شرح الرسالة بجريانه في السادس وهو سهو [١].

قوله: (أوبعكس الترتيب) وذلك انمايجري حيث يكون الكبرى موجبة [٢] والصغرى كلية [٣] والنتيجة مع ذلك قابلةللانعكاس [٤] كما في الاول والثاني والثالث [٥] والثامن أيضاً [٦] ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين [٧] دون البواقي [٨].

← وكبرى القياس الكلتيها كبرى ونتيجة الموجبتين الكليتين موجبة كلية وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهي لاتنافي صغرى القياس السالبة الجزئية لجواز أن يصدق الايجاب باعتبار بعض الافراد والسلب باعتبار بعض آخر .

وأما في السابع فلعين ماذكر في السادس لان النتيجة فيه أيضاً سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية وبانضمام النقيض مع الصغرى الموجبة الكلية ينتجان موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية وهي لاتنافي الكبرى السالبة الجزئية لمامر في السادس .

وأما الثامن فلانتفاء ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلايتحقق فيه الشكل الاول .

(١) لماذكرنا آنفاً .

(٢) لتكون صالحة لصغروية الشكل الاول .

(٣) لتكون صالحة لكبروية الشكل الاول .

(٤) بأن لاتكون سالبة جزئية لمابين في العكس المستوى انها لاتنعكس .

(٥) لايجاب الكبرى وكلية الصغرى في الثلاثة وكون النتيجة في الاولين موجبة وفي الثالث سالبة كلية وكلتاهما قابلتان للانعكاس .

(٦) لان كبراه موجبة وصغراه كلية فيبقى الكلام في النتيجة .

(٧) وقلنا بانعكاسهما بدليل الافتراض على مابينه المتأخرون .

(٨) لفقد الشرائط الثلاثة فيها كما هو واضح .

قوله: (أوبعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية [١] كما في الرابع والخامس [٢] لاغير [٣] .

قوله : (أوبالرد الى الثاني) ولايجري الاحيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية [٤] و الصغرى قابلة للانعكاس [٥] كما في الثالث والرابع والخامس [٦] والسادس أيضاً [٧] ان انعكست السالبة الجزئية لاغير .

قوله: (أوالثالث [٨] بعكس الكبرى) ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة [٩] والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى أوعكس الكبرى كلية [١٠] وهذا الاخير لازم للاولين [١١] في هذا الشكل فتدبر .

---

(١) وأما اذا كانت الكبرى موجبة أو سالبة جزئية فلا لانعكاس الجميع الى جزئية وهى لاتصلح كبرى للشكل الاول .

(٢) لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فيهما فالرابع نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر ، عكسه بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر وهكذا الخامس .

(٣) لسلب الصغرى فى بعض وانعكاس الكبرى جزئية فى بعض آخر .

(٤) لاشتراط الشكل الثانى باختلافهما وكلية الكبرى .

(٥) ليمكن رده الى الثانى .

(٦) لاشتمال الثلاثة على الشرائط الثلاثة .

(٧) لانه مشتمل على شرطين من الثلاثة هما اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى وأما الشرط الثالث فمبنى على انعكاس السالبة الجزئية بدليل الافتراض .

(٨) أى الرد الى الشكل الثالث .

(٩) لتصلح لصغروية الشكل الثالث .

(١٠) لما مر فى الثالث من اشتراط كلية احداهما .

(١١) يعنى ان هذا الشرط الاخير وهو كلية الصغرى أو عكس الكبرى لازم فى ←

اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل اوحمله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف

وذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضاً انانعكس السلب الجزئي دون البواقي .

قوله: (وضابطة شرايط الاربعة) أي الامر الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجاً ومشتملا على الشرايط المذكورة [١] (السابقة) جزماً .

قوله : (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل منع الخلو [٢].

قوله : (اما من عموم [٣] موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها

← هذا الشكل الشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة وكون الكبرى قابلة للانعكاس بمعنى انه كلما وجد الاولان وجد الاخير فلاحاجة الى القيد الاخير فتدبر في الضروب الثمانية كي ينكشف لك حقيقة ذلك .

(١) لكل واحد من الاقيسة .

(٢) فيجوز اجتماعهما في قياس واحد .

(٣) الامر الاول مركب من جزئين جزء مفرد وجزء مردد أما الجزء المفرد فهو وجود قضية كلية في القياس يكون موضوعها الاوسط والجزء المردد هو أحد الامرين من ملاقاة الاوسط للاصغر « سواء كان موضوعاً للاصغر أو محمولا له » ومن حمله أي الاوسط على الاكبر .

فان كان القياس مشتملا على قضية كلية موضوعها الاوسط وتلاقى الاوسط مع الاصغر كان ذلك القياس منتجاً .

وكذا اذا كان مشتملا على قضية كلية موضوعها الاوسط وكان الاوسط محمولا على الاكبر كان منتجاً أيضاً .

الاوسط [١] كالكبرى في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين في الشكل الثالث[٢] وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع [٣] .

قوله : (مع ملاقاته) [٤] أي اما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول واما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كمافي صغرى الشكل الثالث [٥] وكمافي صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع [٦] ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضاً .

قوله : (أوحمله على الاكبر) أي مع حمل الاوسط على الاكبر ايجاباً فان[٧] السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبري الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع[٨] فالضربان الاولان قد اندرجا

---

(١) موضوعها الاوسط مبتدء وخبر والجملة صفة ثانية لقضية .

(٢) لاشتراط كلية احداهما فيه ومعلوم ان الاوسط موضوع في كلتا مقدمتي الشكل الثالث .

(٣) لان الصغرى في جميع هذه الضروب كلية فراجع .

(٤) المراد من ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل هو اجتماعهما في قضية فعلية موجبة سواء كان الاوسط موضوعاً أو محمولا .

(٥) لانه يشترط في الثالث ايجاب الصغرى مع فعليتها .

(٦) لان الصغرى في هذه الضروب موجبة نعم لم يشترط المصنف فعلية الصغرى في الشكل الرابع ولكن حيث انه « المصنف » ناظر في هذه الضابطه لهذه الضروب الاربعة من الرابع أيضاً نعلم ان الفعلية عنده شرط لها .

(٧) تعليل لتفسيره الحمل بالحمل الايجابي وحاصله ان الحمل حقيقة هو الحمل الايجابي وأما الحمل السلبي فهو سلب الحمل حقيقة .

(٨) لان الاوسط في هذه الضروب محمول ايجاباً على الاكبر فراجع .

تحت كلاشقي الترديد الثاني [١] فهو أيضاً [٢] على سبيل منع الخلو كالاول وهيهنا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب [٣] من الشكل الرابع فاحفظ .

واعلم : انه لم يقل او للاكبر [٤] أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً [٥] هذا خلف .

ويلزم أيضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً [٦] وقد اشتبه ذلك على

---

(١) والشقان هما ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل وحمل الاوسط على الاكبر وذلك لان الصغرى فيهما موجبة فعلية وموضوعها الاوسط ومحمولها الاصغر .

(٢) أى فالترديد الثانى أيضاً على سبيل منع الخلو لاجتماع شقيه فى هذين الضربين كما ان الترديد الاول وهو قوله أما من عموم موضوعية الاوسط ... وأما من عموم موضوعية الاكبر كذلك .

(٣) أى غير الضرب الخامس والسادس .

(٤) ليكون عطفاً على للاصغر بل قال أو حمله على الاكبر مع انه لو قال أو للاكبر كان أخصر عبارة .

(٥) لوجود كلا الشرطين (عموم موضوعية الاوسط وملاقاته للاكبر) فى كبرى هذا المرتب لان الاوسط كلياً موضوع فيها وهو ملاق للاكبر لحمل الاكبر عليه .

مع ان هذا خلاف ما اتفقوا عليه من لزوم ايجاب الصغرى فى الشكل الاول .

(٦) فان الاوسط فى الثالث أيضاً موضوع للكبرى فان كانت كلية فقد حصل الشرط الاول « عموم موضوعية الاوسط » وحيث ان المحمول فيها هو الاكبر فحصلت الملاقاة أيضاً وهى الشرط الثانى مع انهم اشترطوا ايجاب الصغرى فى الثالث .

في الكيف ومع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر

بعض الفحول [١] فاعرفه .

قوله: (واما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرنا اولا انه لابد في انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى حيث [٢] يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف .

وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني [٣] وكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع وقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين [٤].

ولذا[٥] حملنا الترديد الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول والثالث بحسب الكم والكيف والجهة[٦] والى شرايط الشكل الثاني والرابع كماً وكيفاً وبقيت شرايط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله : (مع منافاة الى آخره) .

قوله : (مع منافاة) يعنى [٧] إن القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

(١) فاعترضوا على المصنف بأنه اختار الاطول عبارة على الاخصر غفلة منهم بأن الاخصر لايؤدى المراد بل يستلزم الخلف .

(٢) أى فى مورد .

(٣) لاشتراطه بكلية الكبرى واختلاف المقدمتين كما مر .

(٤) هما عموم موضوعية الاوسط ... وعموم موضوعية الاكبر ...

(٥) أى لاجتماع الامرين فى الضرب الثالث والرابع .

(٦) أما بحسب الكم والكيف فظاهر وأما بحسب الجهة فقوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل .

(٧) هنا وقع سهو من بعض المحشين (ر ـ ه) فى تركيب هذه العبارة الى قوله اذا ←

اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوباً ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث وهو[1] منافات نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى [2] الى وصف

← كان فانه جعل (اذا كان) خبراً لان في قوله ان القياس مع انه من متعلقات الاسم والصحيح ان الخبر هو قوله فحينئذ ومعنى العبارة هكذا ان القياس المشتمل على الامر الثانى فى خصوص قياس يكون الاوسط محمولا فى كلتا مقدمتيه كما فى الشكل الثانى يحتاج الى قيد آخر وهو منافاة نسبته . . وأما فى غيره فعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف كاف فى انتاجه كما فى بعض ضروب الرابع واختصاص هذا القيد « مع منافاة » بالشكل الثانى مستفاد من عبارة المصنف حيث فرض نسبتين وفى كل منهما جعل المحمول الاوسط وليس لنا قياس يكون الاوسط محمولا فى كلتا مقدمتيه غير الشكل الثانى .

(١) لايخفى مافى هذه العبارة من قوله منافاة الى قوله الموضوع فى الصغرى من غلاقة فنذكرك لتوضيحه بأمرين (الاول) ان المصنف والمحشى عبرا عن الاوسط بالوصف وذلك لانه محمول فى هذه النسبة ويعبر عن المحمول بالوصف كما يعبر عن الموضوع بالذات نعم عبرا عن الاكبر بالوصف مع انه موضوع وذلك بملاحظة النتيجة فان الاكبر محمول فيها (الثانى) ان المحشى قيد الاوسط بالمحمول فى الصغرى وقيد الاكبر بالموضوع فى الكبرى اشارة الى ان هذا الشرط « منافاة النسبة » غير معتبر فى الشكل الرابع فان الاوسط هناك موضوع فى الصغرى لامحمول والاكبر محمول لا موضوع فاحترز بهذين القيدين عن الرابع .

اذا عرفت ذلك فمعنى العبارة انه يعتبر منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر (أى الكبرى) مع نسبة الاوسط الى الاصغر (أى الصغرى) .

وحاصله منافاة النسبة التى فى الصغرى مع النسبة التى فى الكبرى بحيث يمتنع اجتماعهما كما اذا كانت النسبة فى الصغرى دوام السلب وفى الكبرى فعلية الايجاب مثلا

وقوله شرط ثالث أى غير عموم موضوعية الاكبر والاختلاف فى الكيف فيعتبر فى الشكل الثانى ثلاث شروط .

(٢) أى لا الاوسط الموضوع فى الصغرى كما فى الرابع .

الاكبر [١] الموضوع في الكبرى [٢] لنسبة [٣] وصف الاوسط المحمول كذلك [٤] الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما [٥] فرضاً .

وهذه المنافاة دايرة وجوداً وعدماً [٦] مع مامر من شرطى [٧] الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفى الانتاج .

أما انها دايرة مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة فلانه [٨] اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى أي قضية كانت من الموجهات ماعدا الممكنتين فان لهما حكماً عليحدة سيجىء .

فلاشك انه حينئذ [٩] يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام

---

(١) أى الى الاكبر وانما قال وصف لان الاكبر محمول فى النتيجة .

(٢) أى لا الاكبر المحمول فى الكبرى كما فى الشكل الرابع .

(٣) متعلق بقوله منافاة أى منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر لنسبة الاوسط الى الاصغر .

(٤) أى فى الصغرى .

(٥) أى لو كان الموضوع والمحمول واحداً فى النسبتين مثلا يمتنع اجتماع سلب الدوام مع فعلية الايجاب فى قولنا الانسان كاتب فلا يجتمع ليس الانسان بكاتب دائماً مع الانسان كاتب بالفعل .

(٦) ففى كل مورد وجد الشرطان وجد المنافاة وفيما فقد أحد الشرطين فقد المنافاة .

(٧) أحدهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة .

(٨) بيان لتحقق المنافاة مع الشق الاول من الشرط الاول وهو دوام الصغرى .

(٩) الضمير للشأن وحينئذ يعنى حينما كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام .

لنسبته الى ذات الاصغر

الايجاب مثلا[١] ولا اقل[٢] من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم[٣] من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوباً[٤] عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً .

ولاخفاء في المنافاة بين دوام الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت المنافات بين شيء وبين الاعم لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا[٥] اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها[٦] والصغرى أي قضية كانت سوى الممكنة لما مر[٧] اذ حينئذ[٨] يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة

---

(١) كما اذا كان الصغرى كل حيوانٌ حساس دائماً فنسبة وصف الحساس الى ذات الحيوان يكون بدوام الايجاب فاذا كان الكبرى بعض الحيوان ليس بحساس بالفعل كانت النسبة فعلية السلب والتنافى بين دوام حساسية الحيوان وسلبها عنه بالفعل واضح .

(٢) أى أقل مايقطع دوام الايجاب عدم الوقوع أنا ما وهو معنى الفعلية فضلا عما اذا حكم بدوام السلب أو ضرورته .

(٣) فان المطلقة العامة ماحكم فيها بالوقوع أنا ما وهو يصدق مع القضية المحكوم فيها بالدوام أوالضرورة ذاتاً أو وصفاً أو الفعلية المقيدة باللادوام واللاضرورة.

(٤) اشارة الى أعمية المطلقة العامة من القضايا الدائمة مادام الوصف والضرورية مادام الوصف كالعرفية العامة والمشروطة العامة .

(٥) هذا بيان لتحقق المنافاة مع الشق الثانى من الشرط الاول وهو انعكاس السالبة الكبرى .

(٦) وهى الدائمتان والخاصتان والعامتان .

(٧) من ان لهما حكماً على حدة سيجىء .

(٨) أى حين تكون الكبرى من القضايا الستة المنعكسة سالبتها .

الايجاب [١] مثلا او بدوامه .

ولاخفاء في منافاته [٢] مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها وكذا [٣] اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية اومشروطة اذ حينئذ [٤] يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب[٥] مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة فظاهر[٦]:

وأما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف [٧] والمحمول لازم

---

(١) كما فى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة وما حكم فيه بالدوام هى الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة .

(٢) أى لاخفاء فى منافاة الايجاب بالضرورة أو بالدوام فى نسبته مع الحكم بفعلية سلب تلك النسبة أوالحكم بأخص منفعلية السلب كضرورة السلب ودوامه.

(٣) بيان لتحقق المنافاة مع الشرط الثانى من شرطى انتاج الشكل الثانى وهو كون الممكنة مع الضرورية أوكبرى مشروطة وهذا هو الحكم الذى وعده بقوله فان لهما حكماً على حدة سيجىء .

(٤) يعنى حينما تكون الصغرى ممكنة سواء كانت العامة أو الخاصة .

(٥) وهو ينافي ضرورة السلب قطعاً .

(٦) لان المشروطة يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف والمتحد مع الاصغر فى النتيجة هو وصف الاكبر لاذاته فاذا كانت الكبرى مشروطة يحصل المطلوب .

وأما فى الضرورية وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة للذات والمطلوب هو نسبة الاوسط الى وصف الاكبر ولكن اذا كانت النسبة ضرورية لذات مادامت الذاتموجودة فهى ضرورية لوصفها قهراً .

(٧) لان الوصف عارض والذات معروض لازم للعارض والمفروض ان المحمول لازم للذات لكونه ضرورياً لها والوصف لازم للذات فالمحمول اللازم للذات لازم للوصف أيضاً وهو المطلوب .

للـذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل مامر .

وأما انها[١] دايره مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم بتحقق المنافاة المذكورة فلانـه [٢] اذا لم يكن الصغرى مما يصـدق عليه الدوام [٣] ولاالكبرى مما تنعكس سالبتها [٤] لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة [٥] ولافي الكبريات اخص من الوقتية [٦] .

ولا منافاة بين ضرورة الايجـاب مثلا بحسب الوصف لادائمـاً [٧] وبين ضـرورة السلب في وقت معين لا دائماً [٨] اذ لعل ذلك الوقت [٩] غير اوقات الوصف العنواني واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم

---

(١) أى المنافاة .

(٢) هذا بيان عدم تحقق المنافاة عند انتفاء الشرط الاول «كون الصغرى مما يصدق عليه الدوام أو الكبرى مما تنعكس سالبتها » ولاشك فيان انتفاء هذا الشرط بانتفاء كلا شقيه فلذا فرض المحشى انتفائهما .

(٣) بأن تكون الصغرى من القضايا الثلاث عشرة الاخر .

(٤) بل من النسع التى لاتنعكس سالبتها .

(٥) التى يحكم فيها بضرورة النسبة مـادام الوصف لادائماً لان النسة اذا كانت ضرورية مادام الوصف فهى ضرورية فى وقت معين وغير معين وبالفعل كما لايخفى .

(٦) التـى يحكم فيها بضرورة النسبـة فى وقت معين لادائماً أمـا كونها أخص من الوقتية المطلقة فظاهر وأما من السبع الاخـر فلان مايصدق فى وقت معين فهو صادق فى وقت غير معين وبالفعل وبالامكان كما هو واضح .

(٧)كما هـو مضمون المشروطة الخاصة .

(٨)كما هـو معنى الوقتية .

(٩) أى الوقت المعين للسلب غير أوقات اتصاف ذلك الموضوع بوصفه المعنون.

(فصل) الشرطى من الاقترانى اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين اوحملية ومتصلة اوحملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة

منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولامشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة أو العرفية الخاصة أو الوقتية [١] .

ولامنافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولابينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لادائماً ولابينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لادائماً [٢] وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة [٣] أو الدائمة .

ولامنافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً ولابينه وبين دوام السلب مادام الذات قطعاً [٤] .

وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجيه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبى ونعم الوكيل .

القياس الشرطى

قوله : (من متصلتين) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

(١) انما تردد بين هذه الثلاثة لان النسبة بين الاولى وبين كل واحدة من الاخرين هى المباينة وبين الثانية والاخيرة هى العموم من وجه وبالجملة هذه الثلاثة أخص الكبريات الغير الضرورية والمشروطة الخاصة والعامة ـ محمد على .

(٢) وذلك لان الامكان هو جواز الوقوع عقلا فلاينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً أو بحسب الوصف أو فى وقت معين كما لايخفى .

(٣) وذلك لان الصغرى اذا لم تكن ضرورية كانت من الاربع عشرة الاخر والمشروطة الخاصة أخص من جميعها سوى الدائمة وبينهما تباين ولهذا تردد بينهما .

(٤) وذلك لماذكرنا من عدم المنافات بين امكان شىء وعدم وقوعه أبداً .

وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء [١] .

قوله : (او منفصلتين) كقولنا ، اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً [٢] ودائماً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً .

قوله : (او حملية ومتصلة) [٣] نحو : هذا الشيء انسان وكلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان .

قوله : (او حملية ومنفصلة) [٤] نحو هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً .

قوله : (او متصلة ومنفصلة) [٥] نحو كلما كان هذا الشيء ثلثة فهو عدد

---

(١) وهذا على الشكل الاول لان الحد الاوسط هو النهار موجود وهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى والحد الاوسط هنا جزء تام من كل من المقدمتين لانه نال للصغرى ومقدم للكبرى .

(٢) وهذا أيضاً على الشكل الاول ،والاوسط هنا جزء من جزء المقدمتين لان الاوسط وهو زوجاً والزوج جزء من المقدم فى الصغرى والكبرى .

(٣) بأن تكون الحملية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو تكون بعكس ذلك نحو قولنا كلما كان الشيء ناطقاً كان انساناً وكل انسان حيوان فكلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً .

(٤) بأن تكون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وكل زوج منقسم بمتساوين فاما أن يكون العدد منقسماً بمتساوين أو فرداً .

(٥) بأن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كمثال المحشي أو بالعكس نحو قولنا أما أن يكون العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً وكلما كان العدد زوجاً كان متقسماً بمتساوين فأما أن يكون العدد منقسماً بمتساوين وأما أن يكون فرداً .

ويـنعقد فيه الاشكال الاربعة وفى تفصيلها طول

ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً (٢).

قوله (وينعقد) يعني لابد في تلك الأقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه [1] في كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث [2] والثاني هو الثاني [3] والثالث هو الاول [4] والرابع هو الرابع [5] .

وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب والنتايج طول لايليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين .

---

(١) المراد بالمحكوم عليه هنا أعم من الموضوع والمقدم وكذا المحكوم به أعم من المحمول والتالى .

(٢) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان .

(٣) نحو كلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وليس البتة اذا كان الليل موجوداً فالارض مضيئة ينتج ليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالليل موجود والارض مضيئة .

(٤) كجميع أمثلة المحشى .

(٥) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء انساناً فهو ناطق ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان وهذا الشيء ناطق .

(فصل) الاستثنائى ينتج مع المتصلة

القياس الاستثنائى

قوله : (الاستثنائي)اى القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته ابداً [١] يتركب من مقدمة شرطية [٢] ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية [٣] او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه .

فالاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل [٤] لكن المنتج في كل قسم [٥] شيء .

وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان:

لان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم [٦] تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم .

وأما وضع التالى فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم [٧] فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء

---

(١) أبداً قيد لقوله يتركب أى يتركب دائماً من شرطية وحملية .

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلة .

(٣) فتارة يستثنى المقدم واخرى التالى وثالثة نقيض المقدم ورابعة نقيض التالى.

(٤) أى وضع كل من المقدم والتالى ورفع كل منهما .

(٥) من قسمى الوضع والرفع كما قال بعض المحشين أو كل قسم من قسمى الشرطية كما هو الظاهر والامر سهل .

(٦) فان المقدم ملزوم والتالى لازم له .

(٧) ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم كما فى الانسان بالنسبة الى الحيوان ففى قولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً يصح أن يقال لكنه انسان فهو حيوان ولكنه←

وضع المقدم ورفع التالى ومع الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو مايقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه

الملزوم انتفاء اللازم وقد عرفت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية (١) .

واعلم : أيضاً ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الاخر لامتناع اجتماعهما ولاينتج من رفع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معاً تنتج في الصور الاربع النتايج الاربع .

قوله : (وضع المقدم ورفع التالي) نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان .

قوله : (والحقيقية) كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد .

قوله : (كما نعة الجمع) نحو اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر

← ليس بحيوان فهو ليس بانسان

ولا يصح أن يقال لكنه حيوان فهو انسان اذ يجوز أن يكون بقراً ولا أن يقال لكنه ليس بانسان فليس بحيوان .

(١) ليستلزم تحقق المقدم تحقق التالى ورفع التالى رفع المقدم ولوكانت اتفاقية لما استلزمت ذلك .

فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر .

قوله : (كمانعة الخلو) نحو هذا اما لاحجر اولا شجر لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر لكنه ليس بلا حجر فهو لاشجر .

قوله : (وقد يختص[١] الى آخره) اعلم : انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كمامر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة .

وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف أي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين:

أحدهما : اقتراني شرطي .

والآخر: استثنائي متصل، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه[٢] نقيض المقدم.

ثم قد يفتقر بيان الشرطية[٣] يعنى قولنا :كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى

---

(١) أى قد يعد من الاقيسة قسم آخر من القياس يسمى الخلف وانما قال قد لعدم عده عند بعضهم قسماً آخر فانه مركب من الاقيسة المعروفة فالاعتداد والاعتبار بنفس تلك الاقيسة .

ويسمى بالقياس غير المستقيم لتوقف انتاجه على ابطال نقيضه بخلاف الاقيسة المستقيمة .

(٢) أى لكون ثبوت المطلوب نقيض لم يثبت المطلوب وهو المقدم فبرفع التالى « ثبت المحال » ارتفع المقدم كما هو أحد قسمى انتاج المتصلة .

(٣) وهى كبرى القياس يعنى انها قد تكون بديهية عند الخصم فلايحتاج الى بيان وقد لاتكون كذلك فيحتاج لبيانها الى قياس آخر لاثبات استحالة ثبوت نقيضه .

ومرجعه الى استثنائى واقترانى

(فصل) الاستقراء تصفح الجزئيات

دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول .

فقوله : (ومرجعه الى استثنائى واقتراني) معناه ان هذا القدر مما لابد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم [١] .

الاستقراء

قوله : (الاستقراء تصفح الجزئيات) اعلم : ان الحجة على ثلثة اقسام ، لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته واما من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلى على حال الجزئي الاخر .

فالاول : هو القياس وقد سبق مفصلا .

والثاني : هو الاستقراء .

والثالث : هو التمثيل .

فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات [٢] على حكم

---

(١) أي افهم ان قول المصنف (ومرجعه الى استثنائى واقترانى) لايريد به الحصر بل بيان القدر الذى لابد منه .

(٢) فالاستقراء الذى يعد حجة هو نتيجة الاستقراء المصدرى وهو حكم الجزئيات الذى هو حاصل التصفح والتتبع وهو المعلوم التصديقى الموصل الى مجهول تصديقى هو حكم الكلى . ←

لاثبات حكم كلى

كليها ، هذا تعريفه الصحيح الذي لاغبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره اعنى تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلى ففيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً موصلا الى مجهول تصديقى فلا يندرج [١] تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال [٢] بل على سبيل النقل [٣] وهيهنا وجه آخريجيء بيانه انشاء الله الجليل في تحقيق التمثيل .

قوله : (لاثبات حكم كلى) اما بطريق التوصيف[٤] فيكون اشارة الى ان

لاالمعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى لعدم كونه معلوماً تصديقياً يقع فى طريق كشف مجهول كما لايخفى .

(١) مع انهم اتفقوا على ان الاستقراء من أقسام الحجة ، حاصله ان الاستقراء المصطلح عنه المصنف وغيره من المتقدمين أيضاً ماذكرناه « نتيجة التصفح » لا المعنى المصدرى أى التصفح وان تسامحوا فى التعبير .

(٢) يعنى لو قال المصنف ان الاستقراء هو الاستدلال بحكم الجزئيات المعلومة على حكم كليها لكان تسمية هذا الحجة بالاستقراء ارتجالياً بغير مناسبة لعدم المناسبة بين الاستقراء وحكم الجزئى المعلوم .

فللاشارة الى ان التسمية منقولة من المعنى المصدرى الى نتيجة المصدر قال الاستقراء تصفح الجزئيات .

(٣) من المعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى الى نتيجة الاستقراء « حكم الجزئيات المعلومة » .

(٤) أى بأن يكون كلى صفة لحكم .

المطلوب في الاستقراء لايكون حكماً جزئياً كما سنحققه وامابطريق الاضافة[١] والتنوين في كلي حينئذ عوض من المضاف اليه اى لاثبات حكم كليها اى كلى تلك الجزئيات وهذا [٢] وان اشتمل على الحكم الجزئي والكلى كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لايكون المطلوب بالاستقراء الا الكلي :

وتحقيق ذلك[٣] انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم [٤] كقولنا : كل حيوان اما ناطق اوغير ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس[٥] وهذا القسم يفيد اليقين .

واما ناقص [٦] يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صاد فناه من افراد الحيوان ، وهذا القسم لايفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون من الحيوانات التى لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كمانسمعه في التمساح .

ولايخفى ان الحكم بأن الثاني لايفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلى واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحبوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك فكه الاسفل

---

(١) أى اضافة حكم الى كلى فيكون حكم غير منون .

(٢) يعنى بناء على الاضافة فالحكم فى كلام المصنف مطلق من حيث الكلية والجزئية اذ لم يبين فيه انه كلى .

(٣) أى تحقيق ان المطلوب بالاستقراء هو الكلى لاالجزئى .

(٤) يعنى انه ليس من أقسام الاستقراء المصطلح بل من أقسام القياس الاقترانى.

(٥) فثبت ان المطلوب فى هذا القسم هو الكلى .

(٦) وهذا هو الاستقراء المصطلح .

والتمثيل بيان مشاركة جزئى لجزئى أخر فى علة الحكم ليثبت فيه

عند المضغ وكل انسان كذلك ينتج قطعاً ان بعض الحيوان كذلك .

ومن هذا [١] علم ان حمل عبارة المصنف على التوصيف كما هو الرواية[٢] احسن من حيث الدراية [٣] أيضاً اذ ليس فيه توهم وصمة التعريف بالاعم [٤] (بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلى والجزئي كما ذكرنا) .

التمثيل

قوله : (والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) اى ليثبت الحكم في الجزئى الاول .

وبعبارة اخرى : تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل[٥] بذلك المعنى كما يقال: النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ .

وفي العبارتين[٦] تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان

---

(١) أى مما بينا فى قسمى الاستقراء ان المطلوب به هو الحكم الكلى لا الجزئى.

(٢) أى كما هو المنقول عن المصنف أوعن بعض تلامذته انه على طريق التوصيف.

(٣) أى من الجانب العلمى والفنى أيضاً .

(٤) لانا نعلم ان المطلوب بالاستقراء هو الحكم الكلى فتعريفه بالحكم المطلق الشامل للكلى والجزئى تعريف بالاعم .

(٥) صفة للحكم .

(٦) هما عبارة المصف (بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت فيه) وعبارة المحشى (تشبيه جزئى ...) .

والتشبيه [١] وقد عرفت النكتة [٢] في التسامح في تعريف الاستقراء .

ونقول هيهنا[٣] كما ان العكس يطلق على المعني المصدرى اعنى التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدرى وهو التشبيه والبيان المذكور ان وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره [٤] تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني [٥] بالمقايسة .

وهذا [٦] كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء .

هذا ولكن لايخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور [٧] الى المذكور دفعاً لهذا التسامح وهل هو الا كر [٨] على ما فرمنه .

---

(١) لانفس البيان والتشبيه .

(٢) يعنى الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتمثيل ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل .

(٣) هذا هو الوجه الموعود فى الاستقراء بقوله وهيهنا وجه آخر ...

(٤) أى ماذكره المصنف فى تعريف التمثيل وهوقوله بيان مشاركة جزئى لجزئى ... تعريف للتمثيل بالمعنى المصدرى .

(٥) أى الحجة والمقايسة أى التناسب بين المعنى اللغوى والحجة فينتقل الذهن منه اليه .

(٦) أى تعريف المصنف التمثيل ببيان مشاركة ... نظير تعريفه العكس بالتبديل فان التبديل هو العكس المصدرى لا الاصطلاحى .

(٧) وهو تعريفهم الاستقراء بأنه اثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر الجزئيات وتعريفهم التمثيل بأنه اثبات حكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما ووجه التسامح فيهما ان الاثبات مسبب عن الحجة والاستقراء والتمثيل حجة .

(٨) أى عود الى مافر منه من التسامح .

والعمدة فى طريقه الدوران والترديد

قوله : (والعمدة في طريقه الدوران والترديد) اعلم : انه لابد في التمثيل من مقدمات :

الاولى : ان الحكم ثابت في الاصل اعنى المشبه به .

الثانية : ان علة الحكم فى الاصل الوصف الكذائى .[1]

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعنى المشبه [2] فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل .

ثم المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية[3] وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة بينها وهو طريقان :

الاول : الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً وعدماً [4] كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً حرام فاذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدار[5] اعنى الوصف علة [6] للداير اعنى الحكم .

---

(١) كالاسكار فى الخمر .

(٢) كالنبيذ .

(٣) أى فى احراز ان علة الحكم فى الاصل هو ذلك الوصف .

(٤) قيد للترتب أى يكون بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما فقد فقد .

(٥) اسم مكان أى محل الدوران .

(٦) ولولاها لنزل بمحل آخر .

(فصل) القياس امابرهانى يتألف من اليقينيات

الثاني : الترديد ويسمى بالسبر [١] والتقسيم أيضاً وهو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة أو تلك ثم يبطل ثانياً حكم علية كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص او الطعم المخصوص أو الرايحة المخصوصة أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي ماسوى الاسكار [٢] بمثل ماذكر [٣] فتعين الاسكار للعلية .

الصناعات الخمس

قوله: (القياس الى آخره) كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى استثنائي واقتراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً .

لان [٤] مقدماته اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني التخييل والثاني الشعر والاول [٥] اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول [٦] الخطابة والثاني ان أفاد جزماً يقينياً فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم

(١) السبر هنا بمعنى الغور وانفاذ الفكر فى أمر والتفحص فيه .

(٢) لانه لم ير شيئاً فيه الاسكار بدون الحرمة .

(٣) أى كذا البواقى بمثل ماذكر فى الدبس من انها موجودة بدون الحرمة .

(٤) استدلال لانحصار القياس فى هذه الخمسة .

(٥) أى ماكان مقدماته تصديقاً أو تأثيرا آخر .

(٦) أى مايفيد ظناً والمراد بالثانى مايفيد الجزم .

واصولها الاوليات

من الخصم فهو الجدل والا [١] فالمغالطة .

واعلم : ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة .

واعلم: أيضاً انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام [٢] مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الاخرى يقينية ، نعم [٣] يجب أن لايكون فيها ماهو أدون منها كالشعريات [٤] والا يلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لايسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه .

قوله: (من اليقينيات) اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت [٥] فباعتبار التصديق [٦] لم يشمل الشك والوهم والتخيل وساير التصورات وقيد الجزم

---

(١) يعنى ان كان مقدماته تفيد جزما غير يقين ولم يعتبر فيه الاعتراف من العامة ولاالتصديق من الخصم فمغالطة .

(٢) أى الاربعة الاخر فيجوز أن تكون فيها مقدمة يقينية .

(٣) استدراك من قوله بخلاف غيره يعنى انما يجوز فى غيره من الاقسام وجود مقدمة فيه من غير سنخه لا أن يكون من أدون منه بل من المرتبة الاعلى منه .

(٤) أى كما اذا كان من مقدمات الجدل مقدمة شعرية فان الشعر أدون من الجدل فنلحقه بالشعر .

(٥) صفة للتصديق .

(٦) يعنى حيث اعتبرنا التصديق فى تعريف اليقين فاليقين لم يشمل هذه الثلاثة لان التصديق قسم من العلم كما سبق فى أول الكتاب وحيث ان التصديق هو الاذعان بالنسبة التامة فالعلم بالمفردات وكذا العلم بالنسبة الناقصة أيضاً خارج عن اليقين وهذا هو المراد بساير التصورات .

اخرج الظن والمطابقة[١] الجهل المركب والثابت[٢] التقليد .

ثم المقدمات اليقينيـة امّا بديهيات أو نظريات منتهيـة الى البديهيات لاستحالة[٣] الدور والتسلسل فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعه عليها[٤] والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء .

ووجه الضبط ان القضاياء البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً فى الحكم والجزم اولايكون والاول هو الاوليات والثاني اما انيتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أولا والثاني المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهـر وتسمى حسيات والى مشاهـدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات .

والاول [٥] : اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لاتغيب عن الذهن عند تصور الاطراف اولاتكون كذلك والاول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها .

والثاني: امان يستعمل فيه الحدس وهو انتقال الذهن الدفعي من المبادى

---

(١) أى باعتبار المطابقة فى تعريف اليقين خرج الجهل المركب والجهل المركب هو الجزم بخلاف الواقع ويسمى مركباً لانه مركب من جهلين الجهل بالـواقع والجهل بـالجهل .

(٢) أى باعتبار الثابت فى التعريف خرج التقليد لان المقلد جازم وجزمه مطابق للواقع لانه الحجة عليه لكنه غير ثابت لامكان عدوله الى مجتهد آخر .

(٣) تعليل لقولـه منتهية الى البديهيات يعنى ان النظريـات لابد وأن تنتهى الى البديهيات والا لزم الدور أو التسلسل وذلك لان النظرى لابد وأن يكون حصولـه بشيء آخر فاذا لم يكن ذلك الاخـر بديهياً يحتاج ذلك الى شيء آخر وهكذا فأما أن يذهب الى ما لانهاية له وهو التسلسل أو يعود الى ماقبله وهو الدور وكل منهما محال باطل .

(٤) لما ذكر من انها منتهية اليها .

(٥) أى مايتوقف على واسطة غير الحس الظاهر .

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليته . للنسبة فى الذهن علة لها فى الواقع فلمى والافأنى

الى المطالب أولا يستعمل فيه فالاول هو الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها [١] .

قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء[٢] .

قوله : (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً .

قوله : (والتجربيات) كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء .

قوله : (والحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس .

قوله : (والمتواترات) كقولنا: مكة موجود .

قوله : (والفطريات) كقولنا: الاربعة زوج ، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك[٣] عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين.

(١) أى من البديهيات الست مثلا الاوليات ماكان تصور طرفيها مع النسبة كافياً فى الحكم والجزم وهكذا .

(٢) فان تصور الكل والجزء والنسبة بينهما كاف فى الحكم والجزم به ولايحتاج الى شيء آخر .

(٣) فانك عند تصور الاربعة والزوجية يحضر فى ذهنك ان الاربعة منقسمة بمتساوين و ان كل منقسم بمتساوين فهو زوج ينتج فالاربعة زوج فهى قضية قياسها معها فى الذهن .

قوله : (ثم ان كان) الحد الاوسط في البرهـان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أوالسلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال له الواسطـة في الاثبات والواسطة في التصديـق فان كان مع ذلك [١] واسطة في الثبوت أيضاً أي علـة لتلك النسبة الايجابيـة أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط[٢] في قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم .

والبرهان حينئذ يسمى البرهان اللمى لدلالته على ماهو لم الحكم وعلته في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية أوالسلبية في الواقع وفي نفس الامر .

فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الاني حيث لم يدل الا على انية[٣] الحكم وتحققه في الذهن دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ [٤] معلولا للحكم كالحمى [٥] في قولنا: زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط .

وقد يخص هذا [٦] باسم الدليل أو لم يكن معلولا للحكم كما انـه ليس علـة له بل يكونان معلوليـن لثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى

---

(١) أى مع كونه واسطة فى الاثبات واسطة فى الثبوت والوجود أيضاً .

(٢) فانـه كما هـو علة لاثبـات الحمى فى المـريض كذلك علـة لثبوت الحمى ووجودها فيه .

(٣) من ان « الحرف المشبهة بالفعل » لانها للتحقيق .

(٤) أى حين دلالتها على الاثبات فقط دون الثبوت .

(٥) فانه وان كان علة لاثبات التعفن لزيد لكنه معلول للتعفن .

(٦) أى الحد الوسط الذى هو علة للاثبات ومعلول للثابت .

واما جدلى يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابى يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعرى يتألف من المخيلات،

تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً (١) فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق :

قوله : (من المشهورات) هي القضاياء التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند .

قوله: (والمسلمات) هي القضاياء التي سلمت من الخصم(٢) في المناظرة أو برهن عليها(٣) في علم وأخذت في آخر على سبيل(٤) التسليم .

قوله: (من المقبولات) هي القضاياء التي تؤخذ عمن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء (٥) .

قوله : (والمظنونات) هي قضاياء يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير

---

(١) الغب بالكسر من الحمى ماتأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٢) سواء كانت صادقة فى الواقع أو كاذبة لان الغرض بها هو الزام الخصم واقناعه .

(٣) كالاقية المبرهنة عليها فى المنطق وتستفاد منها فى الكلام أو الفقه .

(٤) متعلق بأخذت يعنى ان الاخذ بها فى العلم الاخر انما يكون على سبيل التسليم والفراغ من صحتها هناك .

(٥) فأقوال الانبياء والائمة عليهم السلام مقبولة عند من يؤمن بهم بلاحاجة الى طلب الدليل منهم لصحة قولهم .

واما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات

جازم ومقابلته [١] بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به [٢] ما سوى الخاص .

قوله : (من المخيلات) هي قضايا لاتذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنشط النفس وترغب بشربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت وتنفرت منه)[٣] واذا قرن بها سجع أو وزن كماهو المتعارف الان ازداد تأثيراً .

قوله: (وأماسفسطى) منسوب الى سفسطة وهي مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا لغة يونانية يعنى الحكمة المموهة والمدلسة .

قوله : (من الوهميات) هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس كمايقال كل موجود فهومتحيز[٤] .

قوله : (والمشبهات) هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أومعنوي [٥] .

---

(١) يعنى ان مقابلة المصنف المظنونات بالمقبولات ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغاير بل من باب مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص المقبولات فان كل مقبول مظنون ولاعكس ولكن الصحيح هو التغاير لان المقبولات معلومات عند من يؤمن بالمأخوذ منه مع القطع بصدوره منه .

(٢) أي فمراد المصنف من المظنونات ماسوى المقبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق .

(٣) وان كان الواقع على خلافه .

(٤) أي مستقر في مكان مع ان المحسوس لنا من الموجودات بعضها فنقيس غيرها عليها .

(٥) فاللفظى كقولنا السكين في البطيخ والبطيخ ينبت في البستان فالسكين ينبت في ←

واعلم : ان ماذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء العليل ونجاة الغليل .

البستان والاشتباه فى عدم تكرار حد الوسط « فى البطيخ » .

والمعنوى فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة فى الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان .

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات وهى التى يبحث فى العلم

أجزاء العلوم

قوله : (أجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونـة لابد فيه من امور ثلثة :

أحدها: مايبحث فيـه [1] عن خصايصه والآثار المطلوبـة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الاعراض الذاتية .

الثاني : القضاياء التي يقع فيها هذا البحث [2] وهي المسائل وهي تكون نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه[3] كماصرحوا به وقوله

---

(١) ضمير فيه يعود الى العلم وضمير خصايصه يعود الى ما الموصولة أى يبحث فى ذلك العلم عن خصائص وحالات ذلك الشيء .

(٢) أى البحث عن الموضوع .

(٣) أى تذكير وأخطار فقط .

عن اعراضها الذاتية والمبادى وهى حدود الموضوعات

(تطلب في العلم)يعم القبيلتين [١] وأما ماوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله : (بالبرهان)[٢] فمن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانـه بناء على الغالب[٣] أو بان المراد بالبرهان مايشتمل التنبيه[٤] فتنبه .

الثالث: مايبنى عليه المسائل ممايفيد تصورات أطرافها[٥] أوالتصديقات[٦] بالقضاياء المأخـوذة فـي دلائلهـا فالاولى هـي المبادىء التصورية والثانية هي المبادىء التصديقية .

قوله : (الموضوعات) هيهنا اشكال مشهور[٧] وهو ان من عد الموضوع من اجـزاء العلوم أما ان يريد بـه نفس الموضوع [٨] أو تعريفه أو التصديـق

---

(١) أى المسائل النظرية والبديهية .

(٢) بأن يكون عبارة المصنف هكذا وهى قضايا تطلب فى العلم بالبرهان فعلى تلك النسخة شمول العبارة للبديهيات غير ظاهر لعدم الحاجة فى طلبها الى البرهـان الا على أحد الوجهين .

(٣) يعنى ان نظر المصنف بقوله تطلب بالبرهان انما هو الى غالب المسائل وهى المسائل النظرية .

(٤) فان التنبيه أيضاً نوع برهان بمعناه العام .

(٥) أى أطراف المسائـل « موضوعاتها ومحمولاتها » كذكر مباحث الالفاظ فى أول علم اصول الفقه مثلا .

(٦) كتقديم المنطق على الكلام أو الفقه ليفيد التصديق بالقضايا الاستدلالية فيها.

(٧) حاصل الاشكال ان عد الموضوع من أجزاء العلوم غيرصحيح لانه أما مذكور فى ضمن بقية الاجزاء أو انه ليس بجزء للعلم بل هو من مقدمات الشروع فى العلم .

(٨) فيكون جزئيته بمعنى ذكره فى العلم .

بوجوده [١] أو بموضوعيته [٢] والاول مندرج في موضوعات المسائل [٣] التي هي اجزاء المسائل فلايكون جزء عليحدة[٤] والثاني من المبادى التصورية[٥] والثالث من المبادى التصديقية فلايكونان جزء عليحدة أيضاً والرابع من مقدمات الشروع [٦] فلايكون جزء .

ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزء عليحدة أو يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات [٧] .

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليـل .

وفيه نظر ، لانه لايلائمه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايـا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا[٨] وأيضاً فلو كان المسائل هي نفس المحمولات

---

(١) فالموضوع لعلم النحو مثلا هو العلم بوجود الكلمة والكلام .

(٢) كالعلم بأن موضوع النحو هو الكلمة والكلام .

(٣) فان موضوعات المسائل هى جزئيات وأفراد لموضوع العلم .

(٤) فبذكره الضمنى يستغنى عن ذكره مستقلا .

(٥) فان منها تعريف الموضوع فلايكون تعريف الموضوع جزءاً مستقلا .

(٦) أى مما يجب العلم به قبل الشروع فى العلم فلايكون جزء للعلم أصلا فـان جزء الشيء ماهو داخل فيه لا ماكان قبله .

(٧) فالموضوعات خارجة عن المسائل فتكون جزء برأسه .

(٨) فالموضوعـات كالمحمولات معتنى بها فى المسائـل فلا تكون الموضوعات خارجة عنها .

المنسوبة لوجب عد ساير موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم[١] جزء عليحدة فتدبر[٢].

وأما على الثاني : فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجاً في المبادى التصورية لكن عده جزء عليحدة لمزيد الاعتناء بـه كما سبق[٣].

وأما على الثالث فيقال بمثل مامر[٤] أو يقـال بان عد التصديق بوجـود الموضوع مـن المبادى التصديقيـة كما نقـل عن الشيخ تسامح فان المبادى التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وايده بكلام الشيخ أيضاً وحينئذ فقول المصنف يبتني عليها قياسات العلم[٥] تعريف أوتفسير بالاعم[٦].

واما على الرابع: فيقال ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة وهذا[٧] أبعد المحتملات .

---

(١) التـى أشار اليها المصنف بقوله أو نـوع منه أو عرض ذاتى لـه فعلى هذا يجب أن يعد المبتدأ فى قولهم المبتدأ مرفوع أيضاً خارجاً عن مسائل النحو مع انه وأمثاله داخل فى المسئلة قطعاً .

(٢) لعلـه اشارة الى انه بعد ماقبلنا اخراج الكلمة والكلام عن جزئيتهما للمسائل فلامانع من اخراج المبتدأ أيضاً من جزئيته لمسئلة المبتدأ مرفوع .

(٣) مثله فـى الشق الاول .

(٤) وهو مزيد الاعتناء به .

(٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها .

(٦) فان ما يبتنى عليه قياس العلم يمكن أن يكون من أجزاء قياساته كان يكون كبرى فيه ويمكن أن تكون قضية عامة تنطبق على موارد قضايا العلم .

(٧) أى الاحتمال الرابع أبعد المحتملات لتفسير مرادهم بجزئية الموضوع للعلم.

وأجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة يبتنى عليها قياسات
العلم والمسائل وهى قضايا تطلب فى العلم وموضوعاتها اماموضوع
العلم أو نوع منه أو عرض ذاتى له
أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها

قوله : (واجزائها) اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة [١].

قوله : (واعراضها) اى حدود العوارض المثبتة [٢] لتلك الموضوعات .

قوله : (ومقدمات بينة) المبادى التصديقية امـا مقدمـات بينة بنفسها اى بديهية او مقدمات مأخوذة اى نظرية .

فالاولى : تسمى علوماً متعارفة .

والثانية: ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذهـا مع استنكار سميت مصادرات ومـن هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلاموضوعاً بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر.

قوله : (موضوع العلم) كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي[٣].

قوله : (او عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل [٤] .

قوله : (او مركب مـن المرضوع) مع العرض الذاتي كقول المهندس

---

(١) كموضوع علم الطب « بدن الانسان » مثلا فانه مركب من أجـزاء عديدة لا تحصى وكالكلام فى علم النحو .

(٢) سيأتى مثاله من المحشى .

(٣) فالجسم مع انه موضوع لعلم الطبيعة مع ذلك وقع موضوعاً لمسئلة من مسائله.

(٤) فـان التحرك مـن عوارض الجسم « موضوع علم الطبيعـة » ووقع (التحرك) موضوعاً للمسئلة .

كل مقدار [١] وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله[٢] كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لهما [٣] .

قوله : (ومحمولاتها) اى محمولات المسائل ·

قوله : (امور خارجة عنها) اى عن موضوعات المسائل .

قوله : (لاحقة لها)اى عارضة لتلك الموضوعات والمراد هيهنا [٤] محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل بقي الحمل ولو اكتفى [٥] المصنف باللحوق لكفي ويوجد في بعض

---

(١) فان المقدار موضوع لعلم الهندسة والوسطية فى النسبة وهو حصول الشيء بين مقدارين نسبته الى أحدهما كنسبة الاخر اليه عرض ذاتى وقد جعلا هنا معاً موضوع المسئلة .

ثم معنى كون المقدار الوسط ضلع مايحيط به الطرفان أن يكون الحاصل من ضربه فى نفسه هو الحاصل من ضرب أحد الطرفين فى الاخر مثلا ان الثلاثة وسط بين الواحد والتسعة والحاصل من ضربه فى نفسه هو التسعة وهو الحاصل من ضرب التسعة فى الواحد وكذا الاربعة بين الاثنين والثمانين وهكذا محمد على .

(٢) أى قول المهندس .

(٣) فان الخط نوع من المقدار الذى هو موضوع علم الهندسة وقد أخذ معه القيام على خط وهو العرض الذاتى .

واعلم انه اذا وقع خط عموداً على خط آخر يحدث زاويتان عن اليمين واليسار فان كانتا متساويتين سميتا قائمتين وان اختلفتا فالاضيق حادة والاوسع منفرجة .

(٤) يعنى ان أصل معنى اللاحقة هى العارضة ومعنى العارضة هى المحمولات الخارجة ولكن اللاحقة هيهنا يراد بها المحمول فقط لان جزئها الاخرى الخارجة صرح به المصنف بقوله خارجة فلابد من تجريده عن قيد الخروج فيبقى محمولة فقط .

(٥) بأن يقول امور لاحقة لها بحذف خارجة لان الخروج مفهوم من اللحوق .

النسخ . قوله : (لذواتها)وهو[١] بحسب الظاهر لاينطبق الاعلى العرض الاولى اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اى بدون واسطة في العروض ولايشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه [٢] من العرض الذاتي اتفاقاً .

ولذا أوله[٣] بعض الشارحين وقال اى لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء لما هو هو [٤]يتناول الاعراض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية .

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاد المحقق (قدس سره) اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء : كل مسكر

---

(١) أى العرض اللاحق لذات المعروض منحصر بالاعراض الاولية لانها هى المعروضة للشيء لذات الشيء مع انا نعلم ان العرض الذى يلحق الشيء بواسطة الخارج المساوى أيضاً محمول على الذات فيكون تعريف المصنف للمحمول تعريفاً بالاخص .

(٢) أى مع ان العارض بواسطة المساوى أيضاً يعد من الاعراض الذاتية القابلة للحمل .

(٣) أى لكون العرض العارض بالمساوى عرضاً ذاتياً مع انه لم يعرض لذات المعروض أول بعض الشارحين عبارة المصنف (لذواتها) بأنه ليس مراد المصنف من ذلك العرض الذاتى بلاواسطة بل المراد من لذاتها لاستعداد فى الذات بحيث يصحب العرض ولو بواسطة أمر مساو له .

(٤) أى اللاحق للشيء لخصوصية فى نفس الذات فيشمل العارض بلاواسطة كالتعجب اللاحق للانسان لكونه انساناً وبواسطة المساوى كالضحك العارض له لكونه متعجباً فان المتعجب هو الانسان فيصدق انه عارض للانسان بماهو هو بخلاف العارض بواسطة الاعم كالماشى العارض للانسان لكونه حيواناً فانه لايصدق انه ماش بماهوانسان بل بماهو حيوان .

حرام [١] وقول النحاة : كل فاعل مرفوع [٢] وقول الطبيعيين : كل فلك متحرك على الاستدارة [٣] .

نعم يعتبر ان لايكون اعم من موضوع العلم [٤] وصرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل .

واقول : في لزوم هذا الاعتبار [٥] أيضاً نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة [٦] كما يرجع المحمولات الخاصة اليه [٧] بالمفهوم المردد [٨] والاستاد صرح باعتبار الثاني [٩] فعدم اعتبار الاول تحكم [١٠] وهيهنا زيادة كلام لايسعها المقام .

قوله : (وقد يقال المبادي) اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى

---

(١) فان الحرمة عامة للمسكر وغيره كالميتة مثلا .

(٢) والرفع غير مختص بالفاعل لان المبتدأ أيضاً مرفوع .

(٣) والتحرك استدارة لاينحصر بالفلك .

(٤) كما فى الامثلة الثلاثة فان الحرمة منحصرة بفعل المكلف الموضوع لعلم الفقه والرفع منحصر بالكلمة الموضوع لعلم النحو والتحرك استدارة منحصرة بالجسم وهو موضوع علم الطبيعة .

(٥) وهو أن لايكون أعم من موضوع العلم .

(٦) كمستقيم القامة الذى يحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس .

(٧) أى الى العرض الذاتى .

(٨) وهو ان تردد محمولا بين مواضيع متعددة فنراه مختصاً بالموضوع الفلانى فكذا المحمولات العامة نرددها فنراها مشتركة بين متعدد ثم نقيدها بما يخرج غير الواحد فتكون عرضاً خاصاً له .

(٩) وهو عدم كونه أعم من موضوع العلم .

(١٠) يعنى من يعتبر القيد الثانى فعليه باعتبار القيد الاول وهو لزوم كون المحمول عرضاً ذاتياً لموضوع المسألة وذلك لان القيد الثانى فرع وبدل اضطرار عن القيد الاول .

وقد يقال المبادى لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون

ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يبدء بـه قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة ويسمى مقدمات) كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والاستمداد[١].

والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لاينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لامحالة بخلاف المبادى فتبصر .

الرؤس الثمانية

قوله : (يذكرون) اى في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى الاعم .

قوله: (الغرض) اعلم[٢] : ان مايترتب على فعل ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً وعلة غائية والايسمى فايدة ومنفعة وغاية قالوا[٣]

---

(١) أى بيان ان المتعلم يحتاج الى أى علم أوكتاب ليعينه على فهم هذا العلم .

(٢) الغرض من هذا الكلام هو بيان الفرق بين الغرض والمنفعة دفعاً لتوهم التكرار.

(٣) نقل ذلك عن الاشاعرة ونقل عنهم فى وجهه ان بعث الفاعل الى غاية الفعل احتياج منه اليها والله غنى بالذات ـ واجيب عنه بأن ذلك انما يتحقق اذا كانت الغاية عايدة الى الفاعل لا ما اذا كانت عايدة الى الغير كما هو ظاهر فى أفعاله سبحانه .

مايسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثاً الثاني المنفعة وهى ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط بالطالب ويتحمل المشقة الثالث السمة وهى العلم عنوان ليكون عنده اجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

افعال الله تعالى لاتعلل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لاتحصى .

فكان مقصود المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملا على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بمايشتمل عليه من منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض والغاية من علم المنطق وهما العصمة فتذكر .

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمى المنطق منطقاً لان النطق يطلق على الظاهرى [١] وهو التكلم وعلى الباطنى وهو [٢] ادراك الكليات وهذا العلم يقوى الاول [٣] ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق .

فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في

← وقدقال تعالى وماخلقنا السماء والارض ومابينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقال عز من قائل أفحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم الينا لاترجعون .

(١) أى على النطق الظاهرى .

(٢) أى النطق الباطنى .

(٣) يعنى ان علم المنطق نافع للظاهرى والباطنى لانه يقوى قوة التكلم فى الانسان ويعصمه عن الخطاء فى ادراك الكليات .

الخامس انه من أى علم هو ليطلب فيه مايليق به السادس انه فى أى مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب

مدخليته في تكميل النطق حتى كأنه هو واما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفي ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية[1] الى مايفصله العلم من المقاصد .

قوله : (الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم) على ماهو الشأن في مبادى الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

ولنعم ماقال ولى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال :

لاتنظر الى من قال وانظر الى ماقال

هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو دونهما بامر اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول وقيل للمنطق انه ميراث ذي القرنين .

ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونانية الى لغة العرب هذبها ورتبها واتقنها ثانياً المعلم الثاني الحكيم ابونصر الفارابي وقد فصلها وحررها بعد اضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس أبو علي سينا شكر الله مساعيهم الجميلة .

قوله : (من أي علم هو) أي من أي جنس من اجناس العلوم العقلية أو النقلية العرفية أو الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكمية ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس

---

(١) فيعلم ان هذا العلم مرتبط بالتكلم والبحث لا بالحساب والطب وما شاكلهما مثلا وهذا اشارة الى قول المصنف (ليكون عنده اجمال مايفصله) .

السابع القسمة ليطلب فی كل باب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية وهی التقسيم أعنی التكثير من فوق

الامر بقدر الطاقة البشريـة لم يكن منها [١] اذ ليس بحثه الا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أوالى التصديق وان حذف الاعيان[٢] من التفسير المذكور فهو من الحكمة .

ثم على التقدير الثاني [٣] فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عماليس وجودها بقدرتنا [٤] واختيارنا ثم هـل [٥] هو حينئذ اصل من اصول الحكمة النظرية أو من فروع الالهية والمقام لايسع بسط ذلك الكلام .

قوله : (في أي مرتبة هو) كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعـد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستاد في بعض رسائله انه ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية لماشاع من كون التداوين باللغة العربية .

قوله : (القسمة) أي قسمة العلم أو الكتاب الى ابوابها .

---

(١) أی لم يكن المنطق من العلوم الحكمية .

(٢) أی حذف من تفسير الحكمة فيقال انها (علم بأحوال الموجودات ...) .

(٣) أی على تقدير أن يكون المنطق من الحكمة .

(٤) لا الحكمة العمليـة الباحثة عن أحـوال الموجودات التی وجودها بقدرتـنـا واختيارنـا .

(٥) الحكمة الالهية تبحث عن الموجودات التی لاتحتاج فی وجودهـا الخارجی والعقلی الى المادة والحكمة الطبيعية تبحث عمايحتاج فی وجوده الخارجی والعقلی الى المادة و الحكمة الرياضية تبحث عما يحتاج فی وجوده الخارجی فقط الى المادة دون التعقـل .

فالاول : كما يقال ابواب المنطق تسعة :

الاول : باب ايساعوجى أي الكليات الخمس الثاني : التعريفات الثالث: القضايا الرابع: القياس واخواه الخامس : البرهان السادس :الجدل السابع : الخطابةالثامن : المغالطة التاسع : الشعر.

وبعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة .

والثاني [١] : كما يقال : ان كتابنا هذا مرتب على قسمين :

القسم الاول : في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة :

المقدمة : في بيان الماهية والغاية والموضوع .

المقصد الاول : في مباحث التصورات .

والمقصد الثاني : في مباحث التصديقات .

والخاتمة : في اجزاء العلوم .

والقسم الثاني : في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الى آخره وكما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة وهذا الثاني [٢] شايع كثير فلايخلو عنه كتاب .

قوله : (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح هيهنا ومانذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع .

قوله : (وهي التقسيم) كان المراد به مايسمى تركيب القياس أيضاً وذلك بانيقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفى المطلوب[٣]

---

(١) أى قسمة الكتاب .

(٢) أى تقسيم الكتاب .

(٣) أى الموضوع والمحمول فى النتيجةمثلااذا أردنا تحصيل التصديق بكون

واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها اوحملها على الطرفين بواسطة(١) أوبغير واسطة(٢) وكذلك اطلب جميع ماسلب عنه احد الطرفين أوسلب هو عن احدهما .

ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ماهو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول أو ماهو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ماهو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أومحمول

←الانسان حيواناً فنضع الطرفين أى الانسان والحيوان ونطلب موضوعات الانسان من نحو زيد وعمرو وبكر وغير وذلك ممايصدق عليه الانسان ومحمولاته من الناطق والضاحك والكاتب والمتعجب وغيرها ممايصدق على الانسان .

وكذا نطلب موضوعات الحيوان والفرس والبقر وغيرهما ومحمولاته من المتحرك بالارادة والحساس والماشي وغيرها مما يصدق على الحيوان .

وكذا نطلب جميع ماسلب عنه أحد الطرفين كالحجر والماء « فانهما ليسا بحيوان ولاانسان » وما سلب هو عن أحدهما كالمأكول و المشروب والملبوس وغيرها مما يسلب عنهما .

ثم ننظر الى نسبة الطرفين أعنى الانسان والحيوان الى الموضوعات والمحمولات الحاصلة فنجد ان من محمولات الانسان « موضوع النتيجة » ما هو موضوع للحيوان « محمول النتيجة » وهوالضاحك مثلا فيحصل المطلوب من الشكل الاول بأن نقول الانسان ضاحك وكل ضاحك حيوان فالانسان حيوان وان وجدنا فيها مايصلح لان يكون محمولا للطرفين فيحصل المطلوب من الشكل الثانى كالحساس مثلا فنقول الانسان حساس والحيوان حساس فالانسان حيوان وكذا الشكلان الاخران .

(١) كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة المتعجب .

(٢) كحمل الناطق والمتعجب على الانسان .

والتحليل وهو عكسه

لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية[١] كذا في شرح المطالع .

وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله : (اعنى التكثير) اي تكثير المقدمات [٢] اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

قوله : (والتحليل) في شرح المطالع كثيراً مايورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب [٣] اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب .

وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه[٤] فالقياس استثنائي وان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب [٥] ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء [٦] ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي

---

(١) ككلية الكبرى وايجاب الصغرى فى الشكل الاول مثلا .

(٢) من الموضوعات والمحمولات .

(٣) بكسر الكاف .

(٤) بأن تكون النتيجة مذكورة بهيئتها كما هو شأن الاستثنائى .

(٥) يعنى انظر الى موضوع المطلوب ومحموله فان وجدت الموضوع فى مقدمة من القياس المسامحى فتلك المقدمة هى الصغرى والجزء الاخر من تلك المقدمة هو الاوسط ثم كرر الاوسط وضمه الى محمول المطلوب فتكون كبرى فيتم القياس .

(٦) المشترك بين المطلوب والقياس .

الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر [١] من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع [٢] فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا [٣].

فاعمل بكل واحد منهما[٤] العمل المذكور [٥] اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم[٦] فلابد ان يكون لكل واحد منهما نسبة[٧] الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب .

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما [٨] فقدتم القياس وتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة .

فقوله : (وهو عكسه) اى تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كمامر وجهه [٩] .

---

(١) وهذا الجزء الاخر هو الاوسط .

(٢) مثلا اذا كان القياس التساهلى هكذا (زيد عالم فيجب اكرامه) الموضوع فى المطلوب (يجب اكرامه) هو الضمير العايد الى زيد فزيد هو الاصغر ونراه فى جملة زيد عالم فنجعلها صغرى لوجود الاصغر فيها والجزء الاخر أعنى عالم هو الاوسط فنضمه الى محمول المطلوب « يجب اكرامه » فيصير ـ العالم يجب اكرامه وهى الكبرى فيتم القياس.

(٣) من قياسين أو أكثر كما مر ذكر القياس المركب سابقاً .

(٤) أى من جزئى المطلوب .

(٥) فى الجزء الاول مثلا ضممت فى المرة الاولى موضوع المطلوب الى جزء من المقدمة فلم يتألفا ففى هذه المرة تضم محمول المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة.

(٦) أى كما استفدت فى التقسيم من طرفى المطلوب فكذا هنا .

(٧) بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً فى القياس أو محمولا .

(٨) أى بين المطلوب والقياس ليكون أوسط القياس .

(٩) أى وجه اطلاق الفوق على النتيجة بقوله لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

والتحديد أى فعل الحد

قوله : (والتحديد) اى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقاً[١] للاشياء .

وذلك بان يقال : اذا اردت تعريف شيء فلا بدان تضع ذلك الشيء[٢] وتطلب[٣] جميع ما هو اعم منه وتحمل عليه بواسطة او بغيرها[٤] وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً عاماً وتطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة .

ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف[٥] بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرف .

قوله : (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال : اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بدان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة .

اما الضروريات الست[٦] او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة

---

(١) سواء كان التعريف بالحد أو الرسم وليس المراد الحد فى مقابل الرسم .

(٢) المراد تعريفه .

(٣) أى تنظر الى جميع الكليات التى فوقه .

(٤) وهذا يتم فى الكليات العرضية فقد تكون عارضة على ذات المعرف بلا واسطة فى العروض وقد تكون بالواسطة .

(٥) من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص .

(٦) أى الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والقطريات

والبرهان أى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل وهذا بالمقاصد أشبه

وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لاتشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات ولا تذعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لاتقع في مضيق الخطابة ولاترتبط بربقة التقليد .

قوله : (وهذا بالمقاصد اشبه) اى الامر الثامن [١] اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد[٢] في مباحث الحجة ولو احق القياس واما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث المعرف وقيل هذا [٣] اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل .

جعلنا الله واياكم من الراسخين في الامرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه موفق ومعين .

تمت الحاشية بعونه تعالى

---

(١) يعنى ان الامر الثامن وهو الانحاء التعليمية ذكره فى مقاصد الفن أولى من ذكره فى المقدمات بخلاف السبعة الباقية .

(٢) أى التقسيم والتحليل والبرهان .

(٣) يعنى قيل ان هذا فى كلام المصنف ليس اشارة الى الامر الثامن بل اشارة العمل يعنى ان العمل أشبه بمقاصد الانسان وأهدافه من العلم بلا عمل .

فهرس الكتاب




realme
Shot on realme C21Y
2023/01/15 13:14